التعليق المفيد
على شرح
جوهرة التوحيد

الشيخ الدكتور الشريف
جميل حليم الحسيني

قدَّمَ لَه جماعَة من أهل العلم الثقات

شركة دار المشاريع

التعليقُ المفِيد

على شرح جوهرة التوحيدِ

حفيد رسول الله

ﷺ

الشيخ الدكتور جميل بن محمد حليم الأشعري الشّافعي

رئيس جمعية المشايخ الصوفية

قدّم له جماعة من أهل العلم الثقات

الطبعة الثالثة

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

شركة دار المشاريع

بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون، بناية الإخلاص

تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ٥٢٨٣ - ١٤ بيروت - لبنان

شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

email: dar.nashr@gmail.com
www.dmcpublisher.com

عِرفانٌ بالجميل

إلى حُجة العَصرِ مَولانا

الإمام علاّمة الدُّنيا الحافظ المجتهِد المجدِّدُ

الشّيخ عبد الله بن محمّد بن يوسُف

الهرريّ المعروف بالحبشي

رضي الله عنه وأرضاه

أُقدّم له هذا السِفرَ المُبارك عرفانًا منّي بالجَميل لأنّه صاحب الفضل والجميلِ.

اللّهمّ أوصِل لشيخي الهرري وأهلي المؤمنين ثواب عملي هذا.

قال عليه الصّلاة والسّلام: «مَنْ لَمْ يَشكُرِ النّاسَ لَمْ يَشْكُرِ الله.»

أي مِن تمامِ شُكرِ الله أَنْ تَشْكُرَ النّاسَ وشَيخُنا الهرريّ فضائلُهُ وجَمائلُهُ عَلَينا لا يُحصيها إلّا الله وَلا سيما وقد استَفَدْنا بِأَكْثَرِ النقول والأَدِلَّةِ في هَذِهِ الرِّسالَةِ مِنْ مُؤَلَّفاتِهِ.

جَزاهُ الله عنّا وعَنِ الإسلامِ وَالمسلمين خيرَ الجزاء

المؤلّف

إهداء

إلى المحبين لله ولرسوله ودينه

إلى الدعاة في أقطار الدنيا الذين

ينشرون الحق وينشدونه

إلى كل شيخ ودكتور وأستاذ يعمل على

إظهار الحق وتعليمه للنّاس

إلى كل مؤمن يحب الحق ويسعى له

ويعلم أن الحق أحق أن يتبع

أهديكم هذا السفر العظيم .

كلام من القلب

من باب حب الخير للغير ونشره بين الناس

من باب التعاون على البر والتقوى

من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

من باب النصيحة الصادقة الهادفة

أقول لكم إخواني وأحبائي في الله، طلبة العلم الشرعي الشريف اقرؤوا هذه الرسالة بتجرد وإنصاف، اقرؤوا هذه الرسالة بتفكر وروية، اقرؤوا هذه الرسالة وأنتم متخلون عن التعصب لمؤلف أو لكتابه فلا يهولنكم كثرة الألقاب وانتشار اسم كتاب وليكن هدفكم الوصول إلى حقّية وصوابية المسائل وأن ترجعوا إلى مصادر التشريع ونصوص الأئمة المجتهدين والعلماء المعتبرين لأنهم العمدة والمعول عليهم.

ولا تتركوا أقوالهم الموافقة للإجماع، وتتبعوا أقوال بعض المتأخرين والنقلة ممن لا يُعوَّل على كلامهم ولا يلتفت إلى آرائهم مع وجود نصوص هؤلاء الأئمة المتقدمين المعتبرين.

كونوا، إخواني، على ذُكر لقول رسول الله ﷺ «ما منكم من أحد إلا ويؤخذ منه ويترك غير رسول الله» رواه الطبراني ونقل الحافظ الزبيدي عن الحافظ العراقي تحسينه وقال الإمام مالك رضي الله عنه «ما منا من أحد إلا رادٌّ ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر» وكان عند قبر النبي ﷺ.

وأنت تعرف يا أخي في الله أن البيجوري واللقاني والصاوي وبكري رجب وعلاء الدين الحموي وندى الصباغ وعبد الكريم تتان ومحمد أديب الكيلاني والشيخ علي الصفاقسي وكل من اشتغل بشرح جوهرة التوحيد شرحًا أو تعليقًا لا يَرضون ولا يقبلون أن يقال عنهم إنهم معصومون ولا يدَّعون ذلك لأنفسهم لأنهم يعرفون أن العصمة الكاملة

هي للأنبياء عليهم الصلاة والسلام بل الاعتقاد فيهم أنهم يحبون إذا دُسَّ عليهم أن يُنبه لذلك، ويُحذر من الخطأ الذي يحتمِل أن يكون منهم.

وقد تقدم حديث النبي فكن مستحضرًا له ونحن لسنا من المجسمة الوهابية الذين يتطاولون على العلماء الأجلاء ولسنا ممن يقول هم رجال ونحن رجال فيطعن فيهم ويحذر من عقيدة الأشاعرة والماتريدية فنحن من أهل السنة والجماعة أشاعرة ماتريدية شافعية رفاعية قادرية وأبو الحسن الأشعري إمامنا وأبو منصور شيخنا والشافعي قدوتنا والرفاعي والجيلاني والجنيد البغدادي والبدوي والشاذلي والدسوقي والأئمة الأربعة ملاذنا وأسيادنا فليتنبه، فكن متبعًا للحق ولا يغرنك كثرة الهالكين وهي نصيحة لله فاقبلها واعمل بها متمسكًا بالحق تسعد في الدنيا والآخرة.

والله يهدي للحق والصواب وهو يوفق للرشد والسداد والله من وراء القصد وهو حسبنا وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأكوان والحمد لله رب العالمين.

لمعة الضياء
في بيان ما وجد في شرح جوهرة التوحيد من أخطاء
للشيخ جميل محمد حليم الحسيني حفظه الله

أقولُ لمن يبارزُ في العلومِ ... بأسبابِ المعارفِ والفُهُومِ
ألا فارفعْ عن الأخطاءِ سَترًا ... تُباعدْ كلَّ أشكالِ الغُمُومِ[١]
إليكمْ يا بَني ديني كتابًا ... عزيزًا في الثقافةِ للعُمومِ
يزيلُ الشوكَ من قممِ الروابي ... ويَحْمي القلبَ من عَبَثِ الهُمومِ
وأصلُ الشرِ أن يُحشَى كتابٌ ... بزلّاتٍ تُسَوَّقُ في العلومِ
فلا تفتنْكَ أورامٌ بجسمٍ ... ولا تغرُرْكَ أكوامُ الشحومِ
وكم من سُبَّةٍ[٢] نُسبتْ لقومٍ ... وهمْ بُرَءَاءُ من تُهَمِ الخصومِ
ولا تخدعْكَ ألقابٌ جسَامٌ ... وحاذرْ أن تُضَلَّلَ في الحُجُومِ[٣]
فكم دُسَّتْ ضلالاتٌ بكتْبٍ ... وكم مُلِئتْ بأرطالِ السُّمُومِ
فلا تُخدعْ بقالوا أو بقلْنا ... بغيرِ أدلةِ الحقِ المَرُومِ[٤]
وجاهرْ بالحقيقة لا تُبالِ ... ولو وصفوكَ بالرجلِ المَلُومِ
ألا وانشرْ جواهرَهُ تِباعًا ... ولا تخشَ الملامةَ من ظَلُومِ
ولو كُلّمْتَ[٥] من سيفٍ صَقيلٍ ... أتجزعُ من كلامٍ أو كُلُومِ[٦]

---

(١) الغموم: جمع غم.
(٢) السُّبَّة: العار.
(٣) الحجوم: الأحجام.
(٤) المروم: المقصود.
(٥) كُلِمت: جُرحت.
(٦) كلوم: جروح.

فَفَرْقٌ بين أنفاسِ الصباحِ وعصفٍ جاء من ريحِ السَّمُومِ[1]
جميلُكَ يا جميلُ ليسَ يُنسىٰ على رُغم المضلِّلِ والغَشُومِ[2]
رحمتَ الناسَ من زَيغٍ شَنيعٍ فيا لكَ بعدَ جُهدِكَ من رَحُومِ
بتوحيدٍ كجوهرةِ اللآلي وقد حاكتْ[3] عناقيدَ الكروم
حَنَوْتَ على المُريدِ وكنتَ أهلًا فبِتَّ تَحِنُّ كالأمِ الرَّؤومِ
نَزَعتَ البُطْلَ من دُرٍ ثمينٍ وأعليتَ الحدودَ على التُّخومِ
بمعنًى إذْ يُجمّلُهُ جميلٌ ومَبْنًى فاقَ هاماتِ النجومِ

الشيخ الشاعر الأديب أسامة السيّد

غفر اللّٰه له ولوالديه

---

(١) ريح السَّموم: الحارة.
(٢) الغَشُوم: الظالم.
(٣) حاكت: شابهت.

Darulfatwa
Islamic High Council - Australia
Level 2, 23 Marion St.
Bankstown NSW 2200

www.darulfatwa.org.au

دار الفتوى
المجلس الإسلامي الأعلى - أستراليا
P.O. Box 147 Bankstown
T: 9793 3330 F: 9793 3103

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ثم الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى ءاله وصحبه ومن والاه

أما بعد فقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِينًا ﴾ [سورة الأحزاب:٣٦] هذه الآية عامة في جميع الأمور، وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء، فليس لأحد مخالفته ولا اختيار لأحد ههنا ولا رأي ولا قول، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [سورة النساء:٦٥]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به"، أخرجه الحسن ابن سفيان وغيره، ورجاله ثقات وقد صححه النووي في ءاخر الأربعين، وقد أوجب الله تعالى إتباع سبيل المؤمنين إي إجماعهم، وتوعد من خالفه بالعذاب الأليم، قال سبحانه: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا ﴾ [سورة النساء:١١٥]، وروى الترمذي وابن ماجه وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة" وعند ابن ماجه زيادة: "فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم". ويقوي هذا الحديث الحديث الموقوف على أبي مسعود البدري: "وعليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة" قال الحافظ ابن حجر: "وإسناده حسن"، والحديث الموقوف على عبد الله بن مسعود وهو

Darulfatwa
Islamic High Council - Australia

Level 2, 23 Marion St.
Bankstown NSW 2200

www.darulfatwa.org.au

دار الفتوى
المجلس الإسلامي الأعلى - أستراليا

P.O. Box 147 Bankstown
T: 9793 3330 F: 9793 3103

أيضًا ثابت عنه: "ما رءاه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رءاه المسلمون قبيحًا فهو عند الله قبيح"، قال الحافظ ابن حجر: "هذا موقوف حسن".

هذا وقد جاء هذا الكتاب: «التعليق المفيد على شرح جوهرة التوحيد» للأخ العزيز السيد الشريف الشيخ الدكتور جميل بن محمد حليم الأشعري الشافعي رئيس جمعية المشايخ الصوفية جزاه الله عنّا وعن المسلمين خير الجزاء موافقًا لكتاب الله ولسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع مجتهدي أمة محمد عليه الصلاة والسلام، وسادا الخلل والنقص الذي في أكثر شروح جوهرة التوحيد المطبوعة، ومنبهًا ومحذرًا من المخالفات الصريحة للشريعة الغراء المدونة في كثير من هذه الشروح، فإذا انضم هذا إلى الصحيح من تلك الشروح، كان عملاً عظيمًا، وافيًا وشافيًا، يحتاجه طلبة العلم، لذا أحث على طباعته ونشره، وإدخاله إلى معاهد أهل السنة والجماعة، عسى أن ينفع الله به المسلمين. ءامين.

وكتب حامدا لله وراجيا ثوابه ومصليا على نبيه
الشيخ الدكتور سليم علوان الحسيني
أمين عام دار الفتوى في أستراليا
١٣ جمادى الآخرة ١٤٣٣ الموافق في ٤/ ٥/ ٢٠١٢

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الرحمٰن الرحيم مالك يوم الدين، له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن، لا إلٰه إلا هو الملكُ الحقُّ المبين، وصلوات الله البر الرحيم، والملائكة المقربين، على سيدنا محمد سيد الأنبياء وخاتم المرسيلين، وعلى ءاله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فقد قال حبيبنا المصطفى : «**المتمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد**» رواه البيهقي. (والسنة) هنا معناها: العقيدة الإسلامية، وليس المراد بها نوافل العبادات. ومما قَضَّ مضاجعنا طَوَال عقود من اشتغالنا في حق تدريس علوم الشريعة، ولا سيما علم التوحيد، ما تناثر بين بعض الطلبة في عدد من البلاد من مفاهيم سقيمة راجت بسبب ما بُثَّ في بعض شروح (جوهرة التوحيد)، التي طبعت، وشرَّقت وغرَّبت، دونما تحقيق يشفي العليل ويروي الغليل، مما فيه مصادمة صريحة لأصولٍ إيمانية مجمع عليها بين السلف والخلف، وبين المذاهب الأربعة، بل بين الأشاعرة والماتريدية، الذين هم أهل السنة والجماعة، كما نَصَّ على ذلك الحافظ اللغوي مرتضى الزبيدي، وغيره.

ومن أخطر وأشنع تلك الانحرافات الخطرة ما شاع من القول بعدم تكفير المعتزلة القدرية القائلين بأن العبد يخلق أفعاله الاختيارية، وعدم تكفير المشبهة والمجسمة والجهوية القائلين بأن الله - جَلَّ شأنه - في جهة العلو، جهة فوق، أو أنه بذاته في

السماء، أو قاعد فوق العرش، أو نحو ذلك من التشبيه الصريح للخالق بالمخلوق، والذي يعد تكذيبًا صريحًا للنصوص القرءانية، كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وكذا ما انتشر من فَرْقٍ غير صحيح بين النبي والرسول، بجعل النبي إنسانًا غير مأمور بالتبليغ، والعياذ بالله تعالى، والقول بأن لفظة (آه) - الموضوعة للشكاية والتوجع - هي اسمٌ من أسماء الله، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

ولما كانت هذه الأمة المحمدية ممدوحة بنص القرءان الكريم في قوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ جاء هذا الكتاب الرائع «**التعليق المفيد على شرح جوهرة التوحيد**» دُرَّةً في تاج مؤلفات العقيدة المحققة؛ إذْ جمع مادته فضيلة الدكتور الشيخ جميل حليم حفظه الله تعالى ورعاه، وسدد خطاه، وأنجح مسعاه وأناله من الخير مبتغاه من كتب ورسائل ودروس وإملاءات نادرة العصر وفريد الزمان، أشعري الوقت، وشافعيه ورفاعيه، الشيخ المحقق المدقق، معلم التوحيد، وسلطان العارفين، وتاج الأئمة، وشيخ الإسلام ومفتي الدنيا والأوان، الحافظ المجتهد المجدد، ولي الله تعالى، مولانا الشيخ عبد الله الهرري الحبشي، رضي الله عنه، ونفعنا به، وأمدّنا بأمداده العليّة، وأنواره البهية، ونفحاته الزكية؛ فلا عجب إن جاء فريدًا في بابه، نفيسًا في مضمونه، كافيًا الأمة مؤنة البحث والتعقب، ولا غرو: فهل يُفتى ومالك في المدينة؟!

واعلم يا طالب العلم الرشيد، أن كتابًا أو مُؤَلَّفا أعمل فيه شيخ الإسلام الحافظ الهرري يراعته لهو سفر نفيس غنيٌّ عن تعريف

معرّف، أو مديح مادح، أو تقريظ مُقَرّظ، وما تصنع الدلاء بجنب البحور الزواخر؟!!

لكنني - يا أخي فضيلة الشيخ جميل حليم - قد اغتنمت هذه الفرصة لا لأقرظ -، ولكن ليكون لي في نشر الخير سهم ونصيب، سائلًا المولى عز وجل أن يحسن ختامنا، ويحشرنا مع السادة الأكابر في أعلى عليين، مع الصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا، والحمد لله أولا وءاخرًا.

وكتب: الحسيب النسيب السيد الشريف فضيلة الشيخ

الدكتور المهندس عبد الرحمن رياض عماش

مدرس و رئيس قسم العقيدة الإسلامية

في الجامعة العالمية

بيروت - لبنان

الجمعة في ٢٦ صفر ١٤٣٣هـ

الموافق ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٢ر

تقريظ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كوّن الأَكوان الموجود أزلاً وأبدًا بلا مكان والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد ولد عدنان وعلى آله وصحبه وذريته وأَزواجه ومن اتبعهم بإحسان.

أما بعد: فقد قال تعالى في الحديث القدسي: «وحقّت محبتي للمتناصحين فيّ»، وعملاً بالنصيحة الشرعية المؤكَّدِ أمرها في دين الله تعالى أنصح إخواني الأَعزاء دكاترةَ وأساتذةَ ومشايخَ المعاهدِ الدينية الشرعية، وأحبابي في الله طلبةَ العلم الشرعي أن يُقبِلوا بهمّةٍ وعناية فائقة على مطالعة هذا الكتاب المبارك الذي بين أيدينا، وهو «التعليق المفيد على شرح جوهرة التوحيد» لأخينا العزيز السيد الشريف فضيلة الشيخ الدكتور جميل بن محمد حليم الهاشمي القرشي الأَشعري الشافعي وأن يعتمدوه ويستفيدوا منه لأنه قد بيّن الحق الذي لا بدّ من بيانه وهو المعتمد عند علماء أهل السنة والجماعة المحققين المدققين، لا سيّما وأنَّه أكرمه الله بما أكرم به أولياءه قد أيّده ودعّمه بالنصوص القرآنية والحديثيّة والإِجماعية، فينبغي على طالب الآخرة أن يكون وقّافًا عند حدود الشرع الشريف دائرًا مع الحق أينما دار، وأَن لا يَلتفت إلى ما خالف الصواب ولو كان في مائة كتاب، فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبع. قال الله تعالى ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾. والذي أُحبّه لكم إخواني وأحبائي في الله هو ما أحبّه لنفسي بأن نكون جميعًا على الحق وندعو إليه ونعمل على خدمته إلى الممات، وجزى الله تعالى مؤلف هذا الكتاب عنّا وعن الإسلام والمسلمين

خير الجزاء، وجعله في ميزان حسناته، وخَتم لنا وله بكامل الإِيمان.

أخوكم في الله الشيخ
الدكتور طارق نجيب اللحام
١- دكتوراه في الدراسات الإِسلامية - علوم القرآن
٢- دكتوراه في الفقه المُقارن.
بيروت - لبنان
١٧ صفر ١٤٣٤هـ
الموافق ٣٠-١٢-٢٠١٢م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نحمدك اللهم يا ذا الجلال والإكرام، يا من تَنَزَّه عن الشبيه والمثال وعن صفات الأكوان والأجسام، فلا سماءَ تُظِلُّه ولا مكانَ يُقِلُّه، ولا وزير ينصره، ولا معين يعضده، فهو الغني عن العالمين.

والصلاة والسلام على بدر التمامِ، ومصباح الظلام، ومفتاح دار السلام، سيدنا محمد المظلل بالغمام، وعلى ءاله الكرام، وصحابته الغُرّ المُحَجَّلين الأعلام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ مما تَقَرُّ به الأعين ويثلج له صدور أهل العلم، وينير طريق طلاب العلوم الشرعية نفائسُ التحقيقات، التي بها تُبَيَّنُ الحقائق، وتُزَيَّفُ الشبهات والأباطيل، وتُكْشَفُ المزالق، وتُنَقَّحُ أسفار العلوم مما اعترى بعض شروحها من دَخلٍ وخطل، ولا سيما ما كان منها مصادمًا لأصول العقيدة الإسلامية التي أجمعت عليها الأمةُ سلفًا وخلفًا.

ومن تلك التحقيقات النفيسة ذلك الجهد المميز الذي طال انتظاره، كتاب «التعليق المفيد على شرح جوهرة التوحيد» ، الذي أَلَّفه فضيلة الشيخ الشريف الدكتور جميل حليم حفظه الله، رئيس جمعية المشايخ الصوفية في لبنان، فقد كفى ووفى، وصار ذخرًا لمن اقتفى، بما حواه من تنبيهات مفيدة، وتوجيهات رشيدة، وتحقيقات سديدة، من عيون أصول العقيدة الأشعرية،

فصححت بعض ما اعترى شروح «جوهرة التوحيد» من هَنَاتٍ وزلاَّتٍ مُهلِكات، فكَحَّلَت عين الشرح بإثمد الصواب، فجزاه الله عنا وعن المؤمنين والأمة خير الجزاء؛ وإننا لننصح كل طالب علم بل كل معلم و مسؤول ديني أن يتخذه حصنًا وملاذًا، ويجعله بين نفائس كتبه ومراجِعِه، فإنَّ الله تعالى يقول ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ والحمد لله رب العالمين.

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة العالمية
الأديب الشاعر الدكتور وافي صلاح الدين الحاج ماجد
بيروت في ٢٩ صفر ١٤٣٣هـ
الموافق ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢م

التوطئة

الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلَّم وشرَّف وكرَّم على سيِّدنا محمَّد، الحبيبِ المحبوبِ، العظيمِ الجاهِ، العالي القدرِ طه الأمين، وإمامِ المرسلينَ وقائدِ الغرِّ المحجَّلينَ، وعلى ذُرِّيته وأهلِ بيته الميامين المكرّمين، وعلى زوجاته أمَّهات المؤمنين البارّات التقيَّات النقيَّات الطاهرات الصفيَّات، وصحابته الطيِّبين الطاَّهرين، ومن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد، فهذه عقيدة كل الأمة الإسلامية سلفًا وخلفًا، وهي المرجع الذي تعرض عليه عقائد الناس، فمن خالفها أو كذبها فلا يكون من المسلمين، وهي ميزان الحق الذي يكشف زيف الباطل وزيغه، فكان لا بُدَّ من هذا البيان المهم لخصوص الغرض وعموم النفع؛ وعليه:

اعلم أرشدَنا اللهُ وإياكَ أنّهُ يجبُ على كلِّ مكلفٍ أن يعلمَ أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ واحدٌ في ملكِهِ، خلقَ العالمَ بأسرِهِ العلويَ والسفليَ والعرشَ والكرسيَّ، والسمواتِ والأرضَ وما فيهمَا وما بينهُمَا. جميعُ الخلائقِ مقهورونَ بقدرتِهِ، لا تتحرَكُ ذرةٌ إلا بإذنِهِ، ليس معهُ مُدَبّرٌ في الخلقِ ولا شريكٌ في الملكِ، حيّ قيّومٌ لا تأخذُهُ سنَةٌ ولا نومٌ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ لا يخفى عليه شيء في الأرضِ ولا في السماءِ، يعلمُ ما في البرّ، والبحرِ وما تسقطُ من ورقةٍ إلا يعلمُهَا، ولا حبّةٍ في ظلماتِ الأرضِ ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبينٍ. أحاطَ بكلِ شيء علمًا وأحصَى كلّ شيء عددًا، فعالٌ لما يريد، قادرٌ على ما يشاء، له الملكُ وله الغنى، وله العزُّ والبقاءُ، وله الحكمُ والقضاءُ، وله الأسماءُ الحسنى، لا دافعَ لما قضَى، ولا مانعَ لما أعطَى، يفعلُ في ملكِهِ ما يريدُ، ويحكمُ في خلقِهِ بما يشاءُ، لا يرجو ثوابًا ولا يخافُ عقابًا، ليس عليه حقٌّ [يلزمه] ولا عليه حكمٌ، وكلّ نعمةٍ منْهُ فضلٌ وكل نِقمةٍ منه عدلٌ، لا يسألُ عمّا يفعَلُ وهم يسألونَ. موجودٌ قبلَ الخلقِ، ليسَ لهُ قبلٌ ولا بعدٌ، ولا فوقٌ

ولا تحتٌ، ولا يمينٌ ولا شمالٌ، ولا أمامٌ ولا خلفٌ، ولا كلٌّ، ولا بعضٌ، ولا يقالُ متىَ كانَ ولا أينَ كانَ ولا كيفَ، كانَ ولا مكانَ، كوَّنَ الأكوانَ، ودبَّرَ الزمانَ، لا يتقيَّدُ بالزمانِ، ولا يتخصَصُ بالمكانِ، ولا يشغَلُهُ شأنٌ عن شأنٌ، ولا يلحقُهُ وهمٌ ولا يكتنِفُهُ عقلٌ، ولا يتخصَصُ بالذهنِ، ولا يتمثَلُ في النفسِ، ولا يُتَصَورُ في الوهمِ، ولا يتكيفُ في العقلِ، لا تلحقُهُ الأوهامُ والأفكارُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾.

نقول جازمين معتقدين صادقين مخلصين، بأنّا نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، الذي لم يتخذ صاحبة وليس له والدٌ ولا والدةٌ، الأول القديم الذي لا يُشبِه مخلوقَاته بوجه من الوجوه، لا شبيه ولا نظير له، ولا وزير ولا مُشير له، ولا مُعين ولا ءامِرَ له، ولا ضِدَّ ولا مُغالِبَ ولا مُكْرِهَ له، ولا نِدَّ ولا مِثلَ له، ولا صورةَ ولا أعضاءَ ولا جوارحَ ولا أدواتَ ولا أركانَ له، ولا كيفيةَ ولا كميةَ صغيرةً ولا كبيرةً له فلا حجمَ له، ولا مِقدارَ ولا مِقياسَ ولا مِساحةَ ولا مَسافةَ له، ولا امتدادَ ولا اتِّساعَ له، ولا جهةَ ولا حيِّزَ له، ولا أينَ ولا مكانَ له، كان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان بلا مكان.

تنزَّه ربّي عن الجلوس والقعود والاستقرار والمحاذاة، الرحمـن على العرش استوى استواءً منزهًا عن المماسة والاعوجاج، خلق العرشَ إظهارًا لقدرته ولم يتَّخِذه مكانًا لذاته، ومن اعتقد أنّ الله جالسٌ على العرش فهو كافر، الرحمـن على العرش استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر، فهو قاهرٌ للعرش مُتَصرِّفٌ فيه كيف يشاء، تنزَّه وتقدَّسَ ربّي عن الحركة والسكون، وعن الاتصالِ والانفصالِ والقُربِ والبُعدِ بالحِسِّ والمسافة، وعن التَّحوُّل والزوال والانتقال، جلَّ ربّي لا تُحيط به الأوهامُ ولا الظُّنونُ ولا الأفهامُ، لا فِكرةَ في الرَّبِّ، لا إله إلا هو، تقدَّسَ عن كلِّ صفاتِ المخلوقينَ وسِماتِ المحدَثِينَ، لا يَمَسُّ ولا يُمَسُّ ولا يُحَسُّ ولا يُجَسُّ، لا يُعرَفُ بالحواسِّ ولا يُقاسُ بالناس، نُوَحِّدُه ولا نُبَعِّضُه، ليس جسمًا

ولا يتَّصِفُ بصفاتِ الأجسام، فالمجسّم كافر وإنْ صام وصلى صورةً، فالله ليس شبحًا وليس شخصًا، وليس جوهرًا وليس عَرَضًا، لا تَحُلُّ فيه الأعراضُ، ليس مؤلَّفًا ولا مُرَكَّبًا، ليس بذي أبعاضٍ ولا أجزاءٍ، ليس ضوءًا وليس ظلامًا، ليس ماءً وليس غَيمًا وليس هواءً وليس نارًا، وليس روحًا ولا له روحٌ، لا اجتماعَ له ولا افتراقَ، لا تجري عليه الآفاتُ ولا تأخذُه السِّنَاتُ، منزّهٌ عن الطُّولِ والعَرْضِ والعُمْقِ والسَّمْكِ والتركيبِ والتأليفِ والألوانِ، لا يَحُلُّ فيه شيء، ولا يَنْحَلُّ منه شيء، ولا يَحُلُّ هو في شيء، لأنه ليس كمثله شيء، فمن زعم أن الله في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك، إذ لو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان من شيء لكان مُحْدَثًا أي مخلوقًا، ولو كان على شيء لكان محمولًا، وهو معكم بعلمه أينما كنتم لا تخفى عليه خافية، وهو أعلم بكم منكم، وليس كالهواء مخالطًا لكم.

وكلَّم الله موسى تكليمًا، وكلامُه كلامٌ واحدٌ لا يتبعّض ولا يتعدّد ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً، ليس مُبتَدَأً ولا مُختَتَمًا، ولا يتخلله انقطاع، أزليٌّ أبديٌّ ليس ككلام المخلوقين، فهو ليس بفم ولا لسان ولا شفاه ولا مخارج حروف ولا انسلال هواء ولا اصطكاك أجرام، هو صفةٌ من صفاتِه، وصفاتُه أزليةٌ أبديةٌ كذاتِه، وصفاته لا تتغيَّر لأنَّ التغيُّرَ أكبرُ علاماتِ الحدوثِ، وحدوثُ الصّفةِ يستلزمُ حدوثَ الذّاتِ، والله منزَّهٌ عن كل ذلك، مهما تصورت ببالك فالله لا يشبه ذلك، فصونوا عقائدَكم من التَّمَسُّكِ بظاهِرِ ما تشابه من الكتابِ والسنَّةِ فإنَّ ذلك من أصولِ الكفر، ﴿ فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾، ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾، ﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾، ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ ﴾، ومن زعم أنّ إلـٰهنا محدودٌ فقد جَهِلَ الخالقَ المعبودَ، فالله تعالى ليس بقدر العرش ولا أوسع منه ولا أصغر، ولا تصِحُّ العبادة إلا بعد معرفة المعبود، وتعالى ربّنا عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد خرج من الإسلام وكفر.

﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾، ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾، ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ

شَيۡءٖ ﴾، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ﴾، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكل ما دخل في الوجود من الأجسام والأجرام والأعمال والحركات والسّكنات والنّوايا والخواطر وحياة وموت وصحّة ومرض ولذّة وألم وفرح وحزن وانزعاج وانبساط وحرارة وبرودة وليونة وخشونة وحلاوة ومرارة وإيمانًا وكفر وطاعة ومعصية وفوز وخسران وتوفيق وخذلان وتحركات وسكنات الإنس والجنّ والملائكة والبهائم وقطرات المياة والبحار والأنهار والآبار وأوراق الشجر وحبّات الرّمال والحصى في السّهول والجبال والقفار فهو بخلق الله بتقديره وعلمه الأزلي وأنّ الإنس والجنّ والملائكة والبهائم لا يخلقون شيئًا من أعمالهم وهم وأعمالهم خلق لله، ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾، ومن كذَّبَ بالقدر فقد كفر.

ونشهد أنّ سَيِّدَنا ونبيَّنا وعظيمنا وقائدَنا وقُرَّة أعينِنا وغوثنا ووسيلتنا ومعلمنا وهادينا ومرشدنا وشفيعنا محمَّدًا، عبدُه ورسولُه، وصفيُّه وحبيبُه وخليلُه، مَن أرسَلَه اللهُ رحمةً للعالمين، جاءنا بدين الإسلام ككُلِّ الأنبياء والمرسلين، هاديًا ومُبَشِّرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه قمرًا وهَّاجًا وسِراجًا مُنيرًا، فبلَّغ الرسالة وأدّى الأمانة ونصح الأمّة وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، فعَلَّمَ وأرشدَ ونصحَ وهدى إلى طريق الحقِّ والجنَّة، صلى الله عليه وعلى كلِّ رسولٍ أرسَلَه، ورضي الله عن ساداتنا وأئمتنا وقدوتنا وملاذنا أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وسائر العشرة المبشّرين في الجنّة الأتقياء البررة وعن أمّهات المؤمنين زوجات النبي الطاهرات النقيات المبرّآت، وعن أهل البيت الأصفياء الأجلاء وعن سائر الأولياء وعباد الله الصالحين.

ولله الفضل والمِنَّة أن هدانا لهذا الحقّ الذي عليه الأشاعرة والماتريدية وكل الأمّة الإسلامية، والحمد لله رب العالمين.

خطبة الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول اللهِ محمد وعلى ءاله وصحبه الطيبين الطاهرين أما بعد:

قال الله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [سورة ءال عمران]. وقال تعالى ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾ [سورة الأنبياء] ويقول النبي ﷺ: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**» رواه مسلم.

دعانا الشرع الكريم إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإلى إحقاق الحق وإبطال الباطل.

فقد قال رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم «**من غشنا فليس منا**» وروى البخاري أن النبي ﷺ قال في رجلين كانا يعيشان بين المسلمين مُنبهًا الصحابة منهما «**وما أظن فلانًا وفلانًا يعرفان من ديننا شيئًا**».

وإذا كان الرسول ﷺ قال للخطيب الذي قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى: «**بئس الخطيب أنت قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى**». فلم يسكت ﷺ عن هذا الأمر الخفيف الذي ليس فيه كفر ولا معصية بل هو مكروه. فكيف يسكت عن بعض الأخطاء التي هي أخطر من ذلك بكثير وخصوصًا أنها وردت في عددٍ من كتب شروح جوهرة التوحيد وهي منتشرة بكثرة في البلاد وخصوصًا في المعاهد وبين أيدي طلبة العلم.

ونحن من باب الواجب الشرعي والنصيحة الدينية نقوم بكتابة هذه الرسالة مخلصين لله تعالى في تأدية هذا الواجب العظيم منبهين أحبتنا طلبة العلم وإخواننا

الأساتذة والمشايخ للأخطاء الواردة وبيان الحق والصواب والمعتمد في هذه المسائل وذلك من خلال الرجوع إلى مصادر التشريع ونصوص علماء الأمة الكبار المجتهدين كأمثال الأئمة الأربعة وغيرهم من المحققين من الأشاعرة والماتريدية رضي الله عنهم جميعًا.

واعلم أن هذا ليس من الغيبة المحرمة في شيء وإنما هذا من النصيحة الواجبة شرعًا قال أبو علي الدقاق «الساكت عن الحق شيطان أخرس»[1].

وثبت أن فاطمة بنت قيسٍ قالت لرسول الله ﷺ إنه خطبني معاوية وأبو جهم فقال رسول الله أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فضرَّاب للنساء لا يضع العصا عن عاتقه انكحي أسامة» رواه أحمد ومسلم. فإذا كان الرسول ﷺ حذَّر فاطمة منهما وذكرهما في خلفهما بما يكرهان لهذين السببين، أحدهما كون معاوية شديد الفقر لا يقوم بحاجاتها بأمر النفقة والثاني يكثر ضرب النساء، فكيف يجوز بعد هذه النصوص الواضحة والصحيحة السكوت عن أمورٍ وردت في بعض كتب شروح جوهرة التوحيد وفيها ما يخالف الإجماع؟ فلذلك كانت هذه الرسالة.

وقد قال رسول الله ﷺ: «**من أرضى الله بسخط الناس رضيَ الله عنه وأرضى عنه الناس ومن أسخط الله برضى الناس سخِط الله عليه وأسخط عليه الناس**» رواه ابن حبان وصححه، ومراده ﷺ بالناس في الموضعين الخيار وهم الأتقياء. وقال رسول الله ﷺ: «**إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب**» رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من حديث أبي بكر رضي الله عنه. ومعنى الحديث أن الله ينتقم منهم إذا تركوا النهي عن المنكر ينزل بهم نقمًا ونكبات في الدنيا قبل الآخرة ولا شك أن أكثر النقم التي تنزل بالمسلمين في هذه الأزمنة يكون من شؤم ترك تغيير المنكر والنهي عنه. ثم إن أعظم المنكرات الكفر وقد

---

١) نقله عنه عبد الكريم القشيري في الرسالة القشيرية، دار الجيل-بيروت الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ص١٢٠.

شاعت منكرات هي من نوع الكفر بين الناس. فيجب تحذير الناس منها ومن سائر المنكرات.

وقد ذم ربنا تبارك وتعالى إهمال القيام بهذا الواجب فقال عزَّ وجلَّ ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ۝٧٨ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ۝٧٩ ﴾ [سورة المائدة] وذم رسول الله ﷺ من لم يقم بهذا الفرض فقال فيما رواه ابن حبان «**ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي يقدرون أن يغيروا عليهم ولا يغيروا إلا أصابهم الله بعقاب قبل أن يموتوا**».

ولذلك أنكر سيدنا علي وابن عباس وابن عمر وشعبة وسفيان وأبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وابن المبارك وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن الحنفية وغيرهم على أهل الضلال وردوا على أهل البدع غير متوانين ولا متهاونين فإن هذا الأمر إذا تُرك تخلو الساحة لأهل الفساد فيحاولون نقض عُرى الدين عروة عروة.

وقد قال تعالى ﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ ﴾[سورة ءال عمران] لذلك وجدنا وجوب الدفاع والذب عن حياض دين الله وهذا أمر مؤكد في شريعة الله، دلَّت عليه الآيات والأحاديث والنصوص فقد ورد في شرح عِلل الترمذي ما نصه[1] قال ابن رجب الحنبلي عند قول الترمذي «وجوب الكلام في الجرح والتعديل»: «مقصود الترمذي رحمه الله أن يبيّن أن الكلام في الجرح والتعديل جائز قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله وقد ظن من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة، ولو كانت خاصة، كالقدح في شهادة شاهد الزور جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى». انتهى كلام ابن رجب.

---

١) شرح عِلل الترمذي مجلد (١/ ٣٤٨).

وقد قيل للإمام أحمد بن حنبل «رجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع» أي يحذر من أهل البدع الفاسدة كالقدرية والمرجئة والمجسمة وغيرهم من أصحاب العقائد الفاسدة فقال «إذا صلى وصام واعتكف فإنما هو لنفسه فإذا تكلم في أهل البدع [أي حذَّر] فإنما هو للمسلمين هذا أفضل». وذكر الحافظ النووي في شرح مسلم[1]: تباح الغيبة لغرض شرعي وذلك لستة أسباب... فأما السبب الرابع الذي ذكره فهو تحذير المسلمين من الشر وذلك من وجوه منها: جرح المجروحين من الرواة والشهود والمصنفين. وذلك جائز بالإجماع بل واجب صونًا للشريعة اهـ.

وروى البيهقي عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«حتى متى ترعون عن ذكر الفاجر اذكروه بما فيه ليحذره الناس»**[2].

وقال عليه الصلاة والسلام فيما رواه الحاكم **«إذا رأيت أمتي تهاب الظالم أن تقول له أنت ظالم فقد تُودِع منهم»**.

وقد قال سيدنا علي رضي الله عنه «ليس الحق يُعرف بالرجال ولكن الرجال يعرفون بالحق». وقال سيدنا عمر رضي الله عنه «امرأة أصابت وعمر أخطأ» رواه سعيد بن منصور في سننه والبيهقي والحافظ ابن حجر وقال أيضًا «ما ترك الحق صديقًا لعمر» وروى النسائي والسيوطي أن رسول الله ﷺ قال: **«رحم الله عمر يقول الحق وإن كان مُرًّا، لقد تركه الحق وماله من صديق»**.

وقد جرح الإمام مالك في بلديه ومعاصره محمد بن إسحاق صاحب كتاب المغازي فقال فيه «كذاب». وقال عنه دجال من الدجاجلة.

وقال الإمام أحمد «الواقدي ركن الكذب».

وقد جرت عادة الفقهاء على تغليط بعضهم بعضًا إذا غَلِطَ حتى إن إمام

---

١) شرح مسلم (١٦/ ١٤٢).

٢) سنن البيهقي (١٠/ ٢١٠).

الحرمين غلَّط أباه في غير مسألة، وأبوه من أكابر أصحاب الوجوه في مذهب الإمام الشافعي وهي الطبقة التي تلي طبقة الإمام الشافعي رضي الله عنه حتى قيل فيه لو كان بعد رسول الله نبي لكان أبا محمد وهي كنية والد إمام الحرمين واسمه عبد الله.

فائدة مهمَّة

الحمد لله مظهر الدين ولو كره الكافرون والصلاة والسلام على النبي الأمين المأمون محمد القائل «**الدين النصيحة**» رواه مسلم.

والنصيحة كلمة جامعة معناها إرادة جملة الخير حيازة لحظ المنصوح وله. وليس في كلام العرب كلمة مفردة يُستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة ومعنى «**الدين النصيحة**» أي عماد الدين وقوته النصيحة. الدين النصيحة قلنا لمن؟ قال «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**». وأما نصيحة عامة المسلمين وهم من عدا ولاةِ الأمر فإرشادهم لمصالحهم في ءاخرتهم ودنياهم وإعانتهم عليها وستر عوراتهم وسد خلاتهم (وهي الحاجة والفقر) ودفع المضار عنهم وجلب المنافع لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر برفق وإخلاص والشفقة عليهم وتوقير كبيرهم ورحمة صغيرهم وتنبيههم بالموعظة الحسنة وترك غشهم وحسدهم وأن يحب لهم ما يحب لنفسه من الخير ويكره لهم ما يكره لنفسه من المكروه والذب عن أموالهم وأعراضهم وغير ذلك من أحوالهم بالقول والفعل وحثهم على التخلق بجميع ما ذكرناه من أنواع النصيحة والله أعلم.

والنصيحة فرض كفاية، إذا قام بها من يكفي سقط عن غيره وهي لازمة على قدر الطاقة.

والنصيحة في اللغة الإخلاص يقال نصحت العسل إذا صفيته وقيل غير ذلك والله أعلم.

وقد امتدح الله أمة سيدنا محمد ﷺ بأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر كما

أسلفنا في الآية المباركة، وكذلك فإن الله ذم الذين كفروا من بني إسرائيل بقوله ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [سورة المائدة].

العلماء طبقات

اعلم أن أعلى طبقة العلماء المجتهد المطلق ووظيفته استنباط الأحكام من القرءان والحديث ويليه المجتهد في المذهب الذي قواعده وأصوله متوافقة في غالبها مع مجتهد مشهور فيُنسَب إليه كالمزني تلميذ الشافعي ثمّ المجتهد المقيّد ويُقال له من أصحاب الوجوه وهو من يستنبط الأحكام من قواعد إمامه لأنه تنقصه بعض ءالات الاجتهاد لكنه قادر على استنباط الأحكام من نصوص إمامه، لا من القرءان والسنة ويقال له مجتهد في المذهب أيضًا كالجويني والبلقيني والمتولي والقفال الكبير. وأمّا المرجّح فيكون حافظًا لنصوص إمامه ويكون قادرًا على ترجيح بعضها على بعض وقول على قول أو وجه على وجه ولا يكون مؤهلًا لاستنباط الأحكام كالنووي والرافعي، والمرجح إذا استنبط كلامًا وهو ليس أهلًا للاستنباط فكلامُه لا عبرة به لأن استنباط الأحكام ليس من وظيفته وهو ليس مؤهلًا لذلك.

ثم النقلة ووظيفتهم نقل نصوص الإمام فقط من غير ترجيح بعضها على بعض كابن حجر الهيتمي ومزيتهم على الواحد منا أنهم يحفظون أكثر منا لكن ليس عندهم القدرة على ترجيح قول على قول ولا على الاجتهاد فإذا أتوا بقول لم يُسبقوا إليه فكلامهم لا عبرة به لأنهم ليسوا مؤهلين للاستنباط. وإن رجحوا قولا على قول فكلامهم ليس هو الراجح لأنهم ليسوا مؤهلين للترجيح بل وظيفتهم النقل فقط. كان العلماء في الماضي يعدّون الناقل في مصاف العوام.

أما الآن فسنبيّن بعون الله الأخطاء الواردة في بعض شروح جوهرة التوحيد ونبدأ بالكتاب المسمى تحفة المريد للبيجوري، ورد العلماء عليها على حسب الترتيب الذي في الكتاب. وقد رجعنا إلى عدة شروحات فوجدنا المؤلفين قد نقلوا عن بعضهم البعض من غير تحقيقٍ.

الرد من أقوال العلماء في بيان الفرق بين الرسول والنبيّ

ليعلم أنّ العلماء اختلفوا في الفرق بين النبيّ والرسول إلا أنهّم قد اتفقوا جميعًا على أنّ كلًّا من النبيّ والرسول قد أمر بتبليغ ما يوحي إليه ربّه وخالف في ذلك البيجوريّ فقال في شرحه على الجوهرة في كتابه «تحفة المريد» ما نصّه[1]: «النبي إنسان ذكر حر من بني ءادم سليم عن منفر طبعًا، أوحي إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه».

الردّ: قال الله تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ ﴾ [سورة الحج] الآية، فالله تعالى قال ﴿أَرۡسَلۡنَا ﴾، ثم جمع بين النبي والرسول في الآية ﴿مِن رَّسُولٍ ﴾ فأطلق الإرسال على النبي والرسول ويكفي هذا دليلًا على أن النبي مأمور بالتبليغ وعلى بطلان قول من يقول إن النبي ليس مأمورًا بالتبليغ. ثم لا معنى للإرسال بدون الأمر بالتبليغ، قال الإمام أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في أصول الدين[2] ما نصه: «والفرق بينهما – أي النبي والرسول – أن النبي من أتاه الوحي من الله عز وجل ونزل عليه الملك بالوحي، والرسول من يأتي بشرع على الابتداء أو ينسخ بعض أحكام شريعة قبله». اهـ. فالرسول والنبي كلاهما مأمور بالتبليغ إنما الفرق بينهما بما سوى ذلك كالذي ذكره الإمام عبد القاهر بن طاهر التميمي الذي قال فيه ابن حجر الهيتمي: «الإمام الكبير إمام أصحابنا»، وهذا الذي كان عليه المتقدمون. فلا عبرة بالرأي الذي ذكره بعض المتأخرين المخالف للنص ولما قاله المتقدمون.

ومما يدل أيضًا على ذلك قولُ الله تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ ﴾ [سورة الأعراف] الآية، أليس هذا الإرسال المذكور في هذه الآية هو إرسال تبليغ

---

١) تحفة المريد (ص٨ الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ).

٢) أصول الدين (ص/ ١٥٤).

ودعوة إلى عبادة الله سبحانه وتعالى، وكيف يوفق بين هذه الآية وبين قولهم: «إن النبي أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه»؟ (لاتوفيق بينهما) والله تعالى قال ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [سورة سبإ]، وقال تعالى ﴿ وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِى ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [سورة الزخرف].

قال المفسر ناصر الدين البيضاوي في تفسيره(١) ما نصه: «الرسول من بعثه الله بشريعة مجدّدَة يدعو الناس إليها، والنبي يعمه ومن بعثه لتقرير شرع سابق كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهم السلام» اهـ.

وقال العلامة كمال الدين البياضي الحنفي في إشارات المرام(٢) ما نصه: «فالنبي إنسان بعثه الله لتبليغ ما أوحي إليه، وكذا الرسول، فهو المراد هنا، ولذا اقتصر على الأنبياء» اهـ، وقال في موضع ءاخر من كتابه المذكور(٣): «الثالثة: أن الرسول من جاء بشرع مبتدإٍ، والنبي من لم يأت به وإن أمر بالإبلاغ كما في شرح التأويلات الماتريدية»، إلى أن قال: «واختاره المحققون وصرّح به البيضاوي في سورة الحج» ا.هـ.

وقال الحافظ أحمد الغماري(٤) ما نصه: «الفرق بين النبي والرسول دقيق وقد خفي على كثير من الناس، والمشهور في كتب المتكلمين في الفرق بينهما أن الرسول إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه، والنبي إنسان أوحي إليه بشرع فلم يؤمر بتبليغه، وهذا كلام جاهل بالسنة والأخبار بل وبصريح القرءان، فإن قول الله تعالى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ

---

١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٤/ ٥٧).

٢) إشارات المرام من عبارات الإمام (ص/ ٣١١).

٣) المرجع السابق (ص/ ٣٣٣).

٤) جؤنة العطار (ص/ ٤٠ - ٤١).

أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [سورة الحج] صريح في إرسالها حقًّا، وكذلك قول النبي ﷺ: «**وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة**»[1]، والأخبار والأحاديث التي فيها فأوحى الله إلى نبي من أنبيائه أن قل لفلان العابد أو للملك الفلاني أو للقرية الفلانية لا تكاد تنحصر وهذا هو الإرسال، والذي عندنا أن الرسول يفارق النبي في ثلاثة أمور». ثم قال: «الثالثة: أن الرسول يبعث بشريعة مستقلة والنبي يبعث بتقرير شريعة من قبله» اهـ.

قال المناوي في مقدمة فيض القدير[2] ما نصه: «والرسول والنبي طال فيما بينهما من النسبة الكلام، والمحققون كما قال ابن الهمام كالعضد والتفتازاني والشريف الجرجاني على ترادفهما لا فارق إلا الكتاب»، ثم قال: «وقال في المقاصد: النبي إنسان بعثه الله لتبليغ ما أوحي إليه، قال وكذا الرسول، قال الكمال بن أبي شريف: هذا ينبئ عن اختياره للقول بترادفهما.

وفي شرح العقائد للنسفي بعد ما ذكر أنه لا يقتصر على عدد في تسمية الأنبياء ما نصه: وكلهم كانوا مبلغين عن الله تعالى لأن هذا معنى النبوة والرسالة، قال الكمال بن أبي شريف: هذا مبني على أن الرسول والنبي بمعنى واحد. وقال الإمام الرازي في تفسيره: ولا معنى للنبوة والرسالة إلا أن يشهد على الله أنه شرع هذا الحكم، وفي المواقف وشرحه في السمعيات: النبي من قال له الله تعالى أرسلتك إلى قوم كذا أو إلى الناس جميعًا أو بلغهم عني أو نحوه، ولا يشترط في الإرسال شرط.

وفيه في شرح الديباجة: الرسول نبي معه كتاب، والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل أمر بمتابعة شرع من قبله كيوشع. قال المولى خسرو: تبع - يعني الشريف - صاحب الكشاف في تفسير الرسول، واعتراضه بأنه لا يوافق المنقول

---

١) جؤنة العطار (ص/ ٤٠ - ٤١).

٢) فيض القدير (١/ ١٥ - ١٦).

في عدد الرسل والكتب إذ الكتب نحو مائة والرسل أكثر من ثلاثمائة مدفوع بأن مراده بمن معه كتاب أن يكون مأمورًا بالدعوة إلى شريعة كتاب سواء أنزل على نفسه أو على نبي ءاخر. قال: والأقرب أن الرسول من أنزل عليه كتاب أو أمر بحكم لم يكن قبله وإن لم ينزل عليه كتاب، والنبي أعم لما في ذلك من النقص عما أورد على الأول من أنه يلزم عليه أن يكون من بعث بدون كتاب ولا متابعة من قبله خارجًا عن النبي والرسول معًا، اللهم إلا أن يقال إنه لا وجود لمثله. انتهى.

وقال الشيباني في شرح الفقه الأكبر: «الرسول من بعث بشرع مجدد، والنبي يعمه ومن بعث بتقرير شرع سابق كأنبياء بني إسرائيل الذين بين موسى وعيسى، ومن ثم شبَّه النبي ﷺ علماء أمته بهم». ثم قال: «وقال الصفوي: اختار بعض المحققين أن الرسول نبي أتاه المَلَك وقيل جبريل بوحي لا نوم ولا إلهام، والنبي أعم، واعترض بعدم شموله لما لم يكن بواسطة كما هو ظاهر المنقول في موسى قبل نزول الملك عليه ورفعه بأنه يصدق عليه أنه أتاه في وقت لا ينجع إذ يلزم أن يكون النبي قبل البعثة رسولا حقيقة ولا قائل به.

وقد أفاد ما قرره المحققان التفتازاني والجرجاني أن مجرد الإيحاء لا يقتضي النبوة، إنما المقتضي لها إيحاء بشرع وتكليف خاص، فخرج من بعث لتكميل نفسه كزيد بن نفيل، ومن ثم قيل ونعم ما قيل: يعتقد كثير أن النبوة مجرد الوحي وهو باطل وإلا لزم نبوة نحو مريم وءاسية، والتزامه شاذ.

وما أورد على التفتازاني من أن قوله: النبي من بعث لتبليغ ما أوحي إليه أنه لا يشمل المبعوث إليه لتبليغ ما أوحي لغيره كما في بني إسرائيل. أجيب بأنه مأمور بتبليغ ذلك وهو مما أوحي إليه، أو أن شرع غيره المشير إليه فيما أوحى إليه في الجملة.

ومن هذه النقول اللامعة والمباحث الجامعة عرف صحة عزو العلامة ابن الهمام القول بالترادف إلى المحققين وأن الإمام الشهاب ابن حجر قد انحرف هنا

عن صوب الصواب حيث حكم على من زعم الاتحاد بالغلط، ونسب الكمال بن الهمام إلى الاسترواح في نقله والسقط، ثم قال: إن الذي في كلام أئمة الأصوليين خلاف الاتحاد، قال: رأي المحققين خلاف هؤلاء، فإن أراد أن محققي أئمة الأصوليين خلاف العضد والتفتازاني والجرجاني وأن هؤلاء ليسوا بمحقّقين فهذا شيء لا يقوله محصّل، وإن أرادهم فهذه نصوصهم قد تليت عليك، ولسنا ننازعه في أن المشهور بين الفقهاء ما ذكره الحليمي من التغاير وأن الفارق الأمر بالتبليغ إنما الملام في إقدامه على تغليط ذلك المحقق ونسبته إلى الغفول عن كلام المحققين من رأس القلم». انتهى كلام المناوي.

وقال القونوي النسفي في القلائد شرح العقيدة الطحاوية[1] ما نصه: «والفرق بين النبي والرسول أن الرسول من بعثه الله تعالى إلى قوم وأنزل عليه كتابًا أو لم ينزل لكن أمره بحكم لم يكن ذلك الحكم في دين الرسول الذي كان قبله، والنبي من لم ينزل عليه كتابًا ولم يأمره بحكم جديد بل أمره بأن يدعو الناس إلى دين الرسول الذي كان قبله». اهـ.

قال الإمام أبو اليسر محمد البزودي المتوفى سنة ٤٩٣هـ في كتابه «أصول الدين»[2] «والنبي: من لم يرسل الله تعالى إليه جبريل وليس له شريعة ولكن الله تعالى ألهمه أن يدعو الناس إلى الإسلام، ويريه في المنام ذلك أو أخبره على لسان رسول أنه نبي يجب عليه دعوة الناس إلى الإسلام».

وقال الشيخ قاضي الجماعة محمد بن أبي الفضل السبكي الكوفي التونسي المتوفى سنة ٩١٦هـ في كتابه «تحرير المطالب»[3] لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب قال سعد الدين «النبوة هي كون الإنسان مبعوثًا من الحق إلى الخلق والنبي إنسان

---

١) القلائد شرح العقائد (ص/ ٨٣).

٢) أصول الدين: نشر المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة (ص/ ٢٢٩).

٣) تحرير المطالب (ص/ ٢٠٣).

بعثه الله لتبليغ ما أوحى به إليه» ثم قال «وحاصل هذه الطريقة وهي طريقة المتأخرين من المشارقة أعني الأعجام أن النبي والرسول كلاهما مبعوث لتبليغ الوحي والرسول قد يخص بها ذكر لا بالأمر بتبليغ الوحي فإن ذلك مشترك بينه وبين النبي وهذه الطريقة يقويها قوله عز وجل ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [سورة البقرة].

ثم إن الأمرَ بالمعروف والنهيَ عن المنكر واجبٌ على كل من استطاع من أفراد المكلفين وذلك في حقّ الأنبياء أوْكد، فكيف يقال بعدَ هذا إن النبي لم يؤمر بتبليغ ما أنزل عليه.

فإذا علم جميع ذلك ظهر بطلان قول البيجوري المتقدّم ولا يغترنّ أحد بوجوده في تفسير الجلالين ونسبته للسيوطي فإنّ الحق أحق أن يتبع وقد انجلى لذي عينين.

نسأل الله تعالى التوفيق من الزلل إنه على كل شىء قدير.

رد العلماء

ومما يقول البيجوري في الكتاب نفسه ص٤٠ أنه ينسب للغزالي قولا قبيحًا مستحسنًا له وهو «ليس بالإمكان أبدع مما كان».

الرد: هذه العبارة قبيحة وقد نسبها المؤلف للغزالي وبعض الجهلة يفهمون منها معنى خبيثًا يفهمون أنَّ الله لا يستطيع أن يخلق أحسن مما خلقه وفي هذا نسبة العجز إلى الله تعالى وهذا كفر وقد حذر منها بعض علماء المغرب منهم أحمد تربجي الونشريسي ٩١٤هـ في كتابه «المعيار المعرب» وأَوَّلها بعضهم فقالوا إن الله تعالى شاء أن يكون هذا العالم هكذا وخلافه لا يمكن لأن مشيئة الله تعلقت بهذا القدر الذي وثجد، وعلى هذا فهم بعض من يلهج بهذه العبارة.

من أقوال العلماء في تكفير المعتزلة القائلين بمقالاتهم الكفرية

يجب تكفير المعتزلة القائلين بأنّ العبد يخلق أفعاله الاختيارية أي يُحدثها من العدم إلى الوجود، وقد أجمع سلف الأمة وخلفها على تكفيرهم مستندين في ذلك إلى القرءان الكريم وإلى حديث رسول الله ﷺ، قال الله تعالى ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة فاطر]، وقال تعالى ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [سورة الرعد]، وءايات أخرى كثيرة وأحاديث عديدة. وهؤلاء المعتزلة هم القدرية الذين سمّاهم رسول الله ﷺ مجوس هذه الأمة، وهم الذين شدَّد عليهم النكير عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وغيره من أكابر الصحابة ومن جاء بعدهم، ومنهم إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه كما نقل ذلك صاحب البيان المتوفى سنة ٥٥٨هـ، وخالف في ذلك البيجوريّ:

ففي ص٦٠ من كتابه المسمى «شرح جوهرة التوحيد» يقول: «المعتزلة القائلين بأن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية إنما لم يكفروا بذلك لاعترافهم بأن إقداره عليها من الله وبعضهم كفرهم لكن الراجح عدم كفرهم.

الرد: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كلام القدرية كفر»، وقال سيدنا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه للقدري: «إن عُدت إلى هذا لأقطعن الذي فيه عيناك»، وكذلك الحسن بن علي بن أبي طالب والإمام المجتهد عبد الله بن المبارك فقد حذّر من ثور بن يزيد وعمرو بن عبيد الذين كانا من رءوس المعتزلة، وقد ألّف في الرد عليهم الحسن بن محمد ابن الحنفية حفيد سيّدنا علي بن أبي طالب، وكذا الإمام الحسن البصري، والخليفة الأموي المجتهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وعلى تكفيرهم. وقد قال الإمام مالك حين سُئل عن نكاح المعتزلة: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡ﴾[سورة البقرة]، نقل ذلك عنه أبو بكر بن العربي المالكي، والزركشي في شرحه على أصول ابن السبكي.

قال الحافظ المجتهد ابن المنذر ٣١٨هـ في «الأوسط»: «قال مالك في القدرية: يستتابون، يقال لهم اتركوا ما أنتم عليه فإن فعلوا وإلا قتلوا» اهـ، وقال أي ابن المنذر: «وقد روينا عن عمر بن عبد العزيز أن قائلا قال له في القدرية أن يستتيبهم ويعرضهم على السيف قال: ذاك رأيي» اهـ.

وكذلك كفّرهم إماما أهل السنّة أبو منصور الماتريدي الحنفي، وأبو منصور عبد القاهر البغدادي التميمي الشافعي شيخ الأشاعرة وشيخ الحافظ البيهقي الذي قال فيه ابن حجر الهيتمي: «الإمام الكبير إمام أصحابنا أبو منصور البغدادي».

فإن قيل: أليس ممن روى عنهم البخاري وغيره من هم يُنسبون إلى القدر أي الاعتزال؟ فالجواب: أن من المعتزلة من ينتسب إليهم ولا يقول بمقالاتهم الكفرية بل يوافقهم في القول بعدم رؤية الله للمؤمنين في الآخرة وبتخليد العاصي الفاسق في النار وهم في هذا نوع تأويل يدفع عنهم التكفير فبعض المحدثين يروون الأحاديث بالأسانيد التي فيها مثل هؤلاء فالبخاري وأمثاله رووا عن هؤلاء لا عمن عُلم منه أنه يقول إن الله كان قادرًا على خلق حركات العباد وسكناتهم قبل أن يعطيهم القدرة عليها ثم بعد أن أعطاهم القدرة صار عاجزًا عن خلقها، واعتقاد المعتزلة هذا ثابت عنهم ذكره إمام الحرمين، وعبد القاهر بن طاهر البغدادي وهو ممن روى عنه البيهقي، وذكره الإمام أبو سعيد المتولي والإمام أبو منصور الماتريدي وأبو الحسن شيث بن إبراهيم المالكي كلٌّ في تأليفه فليس كل من عُرِفَ بالانتساب إلى المعتزلة كافرًا.

وروى الحافظ ابن عساكر ٥٧١هـ في «تبيين كذب المفتري»[1] عن الربيع المرادي صاحب الشافعي أن الشافعي ناظر حفصًا الفرد المعتزلي وكان يقول القرءان مخلوق أي يقول ليس لله كلام إلا ما يخلقه في غيره فخصمه الشافعي

١) تبيين كذب المفتري (ص٣٣٩-٣٤٠).

وقطعه وكفّره، وقال الربيع إن حفصًا بعدما خرج من عند الشافعي قال لي أراد الشافعي ضربَ عنقي اهـ.

فتحصَّل من هذا أنه لا عبرة بتأويل من أوَّلَ قول الشافعيّ لحفص «لقد كفرت بالله العظيم» بكفران النعمة فلا معنى لذلك بعد نقل عبد الرحمـن بن أبي حاتم قول الربيع: «فكفره» ففهم الربيع تصريح الشافعي بتكفير القدرية وهم المعتزلة وتكفير القائل بخلق القرءان وبطل تأويل البيهقي على ما نقله النووي من أنه قال أراد الشافعي بقوله لحفص لقد كفرت بالله العظيم كفران النّعمة فالربيع الذي حضر مناظرة الشافعي لحفص يُقَدَّمُ قوله على تأويل من أوّل كالتأويل الذي يذكر عن البيهقي. والربيع أشهر تلاميذ الشافعي فليحذر مما قرره النووي في «روضة الطالبين» ومن تبعه ممن جاءوا بعده كابن حجر الهيتمي والقاضي زكريا والشربيني وغيرهم ممن اعتمدوا على كلام النوويّ من غير تحقيق، فالمعتزلي الذي يعتقد أصول مقالاتهم كافر.

والعجب كيف يقول النووي في «روضة الطالبين» بتأييد القول بصحة الاقتداء بالمعتزلة في الصلاة لأن السلف لم يزالوا يورثونهم. وهذه عبارة النووي (١/ ٣٥٥): «وتُكره أيضًا خلف المبتدع الذي لا يكفر ببدعته وأما الذي يكفر ببدعته فلا يجوز الاقتداء به وحكمه على ما تقدم في غيره من الكفار، وعَدَّ صاحب الإفصاح من يقول بخلق القرءان أو ينفي شيئًا من صفات الله تعالى كافرًا وكذا جعل الشيخ أبو حامد ومتابعوه المعتزلة ممن يكفّر الخوارج لا يكفرون، ويحكى القول بتكفير من يقول بخلق القرءان عن الشافعي وأطلق القفال وكثيرون من الأصحاب القول بجواز الاقتداء بأهل البدع وأنهم لا يكفرون، قال صاحب العُدّة وهو ظاهر مذهب الشافعي. قلت: هذا الذي قاله القفال وصاحب العُدة هو الصحيح أو الصواب فقد قال الشافعي رحمه الله أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لأنهم يرون الشهادة بالزّور لموافقيهم ولم يزل السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم ومناكحتهم وموارثتهم وإجراء أحكام المسلمين

عليهم، وقد تأوّل الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما جاء عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرءان على كفران النعم لا كفر الخروج من الملّة» انتهت عبارة النووي. وكأنه لم يبلغه أن المعتزلة يقولون أن الله كان قادرًا على خلق حركات العباد وسكونهم قبل أن يعطيهم القدرة عليها فلما أعطاهم القدرة عليها صار عاجزًا ذكر ذلك عنهم الإمام أبو منصور الماتريدي والإمام عبد القاهر التميمي البغدادي وإمام الحرمين والإمام أبو سعيد المتولّي والإمام شيث بن إبراهيم المالكي كلٌّ في مؤلَّفه كما قدمنا ذلك، حتى قال الإمام أبو الحسن شيث بن إبراهيم: «مثلهم كما قال القائل أدخلتُه داري فأخرجني منها» اهـ، وذلك في كتابه «حز الغلاصم في إفحام المخاصم». وكيف يتردّد مسلم عالِمٍ أو عاميٌّ في كفر من يقول هذا، فالنووي إما أن يكون لم يعرف حال المعتزلة أو عرف لكن نسي عند كتابته لهذه المقالة في روضة الطالبين أو دس عليه ذلك. فقد يؤول بأن مراده من لم يثبت فيهم ما يقتضي تكفيرهم من مسائلهم، لأن منهم من ينتسب إليهم ولا يقول بجميع مقالاتهم كبِشْرٍ المريسيّ والمأمون العباسي، فإن بِشْرًا كان يوافقهم في القول بخلق القرءان وكفَّرهم في القول بخلق الأفعال؛ فلا يحكم على جميع من انتسب إلى الاعتزال بحكم واحد ويحكم على كل فرد منهم بكونه ضالا، فالذين لا يعتقدون من الاعتزال أصوله الكفرية إنما ينتسبون إليهم ويعتقدون بعض المسائل الأخرى كعدم رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة فهؤلاء الذين لم يكفّرهم من تحاشى تكفيرهم. ومن أراد المزيد فليراجع الكتب التي أُلّفت في الفِرق لبيان مقالاتهم وأقوال العلماء فيهم.

وَلْنُورِدْ عبارة الحافظ البلقيني لتفهم المسئلة كما ينبغي فهذه عبارته في كتابه «حواشي الروضة» رادًا كلام النووي: «فائدة. الصحيح أو الصواب خلاف ما قال المصنف، وقول الإمام الشافعي رضي الله عنه محمول على من ذُكر عنه أنه من أهل الأهواء ولم تثبت عليه قضية معينة تقتضي كفره وهذا نص عام، ونص نصًّا خاصًّا على تكفير من قال بخلق القرءان والقول بالخاص هو المقدم. وأما

الصلاة خلف المعتزلة فهو محمول على ما قدمته من أنه لم يثبت عن المقتدين بهم ما يكفرهم» اهـ ثم ذكر قول النووي «وقد تأول البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما جاء عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائلين بخلق القرءان على كفران النعم لا كفر الخروج عن الملة» ثم قال أي البلقيني: «فائدة: هذا التأويل لا يصح لأن الذي أفتى الشافعي رضي الله عنه بكفره بذلك هو حفص الفرد وقد قال: أراد الشافعي ضرب عنقي، وهذا هو الذي فهمه أصحابه الكبار وهو الحق وبه الفتوى خلاف ما قال المصنف» اهـ يعني بقوله المصنف النووي.

وحاصل كلام الحافظ البلقيني أن قول الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، ليس معناه أن كل فرد من أهل الأهواء على اختلاف أهوائهم مسلم تصح الصلاة خلفه إنما مراده من لم تثبت فيه قضية تقتضي كفره لأنه ليس كل منتسب إلى كل فرقة من فرق أهل الأهواء يعتقد كل معتقداتهم، بل منهم من يعتقد كل معتقداتهم ومنهم من يعتقد بعض معتقداتهم من البدع التي هي دون الكفر، وأن تأويل البيهقي لتلك المقالة غير صحيح لأن كبار أصحاب الشافعي لم يقولوا بذلك وأن هذا التأويل يرده قول الربيع الذي حضر مناظرة الشافعي لحفص الفرد وتكفيره له، وقول حفص الفرد أراد الشافعي ضرب عنقي» دليل على فساد ذلك التأويل.

ثم هناك روايتان لكلام الشافعي إحداهما رواية من طريق عبد الرحمـن بن أبي حاتم عن الربيع وفيها التصريح أن الشافعيّ كفره[1] كما تقدم.

ثم أيد البلقيني أن العبرة بنص الشافعي الخاص وهو تكفيره لحفص الفرد على النص الآخر الذي هو عام وأيد ذلك بالقاعدة المقررة عند الأصوليين أنه إذا تعارض الخاص والعام قدم الخاص.

وقال الإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي ٤٢٩هـ في كتابه «الفرق

---

١) تبيين كذب المفتري (ص٣٣٩-٣٤٠).

بين الفرق»: «يجب إكفار كل زعيم من زعماء المعتزلة» اهـ وذلك لأنهم عشرون فرقة وزعماء هذه الفرق يعتقدون الكفر وأما الأفراد المتسبون إليهم فمنهم من يعتقد الكفر الذي عندهم ومنهم من لا يوافقهم إنما يعتقد غير مقالاتهم التي هي كفر فيسمي الناس هذا معتزليًّا وهذا معتزليًّا. فإنّ من المعتزلة وغيرهم من أهل الأهواء من ينتسب إليهم ولا يعتقد كل مقالاتهم الكفرية وإنما يعتقد بعض مقالاتهم التي هي دون الكفر كالمعتزلي الذي وافقهم في نفي رؤية الله في الآخرة فإنّ هذا متأول لا يكفر.

وقد نقل الأستاذ أبو منصور التميمي البغدادي في كتابه التذكرة البغدادية وكتابه تفسير الأسماء والصفات تكفيرهم عن الأئمة فقال «أصول الدين»[1]: «أصحابنا أجمعوا على تكفير المعتزلة»[2]. وقوله: «أصحابنا» يعني به الأشاعرة والشافعية لأنه رأس كبير في الأشاعرة الشافعية، وهو إمامٌ مقدّم في النقل معروف بذلك بين الفقهاء والأصوليين والمؤرخين الذين ألّفوا في الفِرق، فمن أراد مزيد التأكد فليطالع كتبه هذه، فلا يُدافع نقله بكلام بعض المتأخرين.

وقال في كتابه التبصرة البغدادية[3]: «اعلم أن تكفير كل زعيم من زعماء المعتزلة واجب من وجوه: أما واصل بن عطاء فلأنه كفر في باب القدر بإثبات خالقين لأعمالهم سوى الله تعالى، وأحدث القول بالمنزلة بين المنزلتين في الفاسق، ولهذه البدعة طرده الحسن البصري عن مجلسه».

ثم قال: «وأما زعيمهم أبو الهُذَيل فإنه قال بفناء مقدورات الله تعالى حتى لا يكون بعدها قادرًا على شيء. وأما زعيمهم النظّام فهو الذي نفى نهاية الجزء، وأبطل بذلك إحصاء البارئ تعالى لأجزاء العالم وعلمه بكمية أجزائه».

---

١) أصول الدين (ص/ ٣٤٣،٣٤٢،٣٤١،٣٣٧).

٢) تفسير الأسماء والصفات (ق/ ١٩١).

٣) أصول الدين (ص/ ٣٣٥-٣٣٧).

ثم قال: «وزعم أن الإنسان هو الروح وأن أحدًا ما رأى إنسانًا قط وإنما رأى قَالَبَهُ»، وزعم المعروف منهم بمعمر أن الله تعالى ما خلق لونًا ولا طعمًا ولا رائحة ولا حرارة ولا برودة، ولا رطوبة ولا يبوسة، ولا حياة ولا موتًا، ولا صحة ولا سقمًا، ولا قدرة ولا عجزًا، ولا ألمًا ولا لذة، ولا شيئًا من الأعراض، وإنما خلق الأجسام فقط وخلقت الأجسام الأعراض في أنفسها».

ثم قال: «وزعم المعروف منهم ببشر بن المعتمرِ أن الإنسان قد يخلق الألوان والطعوم والروائح، والرؤية والسمع والبصر، وسائر الإدراكات على سبيل التولد. وزعم الجاحظ منهم أن لا فعل للإنسان إلا الإرادة وأن المغارف كلها ضرورية ومن لم يضطر إلى معرفة الله لم يكن مكلّفًا ولا مستحقًّا للعقاب، وزعم أيضًا أن الله لا يدخل أحدًا النار وإنما النار تجذب أهلها إلى نفسها وتمسكهم فيها على التأبيد بطبعها. وزعم ثمامة أن المعارف ضرورية وأن عامّة الدهرية وسائر الكفرة يصيرون في الآخرة ترابًا لا يعاقب واحد منهم وحرّم السبي واسترقاق الإماء وقال بأن الأفعال المتولدة لا فاعل لها. وزعم البغداديون منهم أن الله لا يرى شيئًا ولا يسمع شيئًا إلا على معنى العلم بالمسموع والمرئي، وزعم الجبّائي منهم أن الله مطيع عباده إذا فعل مرادهم، وقال ابنه أبو هاشم باستحقاق العقاب والذمّ لا على ذنب، وقال أيضًا بأحوال لله تعالى لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة. وأنواع كفرهم لا يحصيها إلا الله تعالى، وقد اختلف أصحابنا فيهم، فمنهم من قال: حكمهم حكم المجوس لقول النبي ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة» ومنهم من قال: حكمهم حكم المرتدين» اهـ.

ثم قال[1]: «أجمع أصحابنا على أنه لا يحلّ أكل ذبائحهم وكيف نبيح ذبائح من لا يستبيح ذبائحنا، وأكثر المعتزلة مع الأزارقة من الخوارج يحرمون ذبائحنا. وقولنا فيهم أشد من قولهم فينا ولا يجوز عندنا تزويج المرأة المسلمة من واحد منهم فإن عُقد العقد فالنكاح مفسوخ».

---

١) أصول الدين (ص/ ٣٤٠-٣٤١).

ثم قال[1]: «والمرأة منهم إن اعتقدت اعتقادهم حرم نكاحها وإن لم تعتقد اعتقادهم لم يحرم نكاحها لأنها مسلمة بحكم دار الإسلام. وقد شاهدنا قومًا من عوام الكرّامية لا يعرفون من الجسم إلا اسمه ولا يعرفون أن خواصهم يقولون بحدوث الحوادث في ذات البارئ تعالى، فهؤلاء يحل نكاحهم وذبائحهم والصلاة عليهم. وأجمع أصحابنا على أن أهل الأهواء لا يرثون من أهل السنّة واختلفوا في ميراث السني منهم فمنهم من قطع التوارث من الطرفين، وبه قال الحرث المُحَاسِبي، ولذلك لم يأخذ ميراث والده لأن والده كان قدريًّا، ومنهم من رأى توريث السني منهم وبناه على قول معاذ بن جبل: «إن المسلم يرث من الكافر وإن الكافر لا يرث من المسلم»، وعلى قول أبي حنيفة: «يرث السني من المبتدع الضال ما اكتسبه قبل بدعته»، كما قال في المسلم «يرث من المرتد ما اكتسبه قبل ردّته ويكون كسبه بعد الردة فيئًا للمسلمين».ا.هـ.

ثم قال ما نصه[2]: «وأما الكلام في طاعات المعتزلة وسائر أهل الأهواء الضالة، فإن أهل السنة والجماعة يجمعون على أن أهل الأهواء المؤدية إلى الكفر لا يصح منهم طاعة الله عزّ وجل مما يفعلونه من صلاة وصوم وزكاة وحج لأن الله تعالى أمر عباده بإيقاع هذه العبادة على شرط مقارن كاعتقاد صحيح بالعدل والتوحيد، وبشرط أن يراد بها التقرّب إلى الله تعالى مع اعتقاد صفة الإلـه على ما هو عليه، ولا يجوز أن يقصده بالطاعة من لا يعرفه، وقد بيّنّا قبل هذا أن المعتزلة وسائر أهل البدع الضالة غير عارفين بالله عزّ وجلّ لاعتقادهم فيه خلاف ما هو عليه في عدله وحكمته» ا.هـ.

وقال في كتابه التبصرة البغدادية[3] في ترتيب أئمة الفقه من أهل السنة ما نصه: «وقد دمّر أبو حنيفة في كتابه الذي سمّاه بالفقه الأكبر على المعتزلة ونصر فيه

---

١) أصول الدين (ص/ ٣٤١).

٢) كتاب تفسير الأسماء والصفات (ق/ ١٩٤).

٣) أصول الدين (ص/ ٣١٢).

قول أهل السنّة في خلق الأفعال وفي أن الاستطاعة مع الفعل». اهـ.

فهذه عبارات الإمام أبي منصور فكن على ذُكْرٍ لها.

وقال الحافظ الفقيه الزركشي ٧٩٤هـ في «تشنيف المسامع»[1]: «وقد نص الشافعي على قبول شهادة أهل الأهواء وهو محمول على ما إذا لم يؤدّ إلى التكفير وإلا فلا عبرة به» اهـ.

وقال ما نصه[2]: «لا اعتبار بقول المبتدع الذي نكفره ببدعته لعدم دخوله في مسمى الأمة المشهود لهم بالعصمة وإن لم يعلم هو كفر نفسه» اهـ.

تنبيه: من المهم معرفة المراد بهاتين المقالتين قول بعض الأئمة: «لا نكفر أهل القبلة»، وقول الشافعي: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية» فهاتان العبارتان كثير من الناس لم يفهموا المراد منهما فظنوا أن الخوارج والمرجئة والمعتزلة وكلًّ من خالفوا أهل السنة في العقيدة لا يكفّرون، وهذا الظن باطل بل المراد بالمقالتين أن من لم تثبت في حقه قضية تقتضي كفره من مقالات أهل الأهواء فهو مسلم أما من ثبت في حقه القول بمقالة تقتضي كفره فهو كافر وذلك لأن بعضهم يوافقهم في شيء ويخالفهم في شيء مع انتسابه إليهم وشهرته بذلك، فلذلك جرت عادةُ كثير من المؤلفين في الحديث أنّ فلانًا روى عن فلان القدري وأن فلانًا روى عن فلان المرجئ ونحو ذلك لأنه ما عَرَفَ عنه إلا الانتساب إليهم ولم يعرف منه اعتقاد مقالة معينة من مقالاتهم الكفرية. والأهواء جمع هوى وهو البدعة الاعتقادية فكل من خالف أهل السنة في الاعتقاد فهو من أهل الأهواء فقول الشافعي: «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية» معناه أن المخالفين في العقيدة لأهل السنة لا يكفرون إلا من يعتقد عقيدة كفرية منهم وأما من لم يُعْلَمْ منه ذلك فلا يُكَفَّر بل يعد مسلمًا مع انتسابه إلى بعض هذه الفرق المخالفة لأهل السنة.

---

١) تشنيف المسامع (ص/ ٢٢٧ مخطوط).

٢) (ص/ ٢٢٦ مخطوط).

وأما الخطابية فمقالتهم ظاهرة وهي أنهم يجيزون الشهادة بالكذب لمن كان على مذهبه أي أن يشهد له عند الحكام فلما كان قضية الخطابية أمرًا واحدًا ظاهرًا وهو استحلال الشهادة بالكذب استثناهم الشافعي بإطلاق رد شهادتهم بلا تفصيل، فينبغي أن تفهم المقالتان على هذا الوجه.

وقول من قال من الأئمة «لا نكفر أهل القبلة» مرادهم أنّ من كان يشهد أن لا إلـه إلا الله وأن محمدًا رسول الله وأن الكعبة قبلته لا نكفره بما يرتكبه من الذنوب أي ما لم يعلم منه ما يثبت الكفر. وليس مرادهم بذلك أن كل من يقول الشهادتين لا يكفر مع اعتقاده بعض الاعتقادات الكفرية فإن هذا الإطلاق بعيد من مرادهم في هذه العبارة لأن كثيرًا ممن يقول الشهادتين وينتسب إلى الإسلام ويظن نفسه مسلمًا كفرَ كفريات صريحة لا يتردد فيها عالم ولا جاهل كقول البيانية إن الله يفنى يوم القيامة كله إلا وجهه، حيث أخطأوا في فهم هذه الآية ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [سورة القصص] فظنوا أن الله له وجه مركب على البدن كالبشر وغيرهم من الملائكة والبهائم لأنهم أجسام مركب عليها وجه يكون أعلى البدن فقالوا أي البيانية إن الله يوم القيامة يفنى كله إلا الوجه. وهؤلاء كانوا يقولون الشهادتين ويصومون ويصلون كغيرهم فهل يجوز ترك تكفيرهم لأنهم يقولون بألسنتهم لا إلـه إلا الله ويستقبلون قبلتنا بل يجب تكفيرهم. وكذلك من كان على مثل هذا ممن يعتقدون في الله أنه جسم مركب وقد اغتر كثير ممن لا قدم له في فهم كلام العلماء فقال بترك تكفير كل من يقول لا إلـه إلا الله بلا فرق بين فرقة وفرقة وبين فرد وفرد ءاخر منهم.

وقد قال شارح إحياء علوم الدين الإمام الفقيه المحدّث اللغوي محمد مرتضى الزبيدي ١٢٠٥هـ في «إتحاف السادة المتقين»[1]: «لم يتوقف علماء ما وراء النهر في تكفير المعتزلة» ا.هـ. وقال الزاهد الصفّار من أكابر الحنفية: «يجب إكفار القدري - أي المعتزلي - في قوله: إن العبد يخلق أفعال نفسه، وفي قوله: إن الله لم

---

١) إتحاف السادة المتقين» (٢/ ١٣٥).

يشأ وقوع الشر» ا.هـ.

وممن نقل أيضًا تكفيرهم الإمام شيخ الإسلام البلقيني، وردّ عليهم الإمام المتولي في كتابه الغنية في العقيدة وهما من أكابر أصحاب الوجوه من الشافعية، والإمام أبو الحسن شيث بن إبراهيم المالكي، وكذلك الإمام ابن التّلمساني المالكي في كتابه شرح لمع الأدلة لإمام الحرمين وغيرهم، ولم يصح عن إمام مجتهد كالشافعي وغيره القول بترك تكفير هذا الصنف من المعتزلة.

أما حديث النبي ﷺ المشهور: «**القدرية مجوس هذه الأمة**»[1] فمعناه أمّة الدعوة، وأمّة الدعوة تشمل الكافرين والمؤمنين، لأن لفظ أمتي ونحوه يحمل على من اتبعه في بعض المواضع، وفي بعض المواضع يطلق على من توجهت إليه دعوته فمنهم من ءامن ومنهم من أبى.

فبعد هذا لا يلتفت إلى ما يخالفه ولا يغترّ بعدم تكفير بعض المتأخرين لهم.

---

١) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب السنَّة: باب في القدر، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

فوائد يحتاج مطالعها إلى التنبّه لها

* منها أن المعتزلة كفّار بشرط أن يكون هذا المعتزلي يعتقد أصول مقالاتهم ومنها إثبات الخلق بمعنى الإحداث من العدم للعبد بقدرة أعطاه الله إياها، وأنه كان قادرًا على خلقها قبل أن يعطيه القدرة عليها فلما أعطاه القدرة عليها صار عاجزًا، والقول بأن الله لم يرد ما يقع من العباد من المعاصي والمكروهات، إلا ما يقع منهم من الحسن.

* ومنها أن كلام الشافعي بقبول شهادة أهل الأهواء بالمعنى الشامل للمعتزلة وغيرها محمول على أنه أراد من لم يقل منهم بما يؤدي إلى الكفر، لأنه ليس كل منتسب إليهم يعتقد عقيدة الآخرين، لأن الواحد قد ينتسب إلى المعتزلة والكرامية وغيرهم من أهل البدع المشتملة على الكفر من غير أن يشارك الآخرين في تلك المسائل المؤدية إلى الكفر كما ذكر أبو منصور أنه لقي أناسًا من الكرامية لا يعرفون عقائدهم إنما يتعلقون بالاسم، وكذلك في المعتزلة أناس ينتسبون إليهم وهم خالون عن اعتقاد أقوالهم التي تؤدي إلى الكفر، وهذا ما صرَّح به الإمام سراج الدين البلقيني في عبارته التي نقلناها من حاشيته على روضة الطالبين، وذلك محمل كلام بعض الشافعيين الذين ذُكر عنهم أن المعتزلة لا يُكفّرون. فتبين بهذا أن لا عبرة بقول من أطلق ترك تكفيرهم على غير هذا المعنى كبعض المتأخرين من الشافعية حيث صرّح بعدم تكفيرهم مع نسبة القول بخلق العبد فعله إليهم، فإن هذا ليس من كبار أصحاب الشافعي.

* وهنا مسألة دقيقة يجب التنبّه لها وهي أن القول بخلق القرءان كفر بالنسبة إلى أناس وليس بكفر بالنسبة إلى أناس، فمن نفى ثبوت صفة الكلام لله تعالى على الوجه اللائق به، وهو كونه متكلمًا بكلام أزلي أبدي، بل يعتقد أن الله متكلم بمعنى أنه خالق الكلام في غيره، ويطلق مع ذلك القول بأن القرءان مخلوق، فهو الذي يكفر. وأما من يطلق هذا اللفظ ويثبت الكلام بمعنى الصفة الأزلية الأبدية

بمعنى أنه قائم بذات الله، كقيام علمه وغيره من صفاته بذاته، ويقول مع ذلك بأن القرءان يطلق على هذا الكلام الذي هو صفة أزلية أبدية ويطلق على اللفظ المنزل، ويعتقد في اللفظ المنزل أنه مخلوق لله ليس من تأليف أحد من خلق الله، فهذا لا يكفر ولا يدخل تحت قول الشافعي لحفص الفرد: لقد كفرت بالله العظيم، كما لا يدخل تحت ما شهر عن كثير من الأئمة أنهم قالوا: من قال القرءان مخلوق فهو كافر، فإنه لا يُظّن بإمام من أئمة الهدى أنه يعتقد أن اللفظ المنزل صفة قائمة بذات الله، لأنه يلزم من ذلك جعل ذات الله القديم محلًّا للحادث، والذات الذي يكون محلًّا للحادث حادث لا يكون قديمًا، وذلك مما يجل عنه مقام أئمة الهدى كجعفر الصادق وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم، لأن ذلك مما لا يخفى بطلانه على أدنى طالب علم، بل ولا أدنى مسلم عرف تنزيه الله عن مشابهة خلقه من جميع الوجوه.

وقد نقل عن الإمام أبي حنيفة ما هو صريح فيما قلنا، فإنه قال في مسألة الكلام: «ما قام بالخالق فهو غير مخلوق، وما قام بالخلق فهو مخلوق» ا.هـ. يعني بالجزء الأول من هذه العبارة الكلام الذاتي القائم بذات الله الذي هو أزلي أبدي كسائر صفاته، ويعني بالجزء الثاني اللفظ المنزل. وما نُقل عن الإمام أحمد من نهيه عن القول: «لفظي بالقرءان مخلوق» والقول: «لفظي بالقرءان غير مخلوق» ينزل على أنه أراد ما ذكرنا.

* ومنها أنه ليس كل من شهر بأنه وافق المعتزلة في مسألة معتزليًّا على الحقيقة فيحكم عليه بحكمهم، وذلك كالخلفاء الثلاثة من العباسيين المأمون وتالييه، فإنه لا يجوز الشهادة عليهم بأنهم معتزلة لأنه لم يثبت عنهم سوى القول بهذا اللفظ: «القرءان مخلوق»، والظن بهم أنهم قصدوا اللفظ المنزل من غير نفي الكلام الذاتي. ونظير هذا قول بعض الفقهاء في الخوارج إن بعضهم يكفّرون وبعضهم لا يكفّرون كما ذكره الحافظ ابن حجر في شرح البخاري في أثناء شرح الأحاديث الواردة في الخوارج.

فتبصر أيها المطالع ولا تكن مترددًا. فقد روى البيهقيُّ عن سيّدنا الحسين ابن علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنهما أنّه قال: واللهَّ ما قالت القدريّةُ بقولِ الله ولا بقولِ الملائكةِ ولا بقول النبيّينَ ولا بقولِ أهلِ الجَنّةِ ولا بقولِ أهلِ النّارِ ولا بقولِ صاحبِهِم إبليس، فقالَ الناس: تُفسّرُهُ لنا يا ابن رسولِ الله، فقال: «قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [سورة يونس]». فالمعتزلةُ خالفوا الله تعالى في قولِهِ هذا لأنّهم قالوا والعياذُ بالله العبدُ خَلقَ الحسنات وعملَها فصارَ فرضًا على الله أن يدخلَهُ الجنّةَ، وليس إدخاله للعبادِ الجنّة فضلًا منه، معناهُ على زعمهم أنَّ الله مديونٌ للعبادِ لأنّهم خلقوا هذه الحسنات فهو ملزمٌ بأن يدخلهم الجنّةَ، والصوابُ أن الله تعالى فضلًا منه يُدخلُ المؤمنينَ الجنةَ لأنّه هو الذي خَلقَهم وهو الذي ألهمَهُم أعمالَ الخيرِ وهو الذي خلقَ فيهم هذه الجوارحَ وهو الذي خلقَ فيهم العقلَ الذي ميّزوا به بين الحقّ والباطلِ والحسنِ والقبيحِ، وهو الذي خلق أعمالهم وهو الذي خلقَ هذه الجنّةَ، فإدخالُ الصّالحينَ الجنّةَ ليس فرضًا على الله، ليسوا ممتنينَ على الله بل هو الممتنُّ عليهم، هذا معنى كلام سيّدنا الحسين رضي الله عنه، كذلك الله تبارك وتعالى لمّا قالَ ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ أفهمَنَا أنّه لا يهتدي أحدٌ إلا بمشيئتِهِ الأزليّةِ، والمعتزلةُ ينفونَ عن الله الصّفَات، عندهم الله تعالى لا يُقالُ لهُ إرادةٌ له علمٌ له سمعٌ له بصرٌ له كلامٌ، وإنّما يقولونَ هو قادرٌ بذاتِهِ عالمٌ بذاتِهِ وأحيانًا يقولون عالمٌ لذاتِهِ قادر لذاته لا بعلمٍ وقدرةٍ، خالفوا الآية بأكثر من وجهٍ كما قالَ سيّدنا الحسين رضي الله عنه.

وقد خالفت المعتزلة الآية ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [سورة التكوير]، لأنّهم قالوا نحن بإرادتنا نخلقُ المعاصيَ والشُّرورَ، قالوا الله ما له تصرّفٌ في ذلكَ، والله أخبرنا أنَّ العبادَ لا تحصلُ منهم مشيئةٌ إلا أن يشاءَ الله في الأزلِ أن يشاؤوا، فالمعتزلةُ خالفوا الآية.

وخالفوا قولَ الله تعالى ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ وَمَا يَخۡفَىٰ ٧﴾ [سورة الأعلى]. فهذه الآيةُ أيضًا فيها دليلٌ على أنَّ أعمالَ القلوب من

الخَلقِ بمشيئةِ الله، لأنّ الله تعالى أخبرنا عن سيّدنا محمّدٍ أنّه يَنسَى إن شَاءَ الله نسيانَهُ، أمّا ما لم يشإ الله تعالى أن ينسى شيئًا ممَّا أنزل عليه من القرءانِ فلا ينسى، ففي قوله: ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ دليلٌ على أنَّ القلبَ ما بين إصبعينِ من أصابعِ الرّحمـنِ كما وَرَدَ في حديثِ أبي هريرة: «**إنَّ قلوب بني ءادم كلها بين إصبعين من أصابع الرّحمـن كقلبٍ واحدٍ**» رواه مسلم، ومعناه هو المتصرّفُ فيها هو يقلّبُها كيف يشاءُ، فما لهؤلاءِ التَّائهينَ بعد أن أخبرنا الله تعالى أنَّ القلوبَ هو يقلّبها يقولونَ إنَّ العبدَ هو يخلقُ أفعالَ نفسِهِ مشيئته وحركاته وسكناته، وأوّلُ من فَتَحَ هذا البابَ ممّن يدّعي الإسلامَ المعتزلةُ فأضلّوا كثيرًا من النّاسِ، كانَ في أيّام السَّلفِ أناسٌ بحسبِ الظَّاهِرِ أحوالُهم حسنةٌ طيّبةٌ فَتَنَهم رجلٌ من المعتزلةِ فَضَلّوا.

وأمّا مخالفتُهم للملائكةِ فقد قالت الملائكةُ: ﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآ ﴾ [سورة البقرة]. معناه العلمُ الذي فينا أنتَ تخلقُهُ يا الله، وكذلك سائرُ أعمالنا الباطنيَّة والظّاهريَّة لا تكونُ إلا بمشيئةِ الله وخلقِهِ، أمّا المعتزلةُ فقالوا علومُنَا وإدراكاتُنَا نحنُ نخلُقُهَا.

وأمّا مخالفَتهم للنَّبيّينَ فقد قالَ النَّبيّونَ: ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾ [سورة الأعراف] بعضُ أنبياءِ الله تعالى قالَ في مقام التَّبرُّئ من المشركينَ وأعمالِهم نحنُ ليسَ لنا أن نعودَ في مِلَّتِكُم، معناهُ نحنُ أنقذَنا الله من أن نكونَ في مِلّتِكم، أي حَمَانا الله من أن نَدخُلَ فيها ونعتقدَها كما أنتم تعتقدُونَها، ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾ معناهُ أمّا لو شاءَ الله تعالى في الأزلِ أن نَتّبِعَكم لَتبِعنَاكُم، لكن ما شاءَ ذلك فلم نتبعكم.

وقالَ تعالى حكايةً عن نوح عليه السَّلامُ: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ ﴾ [سورة هود] هنا نوحٌ أثبتَ لله تبارك وتعالى المشيئةَ لأعمالِ العبادِ خيرِها وشَرّها، أي أنَّ الطَّاعات من عبادِهِ تحصلُ بمشيئتِهِ وأنَّ معاصيهم تحصلُ بمشيئتِهِ.

وأمّا مخالفتُهم لأهلِ الجَنَّةِ فأهلُ الجنّةِ قالوا: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [سورة الأعراف]. اعترفوا بأنَّ هذه الأعمال الصَّالحة التي استحقّوا بها هذا النّعيمَ المقيمَ ليس إلا بمشيئةِ الله وخلقِهِ فيهم، ولولا أنّ الله خَلَقَ فيهم ذلك ما دخلوا هذه الجنّةَ ولا نالوا هذا النَّعيمَ. المعتزلةُ خالفت فقالت نحنُ خَلَقنَا إيمانَنَا وأعمالَنَا الصَّالحة فلذلكَ صارَ على الله فرضًا لازمًا أن يُثيبَنَا.

وأمّا مخالفَتُهم لأهلِ النَّارِ فقد قالَ أهلُ النَّارِ: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا غَلَبَتۡ عَلَيۡنَا شِقۡوَتُنَا﴾ [سورة المؤمنون].

هذا الكلامُ أيضًا فيه اعترافٌ ضمنِيٌّ بأنَّ الله تبارك وتعالى شَاءَ وخَلَقَ فيهم الضَّلالَ الذي استحقّوا به هذه النَّار.

وأمّا مخالفَتُهم لإبليس فقد قالَ أخوهم إبليسُ: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦﴾ [سورة الأعراف]، فمعنى كلام إبليس يا ربّ لأنّك أغويتَني أي كتبتَ عليَّ الغَوايةَ أي أن أضلَّ باختياري ضَلَلتُ، أنا أقعدُ لبني ءادمَ صراطكَ المستقيمَ أي لأخرِجَهُم وأُبعِدَهم منه، هذا إبليس صارَ أفقهَ من المعتزلةِ لأنّه عَرَفَ أنَّ الله هو خالقُ الغَوايةِ والضَّلالةِ فيمن ضلّوا من عبادِ الله، وأنّهم ليسوا مستقلّينَ عن مشيئةِ الله أي لا يعملونَ شيئًا من غيرِ أن تسبِقَ مشيئةٌ من الله في الأزلِ في ذلكَ الذي يحصلُ منهم.

ومثلُ هذا الكلام رواهُ البيهقيُّ عن سفيانَ بن عيينةَ الذي هو من الأئمَّةِ المجتهدينَ الذين أخذَ الشَّافعيُّ وغيرُهُ عنهم أحاديث نبويّةً بالأسانيدِ لأنّه أي سفيان بن عيينة كان محدثًا أكبرَ سنًّا من الشَّافعيّ.

فصل في نقول العلماء
في المنع من الصلاة خلف المبتدع الكافر ببدعته

نقل الحافظ اللغوي الفقيه الحنفي محمد مرتضى الزبيدي في «شرح إحياء علوم الدين» عن سفيان الثوري أن الصلاة تصح خلف المبتدع وقال المرادُ البِدعةُ التي لا نكفّر صاحبَها وإلا لم تصِح إمامَتُه. قال ما نصه: «القدوة بأهل الأهواء صحيحة إلا الجهمية والقدرية والروافض الغالية والخطابية ومن يقول بخلق القرءان والمشبهة ونحوهم ممن تكفّره بدعته» انتهى كلامه. ويعني بقوله ونحوهم المرجئة فإنهم كفار وهم الذين يقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

وقال الحافظ المجتهد ابن المنذر في «الأوسط»: «قيل للثوريّ: رجل يكذب بالقدر أصلي وراءه؟ قال: لا تقدموه» اهـ.

وقال النوويُّ في المجموع، باب صفة الأئمة، فصل إمامة الكافر في الصلاة: «ولا تصحُّ الصَّلاة خلف أحدٍ من الكفَّار على اختلاف أنواعهم، وكذا المبتدع الذي يكفر ببدعته».

وقال في باب صفة الأئمة، فصل الصلاة خلف الفاسق: «قال ابن المنذر: إن كفر ببدعةٍ لم تجز الصَّلاة وراءه، وإلا فتجوز وغيره أوْلى» اهـ.

قال الإمام الفقيه نور الدين علي بن سلطان المشهور بالملا علي القاري الهروي في «فتح باب العناية في شرح كتاب النقاية»[1]: «ثم صاحب الهوى إن كان هواه يكفره لا تجوز الصلاة خلفه» اهـ.

أما المرجئة والقدرية فقد ورد فيهما حديث صريح يحكم بكفرهم وذلك قوله ﷺ «**صنفان من أمتي ليس لهما نصيب في الإسلام: المرجئة والقدرية**». أخرجه

---

١) فتح باب العناية في شرح كتاب النقاية (طباعة أحمد الشاذلي الأزهري الجزء الأول ص٤١١).

الحافظ المجتهد محمد بن جرير الطبري في كتابه «تهذيب الآثار» وصححه.

قال أبو حامد أحد كبار أصحاب المذهب الشافعي: المعتزلة كفَّارٌ، وقال: إنَّ الإمام الشافعيَّ كفَّر القدرية، كما حكاه صاحب البيان العمراني اليمنيّ.

وأما المجسمة فهم الذين يعتقدون أن الله جسم وهم في هذا العصر الوهابية. وقد قال الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه «النوادر»: «من اعتقد أنَّ الله جسمٌ فهو غير عارفٍ بربه وأنه كافرٌ به» اهـ.

والمجسمة نوعان مجسمة يعتقدون أن الله جسم كثيف ومجسّمة تعتقد أن الله جسم لطيف فقد كان فيما مضى مجسّمة تعتقد أن الله نورٌ يتلألأ وكلاهما كافر بالإجماع.

وقال النسفيُّ في تفسيره المشهور[1] عند تفسير ءاية [سورة الأعراف]: «ومنَ الإلحاد تسمية الله بالجسمِ والجوهرِ والعقلِ والعلةِ» اهـ.

وفي كتاب نجم المهتدي لابن المُعلم القرشيّ عن الإمام عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال[2]: «سيرجعُ قومٌ من هذه الأمة عند اقتراب الساعة كفارًا» قال رجل: يا أمير المؤمنين كفرهم بماذا أبالإحداث أم بالإنكار، فقال: «بل بالإنكار ينكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء» اهـ.

قال الشيخ المتكلم ابن المعلم القرشيُّ في كتابه «نجم المهتدي» ما نصه[3]: ونقله أيضًا الشيخ الإمام أقضى القضاة نجم الدين أحمد بن محمد بن الرفعة المتوفى سنة ٧١٠هـ في كتابه «كفاية النبيه في شرح التنبيه» في فقه الإمام الشافعي، عن

---

١) تفسير النسفي (٢/ ٨٧).

٢) نجم المهتدي (ص/ ٥٨٨).

٣) نجم المهتدي (ص/ ٥٥١).

القاضي حسين عن نص الشافعي في كتاب الصلاة في باب صفة الأئمة[1]: «ولا تجوز الصلاة خلف كافر لأنه لا صلاة له فكيف يقتدى به» قال: «وهذا يُنظَم مَن كُفرُه مجمع عليه ومن كفرناه من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرءان وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها ومن لم يؤمن بالقدر وكذا من يعتقد أن الله جالس على العرش كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي رضي الله عنه» اهـ.

وقال الإمام الشافعيُّ رضي الله عنه: «المجسم كافر»[2].

وقال الشيخ ابن حجر الهيتميُّ في كتابه المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية[3]: «واعلم أنَّ القرافيَّ وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك» اهـ.

وقال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «مَن قال الله جسمٌ لا كالأجسام كفر»[4] ذكره صاحب الخصال من الحنابلة، وكذلك الإمام مالك كفَّر المجسم وكذلك الإمام أبو حنيفة.

وقال محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبليُّ من أهل القرن الحادي عشر في مختصر الإفادات[5]: «ويجب الجزم بأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهرٍ ولا جسمٍ ولا عَرَضٍ ولا تحلُّه الحوادث ولا يحلُّ في حادثٍ ولا ينحصر فيه فمن اعتقد أو قالَ إنَّ الله بذاته في كل مكان أو في مكان فكافر». ثم قال[6]: «ولا يُشبه شيئًا

١) كفاية النبيه في شرح التنبيه (ج٤ ص٢٤ طبعة دار الكتب العلمية الطبع الأولى ٢٠٠٩).

٢) ذكره السيوطيُّ في الأشباه والنظائر (ص/ ٤٨٨).

٣) المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية (ص/ ٢٢٤).

٤) انظر تشنيف المسامع للزركشي (٤/ ٦٤٨).

٥) مختصر الإفادات (ص/ ٤٨٩).

٦) مختصر الإفادات (ص/ ٤٩٠).

ولا يشبهه شيء فمن شبهه بشيء من خلقه فقد كفر كمن اعتقده جسمًا أو قال إنه جسم لا كالأجسام» اهـ.

ونقل الحافظ العراقيُّ شيخ الحفاظ عن الشافعي ومالكٍ وأبي حنيفة والأشعري والباقلانيّ تكفير من نسب إلى الله الجهة[1].

وقال المحدث محمد زاهد الكوثري في مقالاته[2]: «إنَّ القول بإثبات الجهة له تعالى كفر عند الأئمة الأربعة هداة الأمة كما نقل عنهم العراقيُّ على ما في شرح المشكاة لعلي القاري» اهـ.

وقال الكمال بن الهمام الحنفيُّ في «فتح القدير»[3]: «من قال الله جسمٌ لا كالأجسام كفر» اهـ.

وقال الشيخ تقي الدين الحصنيُّ في كفاية الأخيار في باب الردة ما نصه: «إلا أن النوويَّ جزم في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة، قلت: وهو الصواب الذي لا محيد عنه» اهـ.

قال الشيخ قاضيخان الأوزجندي الفرغاني في «فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الإعظم أبي حنيفة النعمان»[4]: «وكذا المشبهة لا تجوز الصلاة خلفهم» اهـ.

قال الشيخ عالم بن العلاء الأندريني الدهلوي الهندي في «الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنبلي»[5]: «الصلاة خلف الكرامية لا تجوز لأنهم يصفون الله بالجسم وذا كفر حتى لا يجوز أداء الزكاة إليهم» اهـ.

---

١) انظر شرح المشكاة لملا علي القاري (٣/ ٣٠٠).

٢) مقالات الكوثري (ص/ ٣٢١).

٣) فتح القدير (١/ ٤٠٣).

٤) فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام الإعظم أبي حنيفة النعمان (دار الكتب العلمية الجزء الأول ص٨٦).

٥) الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنبلي (دار الكتب العلمية الجزء الأول ص٣٧٦).

قال ابن نجيم الحنفي في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»[1]: «فإن كانت تكفره فالصلاة خلفه لا تجوز وعبارة الخلاصة هكذا وفي الأصل الاقتداء بأهل الاهواء جائز الا الجهمية والقدرية والخطابية والمشبهة ... وقيل يكفر بمجرد الاطلاق أيضا وهو حسن بل هو أولى بالتكفير» اهـ.

قال الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي في «صدح الحمامة في شروط الإمامة»[2]: «وفي «الإحكام»: تجوز الصلاة خلف صاحب هوى وبدعة، ولا تجوز خلف الرافضي والجهمي والقدري والمشبه» اهـ كذلك قال الإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي في «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق»[3].

قال الإمام عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في «الفرق بين الفرق»[4]: «وأما أهل الأهواء من الجارودية والنجارية والجهمية والإمامية الذين كفروا خيار الصحابة والقدرية المعتزلة عن الحق والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبد الواحد والضرارية والمشبهة كلها والخوارج فإنا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ولا الصلاة خلفهم» اهـ.

قال المحقق عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكيلوبي في «مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر»[5]: «إلا أنه لا تجوز (يعني الصلاة) خلف الرافضي والجهمي والقدري والمشبهة».

وقال الشيخ عبد الغنيّ النابلسيّ في كتابه «الفتح الرباني والفيض الرحماني»

---

١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (دار المعرفة ص٣٧٠-٣٧١).

٢) صدح الحمامة في شروط الامامة» دار البشائر الاسلامية (ص/ ٥-٥٤).

٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (دار الكتب العلمية الجزء الأول ص٣٤٥).

٤) الفرق بين الفرق (دار المعرفة ص/ ٣٥٧).

٥) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (دار الكتب العلمية الجزء الأول ص/ ١٦٣).

ما نصه[1]: «وأما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسامٍ ترجع جميع أنواع الكفر إليها وهي التشبيه والتعطيل والتكذيب وهي أصولٌ ثلاثة من أصول الكفر، لا يدخل الإنسان في مرتبة عوام المسلمين إلا بعد تبرئته منها ظاهرًا وباطنًا ومتى وجد عنده شيء منها فليعلم أنه كافر وليس بمؤمن ولا يغره بالله الغرور.

التشبيه: هو الاعتقاد بأنَّ الله تعالى يُشبه شيئًا من خلقه كالذين يعتقدون أنَّ الله تعالى جسم فوق العرش أو في جهةٍ من الجهات الست أو أنه في مكانٍ من الأماكن أو في جميع الأماكن، وجميع ذلك كفر صريح والعياذ بالله تعالى وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه» اهـ.

---

١) الفتح الرباني والفيض الرحماني (ص/ ١٩٠ و١٩١).

الدليل من القرءان على تنزيه الله عن المكان والجهة

إن تنزيه الله عن المكان والجهة أمر معلوم من الدين بالضرورة، وقد جاء به القرءان والحديث الصحيح وعليه إجماع الأمة سلفها وخلفها، وقامت به نصوص العلماء ومنهم الغزالي فإنه يقول في رسالته المسماة بعقيدة الإمام الغزالي ما نصه(١): «وأنه [يعني الله تعالى] لا يحدّه المقدار ولا تحويه الأقطار ولا تحيط به الجهات ولا تكتنفه الأرضون والسموات» اهـ وقال مثل ذلك في التبر المسبوك وغيره.

وخالف البيجوري حيث قال في شرحه على «جوهرة التوحيد»(٢): «وهو فوق الفوق لا فوق له، وهو في كل النواحي لا يزول» فإنها مرادفة لقول المعتزلة «الله بكل مكان»، وهذا ليس من كلام الغزالي لأن الثابت في كتبه تنزيه الله عن الجهة والمكان، كما في كتابه «قواعد العقائد» قال ما نصه(٣): «ليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء، وأنه لا يحده المقدار، ولا تحويه الأقطار، ولا تحيط به الجهات، ولا تكتنفه الأرضون ولا السماوات، وأنه مستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزّهًا عن المماسة والاستقرار، والتمكن والحلول والانتقال». ثم قال: «وهو فوق العرش والسماء، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، كما لاتزيده بُعدًا عن الأرض والثرى، بل هو رفيع الدرجات عن العرش والسماء، كما أنه رفيع الدرجات عن الأرض والثرى». اهـ. وكما قال في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد» ما نصه(٤): «ندعي أنه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست». اهـ. قال علي الخواص: «لا يجوز

---

١) قواعد العقائد (عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ص٥٢).

٢) جوهرة التوحيد (ص/ ٩٢ - ٩٣).

٣) قواعد العقائد (عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ص٥٢).

٤) الاقتصاد في الاعتقاد (دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ص١١١).

القول إنه تعالى بكل مكان». اهـ.

الرد: هذه العبارة «وهو فوق الفوق» موهمة فقد يتوهم منها العامي أن الله في جهة العلو وهذا كفر.

١ - قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى]، أي أن الله تعالى لا يشبه شيئًا من خلقه بوجه من الوجوه، ففي هذه الآية نفي المشابهة والمماثلة عن الله، فلا يحتاج إلى مكان يحُل فيه ولا إلى جهة يتحيز فيها، بل الأمر كما قال سيدنا علي رضي الله عنه: «كان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان» رواه أبو منصور البغدادي. وفي هذه الآية دليلٌ لأهل السنة على مخالفة الله للحوادث ومَعْنَى مُخَالفَةِ الله للحَوَادِثِ أَنَّه لا يُشْبِهُ المَخْلُوقَاتِ، وهَذِه الصِّفَةُ منَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الخَمْسَةِ أي التي تَدُلُّ علَى نَفْي مَا لا يَلِيْقُ بالله، (وكل صفات الله تدل على نفي ما لا يليق بالله عز وجل).

والدَّليل العقليُّ على ذلك أنَّه لو كان يُشبه شيئًا من خلقه لجاز عليه ما يجوز على الخلق من التّغيُّر والتَّطوُّر، ولو جاز عليه ذلك لاحتاج إلى مَن يُغيّره والمحتاج إلى غيره لا يكون إلـهًا، فثبت له أنَّه لا يُشبه شيئًا.

فالبرهان النَّقليُّ على وجوب مخالفته تعالى للحوادث قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أوضح دليلٍ نقليّ في القرءان في ذلك، لأنَّ هذه الآية تُفهم التَّنزيه الكلِّيّ لأنَّ الله تبارك وتعالى ذكر فيها لفظ شيءٍ في سياق النَّفي، والنَّكرة إذا أُوردت في سياق النَّفي فهي للشُّمول، فالله تبارك وتعالى نفى بهذه الجملة عن نفسه مشابهة الأجرام والأجسام والأعراض، فهو تبارك وتعالى كما لا يُشبه ذوي الأرواح من إنسٍ وجنّ وملائكةٍ وغيرهم لا يُشبه الجمادات من الأجرام العلويَّة والسُّفليَّة أيضًا، فالله تبارك وتعالى لم يقيّد نفي الشَّبه عنه بنوعٍ من أنواع الحوادث بل شَمِلَ نفي مشابهته لكلّ أفراد الحادثات، ويشمل نفي مشابهة الله لخلقه تنزيهه تعالى عن المكان والجهة والكميّة والكيفيَّة، فالكمّيَّة هي مقدار الجرم فهو تبارك

وتعالى ليس كالجرم الذي يدخله المقدار والمساحة والحدُّ فهو ليس بمحدودٍ ذي مقدارٍ ومسافةٍ فلو كان الله فوق العرش بذاته كما تقول المشبِّهة لكان محاذيًا للعرش، ومن ضرورة المحاذي أن يكون أكبر مِن المحاذى أو أصغر أو مثله، وأنَّ هذا ومثله إنما يكونُ في الأجسام التي تقبل المقدار والمساحة والحدَّ وهذا محالٌ على الله تعالى وما أدَّى إلى المحالِ فهو محالٌ، فبطل قولهم إن الله متحيِّز فوق العرش بذاته. ومن قال في الله تعالى إنَّ له حدًّا فقد شبَّهه بخلقه لأنَّ ذلك ينافي الألوهيَّة والله تبارك وتعالى لو كان ذا حدّ ومقدارٍ لاحتاج إلى من جعله بذلك الحدّ والمقدار كما تحتاج الأجرام إلى من جعلها بحدودها ومقاديرها لأنَّ الشَّيء لا يخلق نفسه بمقداره، فالله تبارك وتعالى لو كان ذا حدّ ومقدارٍ كالأجرام لاحتاج إلى من جعله بذلك الحدّ لأنَّه لا يصحُّ في العقل أن يكون هو جعل نفسه بذلك الحدّ والمحتاج إلى غيره لا يكون إلـهًا لأنَّ من شرط الإلـه الاستغناء عن كلّ شيءٍ.

٢- قال الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [سورة النحل] أي الوصف الذي لا يشبه وصف غيره، فلا يوصف ربنا عزَّ وجلَّ بصفات المخلوقين من التغيّر والتطور والحلول في الأماكن والسُّكْنى فوق العرش، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

قال المفسِّر اللغوي أبو حيان الأندلسي في تفسيره[1]: «﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أي الصفة العليا من تنزيهه تعالى عن الولد والصاحبة وجميع ما تنسب الكفرة إليه مما لا يليق به تعالى كالتشبيه والانتقال وظهوره تعالى في صورة» اهـ.

٣- ومما يدل على ما قدمنا قول الله تعالى ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل]، أي لا تجعلوا لله الشبيه والمِثْل فإن الله تعالى لا شبيه له ولا مثيل له، فلا ذاته يشبه الذوات ولا صفاته تشبه الصفات.

٤- وقال الله تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [سورة مريم] أي مِثْلًا، فالله

---

١) النهر الماد (جزء٢/ قسم ١/ ص/ ٢٥٣).

تعالى لا مِثْلَ له ولا شبيه ولا نظير، فمن وصفه بصفة من صفات البشر كالقعود والقيام والجلوس والاستقرار يكون شَبَّهَهُ بهم، ومن قال بأن الله يسكن العرش أو أنه ملأه يكون شبّه الله بالملائكة سُكّان السّمـوات. وهذا الاعتقاد كفر والعياذ بالله تعالى لتكذيبه قول الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى]، وقول الله تعالى ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾.

٥- ومما يدل على تنزيهه تعالى عن المكان قول الله تعالى ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [سورة الحديد] قال الطبري في تفسيره[1]: «فلا شيء أقرب إلى شيء منه، كما قال ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة ق]» اهـ. أي أن الطبري نفى القُرْبَ الحِسِّي الذي تقول به المجسمة، أما القرب المعنوي فلا يَنفيه، وهذا دليل على تنزيه الله عن المكان والجهة.

فالله تعالى هو الأول أي الأزلي الذي لا ابتداء لوجوده، كان ولم يكن مكان ولا زمان ثم خلق الأماكن والأزمنة ولا يزال موجودًا بلا مكان، ولا يطرأ عليه تغيّر لا في ذاته ولا في صفاته.

٦- وقال الله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [سورة الإخلاص] أي لا نظير له بوجه من الوجوه، وهذه الآية قد فسَّرتها ءاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في [سورة الشورى].

٧- وقال الله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ قال المفسّر اللغوي الشيخ أبو حيان الأندلسي ما نصه[2]: «وفي قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة] ردٌّ على من يقول إنه في حيِّز وجهة، لأنه لمّا خيَّر في استقبال جميع الجهات دلَّ على أنه ليس في جهة ولا حيِّز، ولو كان في حيِّز لكان استقباله والتوجه إليه أحق من جميع الأماكن، فحيث لم يُخصِّص مكانًا علمنا أنه لا في جهة

١) جامع البيان (مجلد ١٣/ جزء ٢٧/ ص٢١٥).

٢) البحر المحيط (١/ ٣٦١).

ولا حيِّز، بل جميع الجهات في ملكه وتحت ملكه، فأيّ جهة توجهنا إليه فيها على وجه الخضوع كنا معظمين له ممتثلين لأمره» اهـ.

والآيات في هذا المعنى كثيرة اكتفينا هنا بهذا المقدار.

الدليل على تنزيه الله عن المكان والجهة من حديث رسول الله

١- قال رسول الله ﷺ: «**كان الله ولم يكن شيء غيره**» رواه البخاري[١] والبيهقي.

ومعناه أن الله لم يزل موجودًا في الأزل ليس معه غيرُه لا ماءٌ ولا هواءٌ ولا أرضٌ ولا سماءٌ ولا كرسيٌّ ولا عرشٌ ولا إنسٌ ولا جنٌّ ولا ملائكةٌ ولا زمانٌ ولا مكانٌ، فهو تعالى موجودٌ قبل المكان بلا مكان، وهو الذي خلق المكان فليس بحاجة إليه.

والله تعالى لا يوصف بالتغيّر من حالة إلى أخرى لأن التغيّر من صفات المخلوقين، فلا يقال كما تقول المشبّهة إن الله كان في الأزل ولا مكان ثم بعد أن خلق المكان صار هو في مكان وجهة فوق والعياذ بالله تعالى. وما أحسن قول المسلمين المنزهين: «سبحان الذي يُغيِّر ولا يتغيَّر»، وهذه عبارة سليمة عند أهل السنة، غير أن المشبهة المجسمة أدعياء السلفية تشمئز نفوسهم منها لأنها تهدم عليهم عقيدة التشبيه.

٢- وقال رسول الله ﷺ: «**اللهم أنت الأوَّلُ فليس قبلَك شيءٌ، وأنت الآخِر فليس بعدَك شيءٌ، وأنت الظاهرُ فليس فوقَكَ شيءٌ، وأنت الباطن فليس دونَك**

---

١) صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق: باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [سورة الروم].

شىءٌ» رواه مسلم[1].

قال الحافظ البيهقي الشافعي الأشعري ما نصه[2]: «استدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه - أي عن الله - بقول النبي ﷺ: «**أنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»، وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان» اهـ.

أما ما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: «**لو أنكم دَلَّيْتُم رجُلًا بحبلٍ إلى الأرض السفلى لهبط على الله**» رواه الترمذي[3] هو حديث ضعيف، لكن تأوَّله علماء الحديث على أن علم الله شامل لجميع الأقطار وأنه منزه عن المكان، فالشاهد هو في استدلال العلماء به على نفي المكان عن الله، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «معناه أن علم الله يشمل جميع الأقطار، فالتقدير لهبط على علم الله، والله سبحانه وتعالى تنزه عن الحلول في الأماكن، فالله سبحانه وتعالى كان قبل أن تحدث الأماكن» اهـ، نقله عنه تلميذه الحافظ السخاوي في كتابه «المقاصد الحسنة»[4]، وذكره أيضًا الحافظ المحدِّث المؤرخ محمد بن طولون الحنفي[5] وأقرَّه عليه.

وقال الحافظ المحدّث أبو بكر البيهقي الشافعي الأشعري بعد أن ذكر هذه الرواية ما نصه[6]: «والذي رُوِيَ في ءاخر هذا الحديث إشارةٌ إلى نفي المكان عن الله تعالى، وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء (لأن الله موجود بلا مكان فلا يوصف بالقرب والبعد بالمسافة والمكان)، وأنه الظاهر

---

١) صحيح مسلم: كتاب الذِكر والدعاء والتوبة والاستغفار: باب ما يقول عند النوم.

٢) الأسماء والصفات: باب ما جاء في العرش والكرسي (ص/ ٤٠٠).

٣) سنن الترمذي: كتاب التفسير: سورة الحديد.

٤) المقاصد الحسنة (رقم ٨٦/ ص٣٤٢).

٥) الشذرة في الأحاديث المشتهرة (٢/ ٧٢).

٦) الأسماء والصفات: باب ما جاء في العرش والكرسي (ص/ ٤٠٠).

فيصح إدراكه بالأدلة والباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان» اهـ.

وكذلك استدل به أبو بكر بن العربي المالكي في شرحه على سنن الترمذي على أن الله موجود بلا مكان، فقال ما نصه[7]: «والمقصود من الخبر أن نسبة البارئ من الجهات إلى فوق كنسبته إلى تحت، إذ لا ينسب إلى الكون في واحدة منهما بذاته» اهـ. أي أن الله منزه عن الجهة فلا يسكن فوق العرش كما تقول المجسمة، ولا هو بجهة أسفل، لأن الله تعالى كان قبل الجهات الست، ومن استحال عليه الجهة استحال عليه المكان، فالله تعالى لا يحُل في شيء ولا يشبه شيئًا، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

٣- ومن الأحاديث الدالة على تنزيه الله عن الجهة ما رواه مسلم[8] في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أقربُ ما يكونُ العبدُ مِن ربّه وهو ساجد، فأكثروا الدُّعاء**».

قال الحافظ جلال الدين السيوطي[9] الشافعي: «قال البدر ابن الصاحب في تذكرته: في الحديث إشارة إلى نفي الجهة عن الله تعالى».

٤- ويدل أيضًا على ذلك ما رواه البخاري ومسلم[10] عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «ما ينبغي لعبدٍ أن يقول: إني خيرٌ من يونس بن متَّى» اهـ واللفظ للبخاري.

قال الحافظ المحدِّث الفقيه الحنفي مرتضى الزبيدي ما نصه[11]: «ذَكر الإمام

---

٧) عارضة الأحوذي: كتاب التفسير: سورة الحديد (١٢/ ١٨٤).

٨) صحيح مسلم: كتاب الصلاة: باب ما يقال في الركوع والسجود.

٩) شرح السيوطي لسنن النسائي (١/ ٥٧٦).

١٠) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء: باب قول الله تعالى ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ ﴾ [سورة الصافّات]، صحيح مسلم: كتاب الفضائل: باب في ذكر يونس عليه السلام.

١١) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٠٥).

قاضي القضاة ناصر الدين بن المُنَيِّر الإسكندري المالكي في كتابه «المنتقى في شرف المصطفى» لما تكلم على الجهة وقرر نفيها قال: ولهذا أشار مالك رحمه الله تعالى في قوله ﷺ: «**لا تفضلوني على يونس بن متى**»، فقال مالك: إنما خص يونس للتنبيه على التنزيه لأنه ﷺ رفع إلى العرش ويونس عليه السلام هبط إلى قاموس البحر (قعر البحر) ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة، ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه السلام أقرب من يونس بن متى وأفضل وَلَمَا نهى عن ذلك. ثم أخذ الإمام ناصر الدين يبدي أن الفضل بالمكانة لا بالمكان، هكذا نقله السبكي في رسالة الرد على ابن زفيل» اهـ. وابن زفيل هو ابن قيم الجوزية المبتدع تلميذ الفيلسوف المجسم ابن تيمية الذي قال مؤيدًا لعقيدة متأخري الفلاسفة إن الله لم يخلق نوع العالم، وهذا كفرٌ بإجماع المسلمين كما ذكر العلاَّمة الشيخ بدر الدين الزركشي في كتابه «تشنيف المسامع».

وقال المفسّر أبو عبد الله القرطبي في تفسيره ما نصه[1]: «قال أبو المعالي: قوله ﷺ: «**لا تفضّلوني على يونس بن متى**» المعنى فإني لم أكن وأنا في سدرة المنتهى بأقرب إلى الله منه وهو في قعر البحر في بطن الحوت، وهذا يدل على أن البارئ سبحانه وتعالى ليس في جهة» اهـ.

٥- قال العلامة المحدّث الفقيه عبد الله الهرري ما نصه[2]: «ومما استدل به أهل السنة على أن العروج بالنبي إلى ذلك المستوى الذي لّما وصل إليه سمع كلام الله لم يكن لأن الله تعالى متحيزٌ في تلك الجهة، أن موسى لم يسمع كلامه وهو عارجٌ في السموات إلى محل كالمحل الذي وصل إليه الرسول محمد، بل سمع وهو في الطور، والطور من هذه الأرض؛ فيُعلَمُ من هذا أن الله موجودٌ بلا مكان، وأن سماع كلامه ليس مشروطًا بالمكان، وأن صفاته ليست متحيزة بالمكان؛ (حيث) جعل سماع محمد لكلامه الأزلي الأبدي في وقت كان فيه محمد

١) الجامع لأحكام القرءان (١١/ ٣٣٣ - ٣٣٤)، و(١٥/ ١٢٤).

٢) إظهار العقيدة السنية (ص/ ١١٨ - ١١٩).

في مستوى فوق السموات السبع حيث يعلمُ الله، وموسى كان سماعه في الطور، وأن نبينا ﷺ صار مشرفًا بجميع أقسام التكليم الإلـهي المذكور في تلك الآية، ولم يجتمع هذا لنبي سواه» اهـ.

٦- ومما يدل أيضًا على تنزيهه تعالى عن الجهة ما رواه مسلم[١] في صحيحه عن أنس بن مالك: «أن النبي ﷺ استسقى فأشار بظهر كَفَّيْه إلى السماء» اهـ. أي أن النبي جعل باطن كفَّيْه إلى جهة الأرض، وفي ذلك إشارة إلى أن الله عز وجل ليس متحيّزًا في جهة العلو كما أنه ليس في جهة السُّفل.

١) صحيح مسلم: كتاب صلاة الاستسقاء: باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء.

الدليل من الإجماع على تنزيه الله عن المكان والجهة

اعلم أن المسلمين اتفقوا على أن الله تعالى لا يحلُّ في مكان ولا يحويه مكان ولا يسكن السماء ولا يسكن العرش، لأن الله تعالى موجود قبل العرش وقبل السماء وقبل المكان، ويستحيل على الله التغيّر من حال إلى حال ومن صفة إلى صفة أخرى، فهو تبارك وتعالى كان موجودًا في الأزل بلا مكان، وبعد أن خلق المكان لا يزال موجودًا بلا مكان. وما سنذكره في هذا الباب بمشيئة الله تعالى وعونه وتوفيقه من أقوالٍ في تنزيه الله عن المكان لأَعْلامٍ ظهروا على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمن منذ الصدر الأول أي منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا يُعْتَبَرُ من أقوى الأدلة على رسوخ هذه العقيدة وثبوتها في نفوس المسلمين سلفًا وخلفًا.

وليُعلم أن أهل الحديث والفقه والتفسير واللغة والنحو وعلماء الأصول، وعلماء المذاهب الأربعة من الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة - إلا من لحق منهم بأهل التجسيم - والصوفية الصادقين كلهم على عقيدة تنزيه الله عن المكان، إلا أن المشبهة ومنهم نفاة التوسل شذّوا عن هذه العقيدة الحقة فقالوا إن الله يسكن فوق العرش بذاته والعياذ بالله تعالى.

- وإليك قولا من كلام أهل الحق على ذلك:

١- وممن نقل إجماع أهل الحق على تنزيه الله عن المكان الشيخ عبد القاهر ابن طاهر التميمي البغدادي (٤٢٩هـ)، فقد قال ما نصه[1]: «وأجمعوا - أي أهل السنة والجماعة - على أنه - أي الله - لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان» اهـ.

٢- وقال الشيخ إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجُويني الشافعي

---

١) الفَرْق بين الفِرَق (ص/ ٣٣٣).

(٤٧٨هـ) ما نصه[١]: «ومذهب أهل الحق قاطبة أن الله سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيّز والتخصص بالجهات» اهـ.

٣- وقال المفسّر الشيخ فخرالدين الرازي (٦٠٦هـ) ما نصه[٢]: «انعقد الإجماع على أنه سبحانه ليس معنا بالمكان والجهة والحيّز» اهـ.

٤- وقال الشيخ إسماعيل الشيباني الحنفي (٦٢٩هـ) ما نصه[٣]: «قال أهل الحق: إن الله تعالى متعالٍ عن المكان، غيرُ متمكّنٍ في مكان، ولا متحيز إلى جهة خلافًا للكرّامية والمجسمة» اهـ.

٥- وقال سيف الدين الآمدي (٦٣١هـ) ما نصه[٤]: «وما يُروى عن السلف من ألفاظ يوهم ظاهرها إثبات الجهة والمكان فهو محمول على هذا الذي ذكرنا من امتناعهم عن إجرائها على ظواهرها والإيمان بتنزيلها وتلاوة كل ءاية على ما ذكرنا عنهم، وبيَّن السلف الاختلاف في الألفاظ التي يطلقون فيها، كل ذلك اختلاف منهم في العبارة، مع اتفاقهم جميعًا في المعنى أنه تعالى ليس بمتمكن في مكان ولا متحيّز بجهة» اهـ.

وللشيخ ابن جَهْبَل الحلبي الشافعي (٧٣٣هـ) رسالة ألَّفَها في نفي الجهة ردَّ بها على المجسم الفيلسوف ابن تيمية الحرَّاني الذي سَفَّه عقيدة أهل السنة وطعن بأكابر صحابة رسول الله ﷺ كعمر وعلي رضي الله عنهما.

٦- قال ابن جَهْبَل ما نصه[٥]: «وها نحن نذكر عقيدة أهل السنة، فنقول: عقيدتنا أن الله قديم أزليٌّ، لا يُشبِهُ شيئًا ولا يشبهه شيء، ليس له جهة ولا مكان» اهـ.

---

١) الإرشاد (ص/ ٥٨).

٢) تفسير الرازي المسمى بالتفسير الكبير (٢٩/ ٢١٦).

٣) انظر شرحه على العقيدة الطحاوية المسمى «بيان اعتقاد أهل السنة» (ص/ ٤٥).

٤) غاية المرام في علم الكلام (ص/ ١٩٤).

٥) طبقات الشافعية الكبرى: ترجمة أحمد بن يحيى بن إسماعيل (٩/ ٣٥).

٧- نقل الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي الأشعري (٧٧١هـ) عن الشيخ فخر الدين بن عساكر أنه قال: « - إن الله تعالى موجود قبل الخلق ليس له قَبْلٌ ولا بَعْدٌ، ولا فوقٌ ولا تحتٌ، ولا يمينٌ ولا شمالٌ، ولا أمامٌ ولا خَلْفٌ». ثم قال ابن السبكي بعد أن ذكر هذه العقيدة ما نصه[1]: «هذا ءاخر العقيدة وليس فيها ما ينكره سُنّي» اهـ.

٨- ووافقه على ذلك الحافظ المحدّث صلاح الدين العلائي (٧٦١هـ) أحَد أكابر علماء الحديث فقال ما نصه[2]: «وهذه العقيدة المرشدة» جرى قائلها على المنهاج القويم، والعَقْد المستقيم، وأصاب فيما نزَّه به العليَّ العظيم» اهـ.

٩- قال الشيخ محمد مَيَّارة المالكي (١٠٧٢هـ) ما نصه[3]: «أجمع أهل الحق قاطبة على أن الله تعالى لا جهة له، فلا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف» اهـ.

١٠- وقال شيخ الجامع الأزهر سليم البِشْري (١٣٣٥هـ) ما نصه: «مذهب الفرقة الناجية وما عليه أجمع السُّنّيون أن الله تعالى منزه عن مشابهة الحوادث مخالف لها في جميع سمات الحدوث ومن ذلك تنزهه عن الجهة والمكان» اهـ، ذكره القضاعي في «فرقان القرءان»[4].

١١- وقال الشيخ يوسف الدجوي المصري (١٣٦٥هـ) عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في مصر ما نصه[5]: واعلم أن السلف قائلون باستحالة العلو المكاني عليه تعالى، خلافًا لبعض الجهلة الذين يخبطون خبط عشواء في هذا

---

١) طبقات الشافعية الكبرى: ترجمة عبد الرحمـن بن محمد بن الحسن (٨/ ١٨٦).

٢) المصدر السابق (٨/ ١٨٥).

٣) الدر الثمين (ص/ ٣٠).

٤) فرقان القرءان (مطبوع مع كتاب الأسماء والصفات للبيهقي) (ص/ ٧٤).

٥) مجلة الأزهر: (مجلد٩/ جزء١/ ص١٧ المحرم سنة ١٣٥٧هـ).

المقام، فإن السلف والخلف متفقان على التنزيه» اهـ.

١٢ - وقال أيضًا[١]: «هذا إجماع من السلف والخلف» اهـ.

١٣ - وقال الشيخ سلامة القضاعي العزامي الشافعي (١٣٧٦هـ) ما نصه[٢]: «أجمع أهل الحق من علماء السلف والخلف على تنزه الحق - سبحانه - عن الجهة وتقدسه عن المكان» اهـ.

١٤ - وقال المحدث الشيخ محمد عربي التبان المالكي المدرس بمدرسة الفلاح وبالمسجد المكي (١٣٩٠هـ) ما نصه[٣]: «اتفق العقلاء من أهل السنة الشافعية والحنفية والمالكية وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أن الله تبارك وتعالى منزه عن الجهة والجسمية والحد والمكان ومشابهة مخلوقاته» اهـ.

١٥ - وممن نقل الإجماع على ذلك في مواضع كثيرة من مؤلفاته ودروسه المتكلم على لسان السلف الصالح العلامة الشيخ عبد الله الهرري المعروف بالحَبَشي وله عناية شديدة بتعليم عقيدة أهل السنة والجماعة للناس فقال ما نصه[٤]: «قال أهل الحق نصرهم الله: إن الله سبحانه وتعالى ليس في جهة» اهـ، فالحمد لله على ذلك.

وقد حذر رسول الله ﷺ من أهل الأهواء بقوله: «وإنه سيخرج من أمتي أقوامٌ تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكَلَب[٥] بصاحبه، لا يبقى منه عرقٌ ولا مفصلٌ إلا دخله» رواه أبو داود[٦].

---

١) المصدر السابق (ص/ ١٧).

٢) فرقان القرءان (مطبوع مع كتاب الأسماء والصفات للبيهقي) (ص/ ٩٣).

٣) براءة الأشعريين (١/ ٧٩).

٤) إظهار العقيدة السنية (ص/ ١٢٧).

٥) قال ابن منظور في «لسان العرب» (١١/ ٧٢٣): «الكَلَب: داء يعرض للإنسان من عضّ الكَلْب الكَلِبِ فيصيبُه شِبْهُ الجنون، فلا يَعضُّ أحدًا إلا كَلِبَ».

٦) سنن أبي داود: كتاب السنة: باب شرح السُّنة.

فالحمد لله الذي جعل لنا من يبيِّن عقيدة أهل السنة ويدافع عنها. وتمسك أخي المسلم بهذه العقيدة التي عليها مئات الملايين من المسلمين، والحمد لله على توفيقه.

الدليل العقلي على تنزيه الله عن المكان والجهة

اعلم أن النظر العقلي السليم لا يخرج عما جاء به الشرع ولا يتناقض معه، والعقل عند علماء التوحيد شاهد للشرع إذ أن الشرع لا يأتي إلا بمجوَّزات العقل كما قال الحافظ الفقيه الخطيب البغدادي(١): «الشرع إنما يَرِدُ بمجوَّزات العقول وأما بخلاف العقول فلا» اهـ.

فسنبين في هذا الباب أن الله منزه عن الجهة والمكان بالأدلة العقلية والبراهين القطعية لدحض مزاعم الوهابية وغيرهم من الفرق المنحرفة عن أهل السنة والجماعة، وإليك بيان ذلك من أقوال العلماء:

١- قال الشيخ أبو سعيد المتولي الشافعي الأشعري (٤٧٨هـ) في كتابه «الغُنية في أصول الدين» ما نصه(٢): «والغرض من هذا الفصل نفي الحاجة إلى المحل والجهة خلافًا للكرّامية والحشوية والمشبهة الذين قالوا إن لله جهة فوق.

وأطلق بعضهم القول بأنه جالس على العرش مستقر عليه، تعالى الله عن قولهم.

والدليل على أنه مستغن عن المحل أنه لو افتقر إلى المحل لزم أن يكون المحل قديمًا لأنه قديم، أو يكون حادثًا كما أن المحل حادث، وكلاهما كفر.

والدليل عليه أنه لو كان على العرش على ما زعموا لكان لا يخلو إما أن يكون مِثْل العرش أو أصغر منه أو أكبر، وفي جميع ذلك إثبات التقدير والحد والنهاية لله وهو كفر.

---

١) الفقيه والمتفقه (ص/ ٩٤).

٢) الغُنية في أصول الدين (ص/ ٧٣ - ٧٤ - ٧٥).

والدليل عليه أنه لو كان في جهة وقدرنا شخصًا أعطاه الله تعالى قوة عظيمة واشتغل بقطع المسافة والصعود إلى فوق لا يخلو إما أن يصل إليه وقتًا ما أو لا يصل إليه.

فإن قالوا لا يصل إليه فهو قول بنفي الصانع لأن كل موجودين بينهما مسافة معلومة، وأحدهما لا يزال يقطع تلك المسافة ولا يصل إليه يدل على أنه ليس بموجود.

فإن قالوا يجوز أن يصل إليه ويحاذيه فيجوز أن يماسه أيضًا، ويلزم من ذلك كفران:

أحدهما: قدم العالم، لأنا نستدل على حدوث العالم بالافتراق والاجتماع.

والثاني: إثبات الولد والزوجة» اهـ. (وهذا فيه تجويز المماسة والمخالطة على الله بمخلوقاته، ومَن تجوز عليه المماسة والمخالطة، يجوز عليه أن يكون له زوجة وولد).

٢- وقال الشيخ أبو حامد الغزالي الشافعي الأشعري (٥٠٥هـ) في كتابه «إحياء علوم الدين» ما نصه[١]: «الأصل الرابع: العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيَّز، بل يتعالى ويتقدّس عن مناسبة الحيّز، وبُرهانُه أن كل جوهر متحيز فهو مختص بحيِّزه ولا يخلو من أن يكون ساكنًا فيه أو متحركًا عنه، فلا يخلو عن الحركة أو السكون وهما حادثان، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث» اهـ.

٣- وذكر الشيخ أبو المعين النسفي الحنفي (٥٠٨هـ) في كتابه «تبصرة الأدلة» براهين قاطعة وحججًا ساطعة في رد شبه المجسمة السابقين والوهابية المعاصرين الذين يزعمون أنَّ الله اتخذ العرش مستقرًّا ومسكنًا له وكرسيًا يجلس عليه والعياذ بالله من الكفر والخذلان، فقال ما نصه[٢]: «وللمجسمة شبه ثلاثة:

---

١) إحياء علوم الدين (١/ ١٢٧).

٢) تبصرة الأدلة في أصول الدين (١/ ١٧٤ - ١٨٣).

* الأولى قولهم إن الموجودَيْن القائِميْن بالذات لا يخلُوان من أن يكون كل واحد منهما بِجهةٍ من صاحبه.

فنقول وبالله التوفيق: الموجودان القائمان بالذات كل واحد منهما في الشاهد يجوز أن يكون فوق صاحبه والآخر تحته، أتجوّزون هذا في الحق تعالى؟ فإن قالوا: نعم تركوا مذهبهم، فإنهم لا يجوزون أن يكون البارئ جل وعلا تحت العالم، وإن قالوا: لا، أبطلوا دليلهم، فإن قالوا: إنما لم نجوز هذا في الحق تعالى لأن جهة تحت جهة ذم ونقيصة، والبارئ جل وعلا منزه عن النقائص وأوصاف الذم. قيل لهم: فإذًا أثبتم التفرقة بين الشاهد والحق عند وجود دليل التفرقة حيث لم تجوزوا أن يكون الحق تعالى بجهة تحت وإن كان ذلك في الشاهد جائزًا لثبوت دليل التفرقة وهو استحالة النقيصة ووصف الذم على الحق وجواز ذلك على الشاهد، فلم قلتم إن دليل التفرقة فيما نحن فيه لم يوجد؟ بل وجد لِمَا مرّ أنه يوجب الحدوث وهو ممتنع على الحق، جائز بل واجب على الشاهد.

ثم نقول لهم: كون جهة تحت جهة ذم ونقيصة غير مسلَّم، إذ لا نقيصة في ذلك ولا رفعة في علو المكان، إذ كم من حارس فوق السطح وأمير في البيت، وطليعة على ما ارتفع من الأماكن وسلطان في ما انهبط من الأمكنة.

ثم نقول لهم: كل قائم بالذات في الشاهد جوهر وكل جوهر قائم بالذات، أفتستدلون بذلك على أن الحق تعالى جوهر؟!، فإن قالوا: نعم فقد تركوا مذهبهم ووافقوا النصارى؛ وإن قالوا: لا، نقضوا دليلهم.

ثم نقول لهم: إنما يجب التعدية من الشاهد إلى الحق إذا تعلق أحد الأمرين بالآخر تعلق العلة بالمعلول كما في العلم والعالِم والحركة والمتحرك، وذلك مما لا يقتصر على مجرد الوجود بل يشترط فيه زيادة شرط وهو أن يستحيل إضافته إلى غيره، ألا يرى أن العالِم كما لا ينفك عن العلم والعلم عن العالِم يستحيل إضافة كونه عالِمًا إلى شيء وراء العلم، فعلم أنه كان عالمًا لأن له علمًا، فوجبت التعدية

إلى الحق والجوهرية مع القيام بالذات وإن كانا لا ينفكان في الشاهد، ولكن لما لم يكن جوهرًا لقيامه بالذات بل لكونه أصلًا يتركب منه الجسم، لم يجب تعدية كونه جوهرًا بتعدي كونه قائمًا بالذات، وإذا كان الأمر كذلك فَلِمَ قلتم إنهما كانا في الشاهد موجودين قائمين بالذات لأن كل واحد منهما بجهة من صاحبه، أو كان كل واحد منهما بجهة صاحبه لأنهما موجودان قائمان بالذات؟

ثم نقول لهم: لو كانا موجودين قائمين بالذات لأن كل واحد منهما بجهة من صاحبه، لكان الموجود القائم بالذات بالجهة وإن لم يكن معه غيره، ولكان البارئ جلَّ وعلا في الأزل بجهة لأنه كان موجودًا قائمًا بالذات، وهذا محال، إذ الجهة لا تثبت إلا باعتبار غير، ألا يرى أن الجهات كلها محصورة على الست وهي: فوق وتحت وخلف وقدام وعن يمين وعن يسار، وكل جهة منها لن يتصور ثبوتها إلا بمقابلة غيرها، والكل يتركب من الفرد، فإذا كان كل فرد من الجهات لن يتصور إلا بين اثنين، فكان حكم كلية الجهات كذلك لما مَرَّ من حصول المعرفة بالكليات بواسطة الجزئيات، وإذا كان الأمر كذلك كان تعليق الجهة بالوجود والقيام بالذات مع أن كل واحد منهما يثبت باعتبار النفس دون الغير والجهة لا تثبت إلا باعتبار الغير، جهلًا بالحقائق.

ثم يقال لهم: أتزعمون أن القائمين بالذات يكون كل واحد منهما بجهة من صاحبه على الإِطلاق، أم بشريطة كون كل واحد منهما محدودًا متناهيًا؟ فإن قالوا: نعم على الإِطلاق، فلا نسلم، وما استدلوا به من الشاهد فهما محدودان متناهيان. وإن قالوا: نقول ذلك بشريطة كون كل واحد منهما محدودًا متناهيًا، فمسلَّم، ولكن لم قلتم إن البارئ محدود متناه؟! ثم إنا قد أقمنا الدلالة على استحالة كونه محدودًا متناهيًا، والله الموفِق.

* وأما الشبهة الثانية التي تعلقوا بها أنه تعالى كان ولا عَالَم ثم خلقه، أخلقه في ذاته أم خارج ذاته؟ وكيفما كان فقد تحققت الجهة.

فنقول وبالله التوفيق: إن هذا شَيءٌ بنيتم على ما تضمرون من عقيدتكم الفاسدة أنه تعالى متبعض متجزئ، وإن كنتم تتبرّءُون منه عند قيام الدلالة على بطلان تلك المقالة وتزعمون أنا نعني بالجسم القائم بالذات، وهذه المسألة بنفس المقالة. وما تتمسكون به من الدلالة يهتك عليكم ما أَسْبَلتم من أستاركم ويبدي عن مكنون أسراركم، أما بنفس المقالة فلأن شغل جميع العرش مع عظمته لن يكون إلا بمتبعض متجزئ على ما قررنا، وأما بالدلالة فلأن الداخل والخارج لن يكون إلا ما هو متبعض متجزئ، وقيام الدلالة وانضمام ظاهر إجماعكم على بطلان ذلك يغنينا عن الإِطالة في إفساد هذه الشبهة والله الموفِق.

وربما يقلبون هذا الكلام ويقولون بأنه تعالى لما كان موجودًا إما أن يكون داخل العالم وإما أن يكون خارج العالم، وليس بداخل العالَم فكان خارجًا منه، وهذا يوجب كونه بجهة منه.

والجواب عن هذا الكلام على نحو ما أجبنا عن الشبهة المتقدمة أن الموصوف بالدخول والخروج هو الجسم المتبعض المتجزئ، فأما ما لا تبعض له ولا تجزؤ فلا يوصف بكونه داخلًا ولا خارجًا، ألا ترى أن العرض القائم بجوهر لا يوصف بكونه داخلًا فيه ولا خارجًا عنه؟ فكذا القديم لمّا لم يكن جسمًا لا يوصف بذلك، فكان هذا الكلام أيضًا مبنيًا على ما يضمرون من عقيدتهم الفاسدة.

وكذا الجواب عما يتعلق به بعضهم أنه تعالى لما كان موجودًا إما أن يكون مماسًّا للعالم أو مباينًا عنه، وأيهما كان ففيه إثبات الجهة، أنَّ ما ذكره من وصف الجسم، وقد قامت الدلالة على بطلان كونه جسمًا، ألا ترى أن العَرَض لا يوصف بكونه مماسًّا للجوهر ولا مباينًا له؟ وهذا كله لبيان أن ما يزعمون ليس من لواحق الوجود، بل هو من لواحق التبعض والتجزؤ والتناهي، وهي كلها محال على القديم تعالى، والله الموفِق.

* وأما حل الشبهة الثالثة وهي أن الموجودَين لا يعقلان موجودَين إلا وأن

يكون أحدهما بجهة صاحبه أو بحيث هو. قلنا: هذا منكم تقسيم للموجودَين، وليس من ضرورة الوجود أحدُ الأمرين، لأنهما إن كانا موجودين لأن أحدهما بجهة صاحبه ينبغي ألا يكون الجوهر وما قام به من العرض موجودَين لأن أحدهما ليس بجهة صاحبه، وإن كانا موجودَين لأن أحدهما بحيث صاحبه، ينبغي ألا يكون الجوهران موجودَين لأن أحدهما ليس بحيث صاحبه، وقد مَرّ ما يوجب بطلان هذا في إبطال قول النصارى: إن الموجود إما أن يكون جوهرًا وإما أن يكون جسمًا وإما أن يكون عرَضًا، والبارئ جل وعلا ليس بجسم ولا عَرَض، فدل أنه جوهر، فإن بطل ذاك بطل هذا، وإن صح هذا صح ذاك، بل كلا الأمرين باطل لما مَرَّ. والله الموفِّق.

وما يزعمون أنه لا عَدَمَ أشد تحققًا من نفي المذكور من الجهات الست وما لا جهة له لا يتصور وجوده. فنقول: ذكر أبو إسحـق الإسفراييني أن السلطان – يعني به السلطان محمود ابن سُبُكتِكين – قَبِلَ هذا السؤال من القوم من الكرَّامية وألقاه على ابن فورَك، قال وكتب به ابن فورك إليّ ولم يكتب بماذا أجاب، ثم اشتغل أبو إسحق بالجواب، ولم يأت بما هو انفصال عن هذا السؤال بل أتى بما هو ابتداء دليل في المسئلة من أنه لو كان بجهة لكان محدودًا، وما جاز عليه التحديد جاز عليه الانقسام والتجزؤ، ولأن ما جاز عليه الجهة جاز عليه الوصل والتركيب وهو أن تتصل به الأجسام، وهذا باطل بالإجماع، ولأنه لو جازت عليه الجهة لجازت إحاطة الأجسام به على نحو ما قررنا، وهذا كله ابتداء الدليل وليس بدفع للسؤال.

وقد يقول الكرّامي: لو كان ما ذكرت من الأدلة يوجب بطلان القول بالجهة لما في إثباتها من إثبات أمارات الحدث، فما ذكرت من الدليل يوجب القول بالجهة لما في الامتناع عن القول به إثبات عدمه، فكما لا يجوز إثبات حدوث ما ثبت قدمه بالدليل لا يجوز نفي ما ثبت وجوده بالدليل. وحلُّ هذا الإشكال أن يقال: إن النفي عن الجهات كلها يوجب عدم ما هو بجهة من النافي أم عدم ما ليس بجهة

منه؟ فإن قال: عدم ما هو بجهة منه، قلنا: نعم، ولكن لم قلتم إن البارئَ جل وعلا بجهة من النافي؟ فإن قال: لأنه لو لم يكن بجهة منه لكان معدومًا، فقد عاد إلى ما تقدم من الشبهة، وقد فرغنا بحمد الله عن حلها. وإن قال: النفي عن الجهات يوجب عدم ما ليس بجهة منه، فقد أحال، لأن ذلك لا يوجب عدم النافي وما قام به من الأعراض لما لم يكن بجهة من نفسه، فكذا لا يوجب عدمَ البارئَ جل وعلا لأنه ليس بجهة من النافي. فإن قالوا: إذا لم يكن بجهة منه ولا قائمًا به يكون معدومًا، فقد عادوا إلى الشبهة الثالثة، وقد فرغنا من حلها بتوفيق الله تعالى.

والأصل في هذا كله أن ثبوت الصانع جل وعلا وقِدمه عُلِمَ بما لا مدفَعَ له من الدلائل ولا مجال للريب فيه، فقلنا بثبوته وقدمه وعرفنا استحالة ثبوت أمارات الحدث في القديم فنفينا ذلك عنه لما في إثباتها من إثبات حدوث القديم أو بطلان دلائل الحدث، وذلك باطل كله على ما قررنا، وفي إثبات المكان والجهة إثبات دلالة الحدث على ما مَرَّ. وليس من ضرورة الوجود إثبات الجهة، لأن نفسي وما قام بها من الأعراض ليست مني بجهة، وهي موجودة، وما كان مني بجهة ليس بقائم بي وهو موجود، وكذا ليس من ضرورة الوجود أن يكون فوقي لوجود ما ليس فوقي، ولا أن يكون تحتي لوجود ما ليس تحتي، وكذا قدامي وخلفي وعن يميني وعن يساري، وإذا ثبت هذا في كل جهة على التعيين ثبت في الجهات كلها، إذ هي متركبة من الأفراد. فإذًا ليس من ضرورة الموجود أن يكون مني بجهة لوجود ما ليس مني بجهة، ولا أن يكون قائمًا بي لوجود ما ليس بقائم بي. وظهر أن قيام الشيء بي وكونه بجهة مني ليسا من لواحق الوجود وضروراته على ما قررنا هذا الكلام في نفي كونه تعالى عرضًا أو جوهرًا أو جسمًا، وخروج الموجود عن هذه المعاني كلها معقول لِمَا بيّنا من الدلائل أن ليس من ضرورة الوجود ثبوت معنى من هذه المعاني كلها لَمَا مَرَّ من ثبوت موجود ليس فيه كل معنى من هذه المعاني على التعيين، غير أنه ليس بموهوم لِمَا لم يُحس موجود تعرّى عن هذه المعاني كلها، إذ ما يُشاهد في المحسوسات كلها محدثة وارتفاع دلالة الحدث عن المحدَث

محال، وفي الحق تعالى الأمر بخلافه. وليس من ضرورة الارتفاع عن الوهم العدمُ لما ثبت من الدلائل العقلية على الحدوث، وظهور التفرقة بين المعقول والموهوم على ما تقدم ذكره على وجه لا يبقى للمنصف فيه ريبة.

ثم إن الله تعالى أثبت في نفس كل عاقل معاني خارجة عن الوهم لخروجها عن درك الحواس، ويعلم وجودها على وجه لم يكن للشك فيه مدخل لثبوت ءاثارها، كالعقل والروح والبصر والسمع والشم والذوق، فإن ثبوت هذه المعاني متحقق والأوهام عن الإِحاطة بماهيتها قاصرة لخروجها عن الحواس المؤدية المدركة صور محسوساتها إلى الفكرة، ليصير ذلك حجة على كل من أنكر الصانع مع ظهور الآيات الدالة عليه لخروجه عن التصور في الوهم، ويعلم أن لا مدخل للوهم في معرفة ثبوت الأشياء الغائبة عن الحواس، ومن أراد الوصول إلى ذلك بالوهم ونفي ما لم يتصور فيه مع ظهور ءايات ثبوته فقد عطل الدليل القائم لانعدام ما ليس يصلح دليلًا، فيصير كمن أنكر وجود البياض في جسم مع معاينته ذلك لعدم استدراك ذلك بالسمع، وجهالةُ مَن هذا فعلُه لا يخفى عن الناس، فكذا هذا.

ثم لا فرق بين من أنكر الشىء لخروجه عن الوهم وبين من جعل خروج الشىء عن الوهم دليلًا للعدم، لما فيهما جميعًا [ممن] قصر ثبوت الشىء ووجوده على الوهم، وخروج الموجود عن جميع أمارات الحدث غير موهوم لما لم نعاين موجودًا ليس بمحدث، وإثبات أمارات الحدث في القديم محال، ونفيها عن القديم إخراجُه عن الوهم، وبخروجه عن الوهم يلتحق بالعدم فإذًا لا وجود للقديم، فصارت المجسمة والقائلون بالجهة والجاعلون ما لا يجوز عليه الجهة في حيز العدم قائلين بعدم القديم، فضاهوا الدهرية في نفي الصانع الذي ليس فيه شىء من أمارات الحدث، وساعدوهم بإثبات قدم من هو متمكن في المكان أو متحيز إلى جهة في إثبات قدم من تحققت أمارات حدوثه، وبإثبات القدم للعالَم نفي الصانع. فإذًا عند الوقوف على هذه الحقائق علم أنهم هم النافون للصانع في

الحقيقة دون من أثبته ونفى عنه الجهة والتمكن اللذين هما من أمارات الحدث. والله الموفِّق.

وهذا هو الجواب عن قولهم: إن الناس مجبولون على العلم بأنه تعالى في جهة العلو، حتى إنهم لو تُركوا وما هم عليه جُبلوا لاعتقدوا أن صانعهم في جهة العلو. فإنا نقول لهم: إن عنيتم بهذا من لم يرض عقله بالتدبر والتفكر ولم يتمهر في معرفة الحقائق بإدمان النظر والتأمل، فمسلّم أنه بهواه يعتقد أن صانعه بجهة منه، لِمَا أنه لا يعرف أن التحيز بجهة من أمارات الحدث وهي منفية عن القديم، ولما يرى أن ما ليس بقائم به يكون منه بجهة، ثم يرى صفاء الأجرام العلوية وشرف الأجسام النيرة في الحس فظن جهلًا منه أنه تعالى لا بد من كونه بتلك الجهة منه لخروج ما ليس بقائم به ولا بجهة منه عن الوهم، وفضيلة تلك الجهة على سائر الجهات عنده. وإن عنيتم به الحذّاق من العلماء العارفين بالفَرق بين الجائز والممتنع والممكن والمحال فغير مسلّم، إذ هؤلاء يبنون الأمر على الدليل دون الوهم، وقد قام الدليل عندهم على استحالة كونه تعالى في جهة. والله الموفِّق.

وتعلقهم بالإجماع برفع الأيدي إلى السماء عند المناجاة والدعاء باطلٌ، لما ليس في ذلك دليل كونه تعالى في تلك الجهة، هذا كما أنهم أمروا بالتوجه في الصلاة إلى الكعبة وليس هو في الكعبة، وأمروا برمي أبصارهم إلى موضع سجودهم حالة القيام في الصلاة بعد نزول قوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ [سورة المؤمنون] بعدما كانوا يصلون شاخصة أبصارهم نحو السماء، وليس هو في الأرض، وكذا حالة السجود أمروا بوضع الوجوه على الأرض، وليس هو تعالى تحت الأرض، فكذا هذا. وكذا المتحري يصلي إلى المشرق واليمن والشام، وليس هو تعالى في هذه الجهات. ثم هو يعبد كما في هذه المواضع ويُحتمل أنه تعالى أمر بالتوجه إلى هذه المواضع المختلفة عند اختلاف الأحوال ليندفع وهم تحيزه في جهة ويصير ذلك دليلًا لمن عرفه أنه ليس بجهة منا. وقيل إن العرش جعل قبلة للقلوب عند الدعاء كما جعلت الكعبة قبلة للأبدان في

حالة الصلاة. واستعمال لفظة الإِنزال والتنزيل منصرف إلى الآتي بالقرءان، فأما القرءان فلا يوصف بالانتقال من مكان إلى مكان، والآتي به وهو جبريل عليه السلام كان ينزل من جهة العلو لما أن مقامه كان بتلك الجهة. والله الموفِّق.

فأما تعلقهم بتلك الآيات فنقول في ذلك: إنّا ثبَّتنا بالآية المحكمة التي لا تحتمل التأويل وبالدلائل العقلية التي لا احتمال فيها أن تمكنه في مكان مخصوص أو الأمكنة كلها محال، فلا يجوز إبطال هذه الدلائل بما تلوا من الآيات المحتملة ضروبًا من التأويلات بل يجب حملها على ما يوافق الدلائل المحكمة دفعًا للتناقض عن دلائل الحكيم الخبير جلت أسماؤه، يحقق هذا أن حمل الآيات على ظواهرها والامتناع عن صرفها إلى ما تحتمله من التأويل يوجب تناقضًا فاحشًا في كتاب الله تعالى، وبنفيه استدل الله تعالى على أن القرءان من عنده بقوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [سورة النساء]، وبيانه أنه تعالى قال في ءاية: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [سورة طه]، وقال في ءاية أخرى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الملك]، وقال في ءاية أخرى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [سورة المجادلة]، وقال في ءاية أخرى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [سورة الفجر]، وقال في ءاية أخرى: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴿٥٤﴾﴾ [سورة فصلت]، ثم لا وجه إلى القول بأنه على العرش وأنه في السماء وأنه بالمشرق وعند المتناجين وبالمغرب والروم والزنج والهند والعراق، بل في كل بلدة وقرية في حالة واحدة عند المتناجين في هذه الأمكنة في ساعة ولا في ساعات بالتحول والتنقل لاستحالة الحركة عليه، وأنه بالمرصاد وأنه محيط بكل شىء من جوانبه الأربع فيصير كالحقة لكل شىء، لما في كون شىء واحد في الأمكنة الكثيرة من الامتناع.

وليس من يُجري بعض هذه الآيات على الظاهر ويصرف ما وراء ذلك إلى ما عنده من التأويل بأولى من صاحبه الذي يرى في تعيين المكان خلاف رأيه. فإذًا ظهرت صحة ما ادعيناه من تعذر حمل الآيات على الظاهر، ووجوب الصرف إلى ما يصح من التأويلات». انتهى كلام النسفي.

٤- وقال الشيخ أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم المعروف بابن القشيري (٥١٤هـ) عند بيان جواز تأويل الاستواء بالقهر ما نصه[١]: «ولو أشْعر ما قلنا توهم غلبته لأشْعر قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[سورة الأنعام] بذلك أيضا حتى يقال كان مقهورًا قبل خلق العباد، هيهاتَ، إذ لم يكن للعباد وجود قبل خلقه إيّاهم، بل لو كان الأمر على ما توهمه الجهلة من أنه استواء بالذات لأشعر ذلك بالتغيُّر واعوجاج سابقٍ على وقت الاستواء، فإن البارئ تعالى كان موجودًا قبل العرش. ومن أنصف علم أنّ قول من يقول: العرش بالربِّ استوى أمثل مِن قول مَن يقول: الربُّ بالعرش استوى، فالربُّ إذًا موصوف بالعلو وفوقية الرتبة والعظمة منزه عن الكون في المكان وعن المحاذاة» اهـ. ثم قال: «وقد نبغت نابغة من الرَّعاع لولا استنزالهم للعوام بما يقرب من أفهامهم ويُتصوّر في أوهامهم لأجللت هذا المكتوب عن تلطيخه بذكرهم. يقولون: نحن نأخذ بالظاهر ونجري الآيات الموهمة تشبيهًا والأخبار المقتضية حدًّا وعُضوًا على الظاهر ولا يجوز أن نطرق التأويل إلى شيء من ذلك، ويتمسكون بقول الله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[سورة ءال عمران]. وهؤلاء والذي أرواحنا بيده أضَرُّ على الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان، لأن ضلالات الكفار ظاهرةٌ يتجنَّبها المسلمون، وهؤلاء أتوا الدين والعوامَّ من طريقٍ يغترُّ به المستضعفون، فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع وأحلُّوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه بالأعضاء والجوارح والركوب والنزول والاتكاء والاستلقاء والاستواء بالذات والتردد في الجهات، فمن أصغى إلى ظاهرهم يبادر بوهمه إلى تخيّل المحسوسات فاعتقد الفضائح فسال به السيل وهو لا يدري» اهـ.

٥- وقد نص الإمام المحدث الحافظ المفسر عبد الرحمـن ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) على نفي التحيز في المكان والاتصال والانفصال والاجتماع والافتراق

---

١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين دار الكتب العلمية - الجزء الثاني - الطبعة الأولى ص١٧٦ .

عن الله تعالى، وردّ في كتابه «الباز الأشهب»[1] على ابن الزاغوني المجسم الذي قال: «فلما قال - تعالى - ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة الأعراف] علمنا اختصاصه بتلك الجهة»، وقال ابن الزاغوني أيضا: «ولا بد أن يكون لذاته نهايةٌ وغاية يعلمها» قال ابن الجوزي ما نصه: «قلتُ: هذا رجلٌ لا يدري ما يقول، لأنه إذا قَدّر غايةً وفصلًا بين الخالق والمخلوق فقد حدده وأقر بأنه جسم وهو يقول في كتابه إنه ليس بجوهر لأن الجوهر ما يتحيز، ثم يثبت له مكانًا يتحيز فيه.

قلت: - أي ابن الجوزي - وهذا كلام جهل من قائله وتشبيه محض فما عرف هذا الشيخ ما يجب للخالق تعالى وما يستحيل عليه، فإن وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بد لها من حيز، والتحت والفوق إنما يكون فيما يُقابَل ويحاذَى، ومن ضرورة المحاذِي أن يكون أكبر من المحاذَى أو أصغر أو مثله، وأن هذا ومثله إنما يكون في الأجسام، وكلّ ما يحاذِي الأجسام يجوز أن يمسها، وما جاز عليه مماسة الأجسام ومباينتها فهو حادث، إذ قد ثبت أن الدليل على حدوث الجواهر قبولها المماسةَ والمباينة، فإن أجازوا هذا عليه قالوا بجواز حدوثه، وإن منعوا هذا عليه لم يبق لنا طريق لإثبات حدوث الجواهر، ومتى قدّرنا مستغنيًا عن المحل ومحتاجًا إلى الحيز، ثم قلنا: إما أن يكونا متجاورين أو متباينين كان ذلك محالا، فإن التجاور والتباينَ من لوازم التّحيز في المتحيّزات.

وقد ثبت أن الاجتماع والافتراق من لوازم التحيز، والحق سبحانه وتعالى لا يوصف بالتحيز، لأنه لو كان متحيزًا لم يخل إما أن يكون ساكنًا في حيّزِهِ أو متحركًا عنه، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق، ومن جاورَ أو باين فقد تناهى ذاتًا والتناهي إذا اختص بمقدار استدعى مخصصًا، وكذا ينبغي أن يقال ليس بداخلٍ في العالم وليس بخارجٍ منه، لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيزات فهما كالحركة والسكون وسائر الأعراض التي تختصُّ بالأجرام.

---

١) الباز الأشهب (ص/ ٥٤).

وأما قولهم خلق الأماكن لا في ذاته فثبت انفصاله عنها قلنا: ذاته المقدس لا يَقبل أن يُخلَق فيه شيء ولا أن يحل فيه شيء، وقد حملهم الحِسُّ على التشبيه والتخليط حتى قال بعضهم إنما ذكَر الاستواء على العرش لأنه أقرب الموجودات إليه، وهذا جهل أيضًا لأن قرب المسافة لا يتصور إلا في جسم، ويَعِزُّ علينا كيف يُنْسَبُ هذا القائل إلى مذهبنا. واحتج بعضهم بأنه على العرش بقوله تعالى ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [سورة فاطر] وبقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [سورة الأنعام] وجعلوا ذلك فوقية حسية ونسوا أن الفوقية الحسية إنما تكون لجسم أو جوهر، وأن الفوقية قد تطلق لعلو المرتبة فيقال: فلان فوق فلان، ثم إنه كما قال تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ قال تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، فمن حملها على العلم حمل خصمُه الاستواء على القهر، وذهبت طائفة إلى أن الله تعالى على عرشه وقد ملأهُ والأشْبَه أنه مماس للعرش والكرسي موضِعُ قدميه. قلت: المماسة إنما تقع بين جسمين وما أبقى هذا في التجسيم بقية» انتهى كلام الحافظ ابن الجوزي ولقد أجاد وشفى وكفى.

٦- وقال المفسّر فخرالدين الرازي (٦٠٦هـ) ما نصه[١]: «فلو كان علوّ الله تعالى بسبب المكان لكان علو المكان الذي بسببه حصل هذا العلوّ لله تعالى صفة ذاتية، ولكان حصول هذا العلوّ لله تعالى حصولا بتبعية حصوله في المكان، فكان علو المكان أتم وأكمل من علو ذات الله تعالى، فيكون علو الله ناقصًا وعلوّ غيره كاملًا وذلك محال» اهـ.

٧- وقال أيضًا عند تفسير ءاية ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه] ما نصه[٢]: «المسألة الثانية: المشبهة تعلقت بهذه الآية في أن معبودهم جالس على العرش وهذا باطل بالعقل والنقل من وجوه:

---

١) تفسير الرازي المسمّى التفسير الكبير (سورة البقرة/ ءاية ٢٥٥ - مجلد ٤ / جزء ٧/ ص١٤).

٢) المصدر السابق: (سورة طه/ ءاية ٥ - مجلد١١ / جزء٢٢ / ص٥ - ٦).

أحدها: أنه سبحانه وتعالى كان ولا عرش ولا مكان، ولما خلق الخلق لم يحتج إلى مكان بل كان غنيًّا عنه، فهو بالصفة التي لم يزل عليها إلا أن يزعُمَ زاعم أنه لم يزل مع الله عرش.

وثانيها: أن الجالس على العرش لا بد وأن يكون الجزء الحاصل منه في يمين العرش غير الحاصل في يسار العرش، فيكون في نفسه مؤلَّفًا مركَّبًا، وكل ما كان كذلك احتاج إلى المؤلِّف والمركِّب، وذلك محال.

وثالثها: أن الجالس على العرش إما أن يكون متمكنًا من الانتقال والحركة أو لا يُمْكِنُه ذلك، فإن كان الأول فقد صار محل الحركة والسكون فيكون مُحْدَثًا لا محالة، وإن كان الثاني كان كالمربوط بل كان كالزَّمِن[1] بل أسوأ حالا منه، فإن الزَّمِنَ إذا شاء الحركة في رأسه وحدقته أمكنه ذلك وهو غير ممكن على معبودهم.

ورابعها: هو أن معبودهم إما أن يحصل في كل مكان أو في مكان دون مكان، فإن حصل في كل مكان لزمهم أن يحصل في مكان النجاسات والقاذورات وذلك لا يقوله عاقل، وإن حصل في مكان دون مكان افتقر إلى مخصص يخصِّصه بذلك المكان فيكون محتاجًا وهو على الله محال» اهـ.

٨- وقال سيف الدين الآمدي (٦٣١هـ) في كتابه «غاية المرام» ما نصه[2]: «فإن قيل ما نشاهده منَ الموجودات ليس إلا أجسامًا وأعراضًا، وإثبات قسم ثالث مما لا نعقِله، وإذا كانت الموجودات منحصرة فيما ذكرناه فلا جائز أن يكون الباريء عرضًا لأن العرض مفتقِر إلى الجسم والباريء لا يفتقِر إلى شيء، وإلا كان المفتقرُ إليه أشرفَ منه وهو محال، وإذا بطل أن يكون عرضًا بقي أن يكون جسمًا.

قلنا: منشأ الخبط هـهنا إنما هو من الوهم لإعطاء الحق حكم الشاهد والحكم

---

١) قال الزبيدي في شرح القاموس: «والزَّمانة: العاهة، وفي الصحاح: ءافة في الحيوانات»: (مادة: ز م ن، جزء ٩/ ص٢٢٨).

٢) غاية المرام في علم الكلام (ص/ ١٨٥ - ١٨٦).

على غير المحسوس بما حكم به على المحسوس، وهو كاذب غير صادق، فإن الوهم قد يرتمي إلى أنه لا جسم إلا في مكان بناء على الشاهد، وإن شهد العقل بأن العالم لا في مكان لكَون البرهان قد دلَّ على نهايته، بل وقد يشتد وهم بعض الناس بحيث يقضي به على العقل، وذلك كمن ينفِر عن المبيت في بيت فيه ميت لتوهمه أنه يتحرك أو يقوم، وإن كان عقله يقضي بانتفاء ذلك، فإذًا اللبيب من ترك الوهم جانبًا ولم يتخذ غير البرهان والدليل صاحبًا. وإذا عرف أن مستند ذلك ليس إلا مجرد الوهم، فطريق كشف الخيال إنما هو بالنظر في البرهان فإنا قد بيَّنا أنه لا بد من موجودٍ هو مُبدئ الكائنات، وبيَّنا أنه لا جائز أن يكون له مثل من الموجودات شاهدًا ولا غائبًا، ومع تسليم هاتين القاعدتين يتبين أن ما يقضي به الوهم لا حاصل له. ثم لو لزم أن يكون جسمًا كما في الشاهد للزم أن يكون حادثًا كما في الشاهد وهو ممتنع لما سبق، وليس هو عرضًا وإلا لافتقر إلى مقوم يقومه لوجوده، إذ العرض لا معنى له إلا ما وجوده في موضوع، وذلك أيضًا محال» اهـ.

٩- وقال أيضًا مبيِّنًا أن الله يستحيل عليه التحيّز في جهة من الجهات ما نصه[١]: «لو كان في جهة لم يخل إما أن يكون في كل جهة أو في جهة واحدة، فإن كان في كل جهة فلا جهة لنا إلا والرب فيها، وهو محال، وإن كان في جهة مخصوصة، فإما أن يستحقها لذاته أو لمخصص، لا جائز أن يستحقها لذاته، إذ نسبة سائر الجهات إليه على وتيرة واحدة، فإذًا لا بد من مُخصصٍ، وإذ ذاك فالمحال لازم من وجهين:

الأول: أن المخصص إما أن يكون قديمًا أو حادثًا، فإن كان قديمًا لزم منه اجتماع قديمين وهو محال، وإن كان حادثًا استدعى في نفسه مخصصًا ءاخر، وذلك يفضي إلى التسلسل وهو ممتنع.

الوجه الثاني: هو أن الاختصاص بالجهة صفة للرب تعالى قائمة بذاته، أي

---

١) نفس المصدر السابق.

على قول معتقد الجهة في الله، ولو افتقرت إلى مخصص لكانت في نفسها ممكنة، لأن كل ما افتقر في وجوده إلى غيره فهو باعتبار ذاته ممكن، وذلك يوجب كون البارئ ممكنًا بالنسبة إلى بعض جهاته، والواجب بذاته يجب أن يكون واجبًا من جميع جهاته» اهـ.

١٠- وقال السبكي الشافعي(١): «صانع العالم لا يكون في جهة لأنه لو كان في جهة لكان في مكان ضرورة أنها المكان أو المستلزمة له، ولو كان في مكان لكان متحيزًا ولو كان متحيزًا لكان مفتقِرًا إلى حيِّزه ومكانه فلا يكون واجب الوجود وثبت أنه واجب الوجود وهذا خُلْفٌ، وأيضًا فلو كان في جهة فإما في كل الجهات وهو محال وشنيع، وإما في البعض فيلزم الاختصاص المستلزم للافتقار إلى المخصِّص المنافي للوجوب» اهـ. أي الاحتياج إلى المخصِّص ينافي كونه واجب الوجود، فثبت استحالة الجهة والمكان على الله تعالى.

١١- وقال العلامة البياضي الحنفي (١٠٩٨هـ) في كتابه «إشارات المرام»(٢) ممزوجًا بالمتن ما نصه: «الخامس: ما أشار إليه - أبو حنيفة - (وقال في «الفقه الأبسط»: كان الله تعالى ولا مكان، كان قبل أن يخلق الخلق كان ولم يكن أين) أي مكان (ولا خلق ولا شيء ﴿هُوَ خَـٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[سورة الأنعام]) مُوجِد له بعد العدم فلا يكون شيء من المكان والجهة قديمًا وفيه إشارات:

الأولى: الاستدلال بأنه تعالى لو كان في مكان وجهة لزم قدمهما، وأن يكون تعالى جسمًا، لأن المكان هو الفراغ الذي يشغله الجسم، والجهة اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك فلا يكونان إلا للجسم والجسماني، وكل ذلك مستحيل كما مر بيانه، وإليه أشار بقوله: «كان ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء وهو خالق

١) إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٢/ ١٠٤).

٢) إشارات المرام (ص/ ١٩٧).

كل شيء». وبطل ما ظنه ابن تيمية[1] فقال بقدم العرش كما في شرح العضدية. الثانية: الجواب بأن لا يكون البارئ تعالى داخل العالم لامتناع أن يكون الخالق داخلًا في الأشياء المخلوقة، ولا خارجًا عنه بأن يكون في جهة منه لوجوده تعالى قبل خلق المخلوقات وتحقق الأمكنة والجهات، وإليه أشار بقوله: ﴿هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [سورة الأنعام] وهو خروج عن الموهوم دون المعقول» اهـ.

١٢- وقال الفقيه المتكلم المؤرخ الفخر بن المعلم القرشي الدمشقي (٧٢٥هـ) ما نصه[2]: «قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر الأنصاري القرطبي: والذي يقتضي بطلان الجهة والمكان مع ما قررناه من كلام شيخنا وغيره من العلماء وجهان:

أحدهما: أن الجهة لو قدّرت لكان فيها نفيُ الكمال، وخالق الخلق مستغنٍ بكمال ذاته عمّا لا يكون به كاملًا.

والثاني: أن الجهة إما أن تكون قديمة أو حادثة، فإن كانت قديمة أدّى إلى مُحالين، أحدهما أن يكون مع البارئ في الأزل غيرُه، والقديمان ليس أحدهما بأن يكون مكانًا للثاني بأولى من الآخر، فافتقر إلى مخصِّصٍ يُنقَلُ الكلام إليه، وما يُفْضي إلى المحال محال» اهـ.

١٣- وقال الحافظ المحدّث اللغوي الفقيه السيد محمد مرتضى الزَّبيدي

---

١) هو الفيلسوف أبو العباس أحمد بن تيمية الحرَّاني الحنبلي، تأثّر ببعض مقالات الفلاسفة كقولهم بأن نوع العالم أزلي، فتابعهم على ذلك من غير أن ينسب ذلك إليهم بل نسب هذا القول زورًا وبهتانًا إلى أهل السنة وأئمة الحديث وهم بريئون من هذه العقيدة التي قال عنها الفقيه بدر الدين الزركشي: «وضللهم المسلمون في ذلك وكفروهم»، واتفق أهل السنة على تكفيرالفلاسفة الذين قالوا نوع العالم قديم أي على زعمهم أن نوع المخلوقات لم يزل مع الله، وهي عقيدة ابن تيمية التي ذكرها في أكثر من خمسة من كتبه وهي: «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول»، و«منهاج السنة النبوية»، و«شرح حديث عمران بن الحصين»، و«نقد مراتب الإجماع»، و«شرح حديث النزول» وغيرها، فلا تغتر بعد ثبوت ذلك عنه بمن أثنى عليه.

٢) نجم المهتدي ورجم المعتدي (ص/ ٥٤٤)، مخطوط.

الحنفي (١٢٠٥هـ) عند شرح كلام الغزالي[1]: «الاستواء لو ترك على الاستقرار والتمكن لزم منه كون المتمكِّن جسمًا مماسًا للعرش: إما مثله أو أكبر منه أو أصغر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال فهو محال» ما نصه[2]: «وتحقيقه أنه تعالى لو استقر على مكان أو حاذى مكانًا لم يخل من أن يكون مثل المكان أوْ أكبر منه أو أصغر منه، فإن كان مثل المكان فهو إذًا متشكل بأشكال المكان حتى إذا كان المكان مربعًا كان هو مربعًا أو كان مثلَّثا كان هو مثلَّثا وذلك محال، وإن كان أكبر من المكان فبعضه على المكان، ويُشْعِرُ ذلك بأنه متجزئ وله كلٌّ ينطوي على بعض، وكان بحيث ينتسب إليه المكان بأنه ربعه أو خمسه، وإن كان أصغر من ذلك المكان بقدر لم يتميز عن ذلك المكان إلا بتحديد وتتطرق إليه المساحة والتقدير، وكل ما يؤدي إلى جواز التقدير على البارئ تعالى فتجوّزه[3] في حقه كفر من معتقِدِه، وكل من جاز عليه الكون بذاته على محل لم يتميز عن ذلك المحل إلا بكون[4]، وقبيح وصف البارئ بالكون، ومتى جاز عليه موازاة مكان أو مماسته جاز عليه مباينته، ومن جاز عليه المباينة والمماسة لم يكن إلا حادثًا، وهل علمنا حدوث العالم إلا بجواز المماسة والمباينة على أجزائه. وقصارى الجهلة قولهم: كيف يتصوّر موجود لا في محل؟ وهذه الكلمة تصدر عن بدع وغوائل لا يَعْرِفُ غورَها وقعرها إلا كلُّ غوّاص على بحار الحقائق، وهيهات طلب الكيفية حيث يستحيل محال.

والذي يدحض شبههم أن يُقال لهم: قبل أن يخلق العالم أو المكانَ هل كان موجودًا أم لا؟ فمن ضرورة العقل أن يقول: بلى، فيلزمه لو صحَّ قولُه: لا يُعلم موجود إلا في مكان، أحد أمرين: إما أن يقول: المكان والعرش والعالم قديم، وإما أن يقول: الربُّ تعالى محدَثٌ، وهذا مآل الجهلة والحشوية، ليس القديم بالمحدث،

---

١) إحياء علوم الدين: كتاب قواعد العقائد، الفصل الثالث، الأصل الثامن: (١/ ١٢٨).

٢) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٠٩).

٣) أي القول بجوازه.

٤) أي بحدوث.

والمحدث بالقديم. ونعوذ بالله من الحيرة في الدين» اهـ.

١٤- وقال ما نصه[١]: «فإن قيل: نفيه عن الجهات الست إخبار عن عدمه إذ لا عدَم أشد تحقيقًا من نفي المذكور عن الجهات الست. قلتُ: النفي عن الجهات الست لا يكون ذلك إخبارًا عن عدم ما لو كان لكان في جهة من النافي لا نفي ما يستحيل أن يكون في جهة منه، ألا ترى أن من نفى نفسه عن الجهات الست لا يكون ذلك إخبارًا عن عدمه لأن نفسه ليست بجهة منه. وأما قول المعتزلة: القائمان بالذات يكون [كل] واحد منهما بجهة صاحبه لا محالة، فالجواب عنه: هذا على الإطلاق أم بشريطة أن يكون كل واحد منهما محدودًا متناهيًا؟ الأوّل ممنوع، والثاني مُسَلَّم، ولكن البارئ تعالى يستحيل أن يكون محدودًا متناهيًا.

(تنبيه) هذا المعتقد لا يخالف فيه بالتحقيق سُني لا محدِّث ولا فقيه ولا غيره ولا يجيء قط في الشرع على لسان نبي التصريح بلفظ الجهة، فالجهة بحسب التفسير المتقدم منفية معنًى ولفظًا وكيف لا والحق يقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ولو كان في جهة بذلك الاعتبار لكان له أمثال فضلًا عن مثل واحد» اهـ.

١٥- ومما قاله الشيخ العلامة المحدث عبد الله الهرري في إثبات تنزيه الله عن المكان ما نصه[٢]: «والدليل على ذلك أنه لو تحيز فإما في الأزل فيلزمُ قدمُ الحيز، أو لا، فيكون محلًّا للحوادث، وكلا ذلك مستحيل؛ وأيضًا إما أن يساوي الحيز أو ينقص عنه فيكون متناهيًا، أو يزيد عليه فيكون متجزئًا. وإذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا عُلْوٍ ولا سفل ولا غيرهما، لأنها إما حدود وأطراف للأمكنة أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء. ثم إن بعض المجسمة إذا أُثبت لهم برهان وجوب تنزهه تعالى عن المكان يقول: «جهة العلو غير جهة السفل، جهة السفل نقص عليه يجب تنزيهه عنها، وأما جهة العلو فكمال ولا يدل العقل على نفيها عن الله».

---

١) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٠٥).

٢) المطالب الوفية شرح العقيدة النسفية (ص/ ٤٧).

فالجواب أن يقال لهم: الجهات كلها لا تقتضي الكمال في حد ذاتها، لأن الشأن ليس في علو المكان بل الشأن في علو القدر، بل قد يختص الشخص من البشر بالمكان العالي ومن هو أعلى منه قدرًا يكون في المكان المنخفض، ويحصل ذلك للسلاطين، فإن حرسهم يكونون في مكان عال وهم أسفل منهم، فلم يكن في علو الجهة وعلو المكان شأن. ثم الأنبياء مستقرهم في الدنيا: الأرض، وفي الآخرة: الجنة، وهم أعلى قدرًا من الملائكة الحافين حول العرش والذين هم في أعلى من مستقر الأنبياء من حيث الجهة، وكون مستقر أولئك حملة العرش فوق مستقر الأنبياء من حيث الجهة لم يكن دليلًا على أنهم أكمل من الأنبياء بل ولا يساوونهم» اهـ.

بيان حُكم من يَنسبُ لله مكانًا

قد تقدّم الإثبات بالدليل القاطع على تنزه الله تعالى عن الأين والمكان والجهة فعلم ممّا تقدّم أنّ من خالف في ذلك فقد كفر لنسبته النقص إلى البارئ عزّ وجلّ فلا عبرة حينئذٍ بكلام البيجوري حيث قال ص٩٧: واعلم أن معتقد الجهة (أي في حق الله) لا يكفر. وقوله: إن اعتقد جهة العلو لم يكفر لأن جهة العلو فيها شرف ورفعة. والعياذ بالله تعالى.

الرد: ننقل في هذا الفصل بعون الله تعالى عن العلماء حكم من يعتقد أن الله يسكن السماء أو يتحيَّز فوق العرش أو في غير ذلك من الأماكن أو أن له جهة أو أنه يتشرّف بشيء من مخلوقاته.

قول البيجوري: إن اعتقد جهة العلو لم يكفر لأن جهة العلو فيها شرف ورفعة. والعياذ بالله. يدل على أن الله تعالى ينتفع بخلقه ويتشرف بالعرش وهذا تنقيص لله لأن الله غني عن الانتفاع بشيء من خلقه، لا ينتفع بشيء من خلقه ولا ينضر بشيء من خلقه لأن الله تعالى وصف نفسه بأنه «غني» وغنى الله تعالى عدم انتفاعه بشيء من خلقه، والعجب كيف يكون كتابٌ أُلِّفَ في بيان عقيدة أهل

السنة وفيه عين عقيدة المجسمة المشبهة التي ذكرها إمامهم وهو ابن القيم الجوزية تلميذ إمام المجسمة ابن تيمية، فقد قال ابن القيم في كتابه المسمى «الصواعق المرسلة» مانصه[1]: «ومن المعلوم بالضرورة أن العلو أشرف بالذات من سائر الجهات فوجب ضرورة اختصاص الرب بأشرف الأمرين وأعلاهما». اهـ والعياذ بالله تعالى. فوجب تنزيه الله تعالى عن الحلول في جهة فوق وجهة تحت كما هو مذهب أهل السنة السلف والخلف.

إجماع العلماء ونقل نصوصهم على تكفير من يقول بالمكان والجهة لله

١- فقد كفّر الإمام المجتهد أبو حنيفة (١٥٠هـ) رضي الله عنه من ينسب المكان لله تعالى، فقال في كتابه «الفقه الأبسط» ما نصه[2]: «من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض» اهـ.

٢- ووافقه على ذلك الشيخ العزّ بن عبد السلام (٦٦٠هـ) في كتاب «حلّ الرموز»، فقال ما نصه: «لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا، ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مُشَبِّه» اهـ.

٣- وارتضاه الشيخ ملاّ علي القاري الحنفي وقال ما نصه[3]: «ولا شك أن ابن عبد السلام من أجلّ العلماء وأوثقهم، فيجب الاعتماد على نقله» اهـ.

٤ - وقال أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ) في «الإنصاف» ما نصه[4]: «ويجب

١) الصواعق المرسلة (٤/١٣٠٨).

٢) الفقه الأبسط، ضمن مجموعة رسائل أبي حنيفة بتحقيق الكوثري (ص/ ١٢).

٣) نقله ملاّ علي القاري في شرح الفقه الأكبر بعد أن انتهى من شرح رسالة الفقه الأكبر (ص/ ١٩٨).

٤) الإنصاف» عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ص٦٤.

أن يعلم: أن كل ما يدل على الحدوث أو على سمة النقص فالرب تعالى يتقدس عنه. فمن ذلك: أنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول، والانتقال، ولا القيام، ولا القعود، لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وقوله ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾، ولأن هذه الصفات تدل على الحدوث، والله تعالى يتقدس عن ذلك». اهـ.

٥- وقال الإمام الحافظ الفقيه الحنفي السلفي أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) ما نصه: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر» اهـ.

٦- قال أبو القاسم القشيري (٤٦٥هـ) في رسالته ما نصه[1]: «سمعتُ الإمام أبا بكر بن فورك رحمه الله تعالى يقول: سمعتُ أبا عثمان المغربي يقول: كنتُ أعتقدُ شيئًا من حديث الجهة، فلما قدِمتُ بغداد زال ذلك عن قلبي فكتبتُ إلى أصحابنا بمكة: إني أسلمتُ الآن جديدًا» اهـ.

٧- وقال الشيخ لسان المتكلمين أبو المعين ميمون ابن محمد النسفي الحنفي (٥٠٨هـ) ما نصه[2]: «والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء، فيكون القول بإثبات المكان له ردًّا لهذا النص المحكم - أي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى] - الذي لا احتمال فيه لوَجْهٍ ما سوى ظاهره، ورادُّ النص كافر، عصمنا الله عن ذلك» اهـ.

٨- وقال الشيخ زين الدين الشهير بابن نُجَيْم الحنفي في كتابه «البحر الرائق» (٩٧٠هـ)، والشيخ نظام الحنفي في كتابه «الفتاوى الهندية» ما نصه[3]: «ويكفر بإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء، فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر» اهـ.

---

١) الرسالة القشيرية (ص/ ٥).

٢) تبصرة الأدلة (١/ ١٦٩).

٣) البحر الرائق: باب أحكام المرتدين (٥/ ١٢٩) - الفتاوى الهندية (٢/ ١٢٥).

٩- وقال الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد المصري الشافعي الأشعري المعروف بابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) ما نصه[١]: «واعلم أن القَرَافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم، وهم حقيقون بذلك» اهـ.

١٠- وقال الشيخ ملاّ علي القاري الحنفي (١٠١٤هـ) ما نصه[٢]: «فمن أظلم ممن كذب على الله أو ادعى ادعاءً معينًا مشتملًا على إثبات المكان والهيئة والجهة من مقابلة وثبوت مسافة وأمثال تلك الحالة، فيصير كافرًا لا محالة» اهـ. وقال[٣]: «من اعتقد أن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها فهو كافر، وكذا من قال: بأنه سبحانه جسم وله مكان ويمرّ عليه زمان ونحو ذلك كافر، حيث لم تثبت له حقيقة الإيمان» اهـ.

١١- وقال أيضًا ما نصه[٤]: «بل قال جمع منهم - أي من السلف - ومن الخلف إن معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقي، وقال: إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني» اهـ.

١٢- وقال الشيخ العلامة كمال الدين البَياضي الحنفي (١٠٩٨هـ) في شرح كلام الإمام أبي حنيفة ما نصه[٥]: «فقال - أي أبو حنيفة - (فمن قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر) لكونه قائلًا باختصاص البارئ بجهة وحيّز وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج مُحْدَث بالضرورة، فهو قول بالنقص الصريح في حقه تعالى (كذا من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم

---

١) المنهاج القويم (ص/ ٢٢٤).

٢) شرح الفقه الأكبر بعد أن انتهى من شرح الرسالة (ص/ ٢١٥).

٣) المصدر السابق (ص/ ٢٧١ - ٢٧٢).

٤) مرقاة المفاتيح (٣/ ٣٠٠).

٥) إشارات المرام (ص/ ٢٠٠).

في الأرض) لاستلزامه القول باختصاصه تعالى بالجهة والحيز والنقص الصريح في شأنه سيما في القول بالكون في الأرض ونفي العلوّ عنه تعالى بل نفي ذات الإلـه المنزه عن التحيز ومشابهة الأشياء. وفيه إشارات:

الأولى: أن القائل بالجسمية والجهة مُنكِر وجود موجود سوى الأشياء التي يمكن الإشارة إليها حسًّا، فمنهم منكرون لذات الإلـه المنزه عن ذلك، فلزمهم الكفر لا محالة. وإليه أشار بالحكم بالكفر.

الثانية: إكفار من أطلق التشبيه والتحيز، وإليه أشار بالحكم المذكور لمن أطلقه، واختاره الإمام الأشعري، فقال في النوادر: من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به، كما في شرح الإرشاد لأبي قاسم الأنصاري» اهـ.

١٣- قال الشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي (١١٤٣هـ) ما نصه[1]: «وأما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر إليها، وهي: التشبيه، والتعطيل، والتكذيب... وأما التشبيه: فهو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئًا من خلقه، كالذين يعتقدون أن الله تعالى جسمٌ فوق العرش، أو يعتقدون أن له يدَين بمعنى الجارحتين، وأن له الصورة الفلانية أو على الكيفية الفلانية، أو أنه نور يتصوره العقل، أو أنه في السماء، أو في جهة من الجهات الست، أو أنه في مكان من الأماكن، أو في جميع الأماكن، أو أنه ملأ السموات والأرض، أو أنَّ له الحلول في شىء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أنه متحد بشىء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أن الأشياء منحلَّةٌ منه، أو شيئًا منها. وجميع ذلك كفر صريح والعياذ بالله تعالى، وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه» اهـ.

١٤- وذكر هذا الحكم أيضًا الشيخ العلامة المحدث الفقيه أبو المحاسن محمد القاوقجي الطرابلسي اللبناني الحنفي (١٣٠٥هـ) في كتابه «الاعتماد في

---

١) الفتح الرباني والفيض الرحماني (ص/ ١٢٤).

الاعتقاد»[1]، فقد قال: «ومن قال لا أعرِفُ الله في السماء هو أم في الأرض كفَر - لأنه جعل أحدَهما له مكانًا -» اهـ.

١٥- وفي كتاب «الفتاوى الهندية» لجماعة من علماء الهند ما نصه[2]: «يكفر بإثبات المكان لله تعالى. ولو قال: الله تعالى في السماء فإن قصد به حكاية ما جاء فيه ظاهر الأخبار لا يكفر وإن أراد به المكان يكفر» اهـ.

١٦- قال الشيخ محمود بن محمد بن أحمد خطاب السبكي المصري (١٣٥٢هـ) ما نصه[3]: «سألني بعض الراغبين في معرفة عقائد الدين والوقوف على مذهب السلف والخلف في المتشابه من الآيات والأحاديث بما نصه: ما قول السادة العلماء حفظهم الله تعالى فيمن يعتقد أن الله عز وجل له جهة وأنه جالس على العرش في مكان مخصوص ويقول ذلك هو عقيدة السلف ويحمل الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد، ويقول لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا مستدلا بقوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾، وقوله عز وجل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الملك]، أهذا الاعتقاد صحيح أم باطل؟ وعلى كونه باطلًا أيكفر ذلك القائل باعتقاده المذكور ويبطل كل عمله من صلاة وصيام وغير ذلك من الأعمال الدينية وتبين منه زوجه، وإن مات على هذه الحالة قبل أن يتوب لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، وهل من صدّقه في ذلك الاعتقاد يكون كافرًا مثله؟ فأجبت بعون الله تعالى، فقلت: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الهادي إلى الصواب، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى ءاله وأصحابه الذين هداهم الله ورزقهم التوفيق والسداد. أما بعد: فالحكم أن هذا الاعتقاد باطل ومعتقده كافر بإجماع من يعتد به من علماء المسلمين، والدليل العقلي على ذلك قِدَم الله تعالى ومخالفته للحوادث، والنقلي

١) الاعتماد في الاعتقاد (ص/ ٥).

٢) الفتاوى العالمكيرية وهي الفتاوى الهندية (٢/ ٢٥٩).

٣) إتحاف الكائنات (ص/ ٣ - ٤).

قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، فكل من اعتقد أنه تعالى حلّ في مكان أو اتصل به أو بشيء من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السماء أو الأرض أو غير ذلك فهو كافر قطعًا، ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحج وغير ذلك، وتبين منه زوجه، ووجب عليه أن يتوب فورًا، وإذا مات على هذا الاعتقاد والعياذ بالله تعالى لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ومثله في ذلك كله من صدَّقه في اعتقاده أعاذنا الله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. وأما حمله الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد المكفر، وقوله لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا، فهو كفر وبهتان عظيم» اهـ.

١٧- قال الشيخ الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية (١٣٧١هـ) ما نصه[٤]: «إن القول بإثبات الجهة له تعالى كفر عند الأئمة الأربعة هداة الأمة كما نَقل عنهم العراقي على ما في «شرح المشكاة» لعلي القاري» اهـ.

١٨- وقال العلامة الشيخ المحدث الفقيه عبد الله الهرري المعروف بالحبشي رحمه الله ما نصه[٥]: «وحكم من يقول: (إنّ الله تعالى في كل مكان أو في جميع الأماكن) التكفير إذا كان يفهم من هذه العبارة أنَّ الله بذاته منبثٌّ أو حالٌّ في الأماكن، أما إذا كان يفهم من هذه العبارة أنه تعالى مسيطر على كل شيءٍ وعالمٌ بكل شيء فلا يكفر. وهذا قصدُ كثير ممن يلهج بهاتين الكلمتين، ويجب النهي عنهما في كل حال» اهـ.

١٩- قال الشيخ نظام الهنديُّ[٦]: «ويكفرُ بإثبات المكان لله».

٢٠- قال الإمام محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبليُّ[٧]: «فمن

---

٤) مقالات الكوثري (ص/ ٣٢١).

٥) الصراط المستقيم: (ص/ ٢٦).

٦) كتاب «الفتاوى الهندية» - المجلد الثاني.

٧) مختصر الإفادات (ص/ ٤٨٩).

اعتقد أو قال إنَّ الله بذاته في كل مكانٍ أو في مكانٍ فكافرٌ».

٢١- قال الشيخ محمود محمد خطاب السبكي[١]: «وقد قال جمعٌ من السلف والخلف: إن من اعتقد أنَّ الله في جهةٍ فهو كافرٌ».

٢٢- قال المفسر الرازيُّ: «إنَّ اعتقاد أنَّ الله جالسٌ على العرش أو كائنٌ في السماء فيه تشبيه الله بخلقه وهو كفرٌ».

٢٣- وقال ابن نجيم الحنفي في «البحر الرائق» والشيخ نظام في «الفتاوى الهندية»[٢] وهما من كتب الحنفية المشهورة «يكفر بإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان يكفر» اهـ.

٢٤- وقال سيف السنة أبو المعين النسفي في «تبصرة الأدلة»: «والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء، فيكون القول بإثبات المكان له ردًا لهذا النص المحكم - أي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الذي لا احتمال فيه لوجه ما سوى ظاهره. ورادّ النص كافر، عصمنا الله عن ذلك» اهـ.

٢٥- قال الباقلاني في الإنصاف ما نصه[٣]: «وقال أبو عثمان المغربي يومًا لخادمه محمد المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودك؟ ماذا كنت تقول له؟ فقال: أقول كان ولم يزل ولا يزول. قال: فإن قال: فأين كان في الأزل؟ ماذا تقول؟ فقال: أقول كما كان هو الآن. يعني: إنه كما كان ولا مكان.

وقد سئل الشبلي عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ فقال: الرحمـن لم يزل ولا يزول، والعرش محدث، والعرش بالرحمـن استوى.

---

١) إتحاف الكائنات (ص٣-٤).

٢) البحر الرائق: باب أحكام المرتدين (٥/ ١٢٩) - الفتاوى الهندية (٢/ ١٢٥).

٣) الإنصاف (ص/ ٦٥).

وقال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «من زعم أن الله تعالى في شيء أو من شيء، أو على شيء، فقد أشرك؛ لأنه لو كان على شيء لكان محمولا، ولو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان من شيء لكان محدثًا، والله يتعالى عن جميع ذلك» اهـ.

٢٦- قال القاضي اسماعيل بن ابراهيم بن علي الشيباني في «شرح العقيدة الطحاوية»[١]: «قال أهل الحق إن الله تعالى متعال عن المكان غير متمكن في مكان ولا متحيز إلى جهة خلافا للكرامية والمجسمة وغلاة الروافض فإنهم يقولون: إنه تعالى على العرش، تعالى الله علوا كبيرا لأن في إثبات المماثلة والمشابهة من الجهات حدوثه وإزالة قدمه وذلك محال والذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾[سورة الشورى].

فالله نفى أن يكون له مثل من الأشياء والمكان المتمكن متساويان قدرا متماثلا لاستوائهما في العدد فكان القول بالمكان والتمكن رد لهذا النص المحكم الذي لا احتمال فيه ورد مثله يكون كفرا ومن حيث المعقول أن الله تعالى كان ولا مكان لأن المكان حادث بالاجتماع فعلم يقينا أنه لم يكن متمكنا في الأزل في مكان فلو صار متمكنا بعد وجود المكان لصار متمكنا بعد ان لم يكن متمكنا.

ولا شك أن هذا المعنى حادث وحدوث المعنى في الذات أمارة الحديث وذات القديم يستحيل أن تكون محل الحوادث على ما مر تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا» اهـ.

٢٧- قال الشيخ محي الدين عبد القادر بن الشيخ بن عبد الله العيدروسي في «تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر»[٢]: «ذاته ليست بجوهر فالجوهر بالتحيز معروف ولا بعرض فالعرض باستحالة البقاء موصوف ولا بجسم فالجسم بالجهات محفوف» اهـ.

---

١) شرح العقيدة الطحاوية (دار الكتب العلمية ص٢١).

٢) تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ص١٧٥).

٢٨- قال الشيخ محمد بن أحمد عليش المالكي (١٢٩٩هـ) في «شرح منهج الجليل على مختصر العلامة خليل»[١]: «وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدث ونفي صفات الألوهية عنه جل جلاله وعظم شأنه» اهـ.

وقال أيضا عند ذِكر ما يوقع في الكفر والعياذ بالله ما نصه[٢]: «وكاعتقاد جسمية الله وتحيّزه، فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدِث» اهـ.

٢٩- قال المحقق عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكيلوبي في «مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر»[٣]: «ويكفر بقوله: تعالى جلس للانصاف أو قام به لأنه وصف الله تعالى بالقيام والقعود وبوصفه تعالى بالفوق والتحت» اهـ.

٣٠- قال العلامة ابن نجيم الحنفي في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»[٤]: «ويكفر ... باثبات المكان لله تعالى فان قال الله في السماء فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر وإن أراد المكان كفر وإن لم يكن له نية كفر ... وبقوله الله جالس للإنصاف ... وبوصفه تعالى بالفوق أو بالتحت» اهـ.

٣١- قال الكوثري في «مقدمات الامام الكوثري»[٥]: «والحشوية يجرون على طيشهم وعمايتهم واستتباعهم الرعاع والغوغاء ويتقولون في الله ما لا يجوزه الشرع ولا العقل من إثبات الحركة له والنقلة والحد والجهة والقعود الإقعاد والاستلقاء والاستقرار إلى نحوها مما تلقوه بالقبول من دجاجلة الملبسين من الثنوية وأهل الكتاب ومما ورثوه أمم قد خلت ويؤلفون في ذلك كتبا يملأونها بالوقيعة في الآخرين ويخرقون حجاب الهيبة في الإكفار متبرقعين بالسنة ومعتزين

---

١) شرح منهج الجليل على مختصر العلامة خليل (دار الفكر الجزء التاسع ص٢٠٦).

٢) منح الجليل شرح مختصر خليل (٩/ ٢٠٦).

٣) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (دار الكتب العلمية في الجزء الثاني ص٥٠٥).

٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (دار المعرفة الجزء الخامس ص١٢٩-١٣٠).

٥) مقدمات الامام الكوثري (دار الثريا ص٤٥).

إلى السلف يستغلون ما ينقل عن بعض السلف من الأقوال المجملة التي لا حجة فيها» اهـ.

٣٢- قال الشيخ حسن افندي حميدان الحنفي في «العقود الفاخرة فيما ينجي في الآخرة»[١]: «ومن اعتقد أن الله تعالى كيفية أو ماهية ... أو بإثبات المكان لله تعالى فإن قال الله في السماء فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر وإن أراد المكان كفر» اهـ وقال مثل ذلك الشيخ نظام في «الفتاوى الهندية»[٢].

٣٣- قال الشيخ يوسف محمود الحاج أحمد في «ألفاظ الردة وآثارها»[٣]: «ومن الكفر أيضا أن يعتقد الانسان بأن الله تعالى يشبه مخلوقا من مخلوقاته لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ومن الكفر أن يعتقد الإنسان أن الله موجود بجهة أو كأن يعتقد الإنسان بأن الله يجلس على الكرسي أو على العرش تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا» اهـ.

٣٤- قال الشيخ جمال الدين أبي بكر الخوارزمي في «مفيد العلوم ومبيد الهموم»[٤]: «وأنه ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم ولا صورة ولا جسد ولا حركة ولا سكون ولا غم ولا فرح ولا سهو ولا غفلة وأنه بلا كيفية ولا آنية ... ومن شك في شئ من ذلك فهو كافر» وقال أيضا[٥]: «والمشبهة ليسوا من أهل السنة لاعتقادهم أن الله جسم ذو جوارح يغدو ويروح فمذهبهم مذهب إخوانهم النصارى في الناسوت واللاهوت والكرامية ليسوا من أهل السنة لاعتقادهم جواز الحدوث بذات الله» اهـ.

---

١) العقود الفاخرة فيما ينجي في الآخرة (المطبعة الأدبية ص٣٥).

٢) الفتاوى الهندية (دار صادر الجزء الثاني ص ٢٥٩).

٣) ألفاظ الردة واثارها (مؤسسة الكتب الثقافية ص٣٢).

٤) مفيد العلوم ومبيد الهموم (المكتبة العصرية ص٣٣-٣٤).

٥) مفيد العلوم ومبيد الهموم (ص/ ٦٠).

٣٥- قال الشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي في «فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير»[١]: «أما من كفر بها كمنكر العلم بالجزئيات وزاعم التجسيم أو الجهة أو الكون أو الاتصال بالعالم أو الانفصال عنه فلا يوصف عمله بقبول ولا رد لأنه أحقر من ذلك»اهـ.

٣٦- قال الشيخ تقي الدين أبي بكر الحصني الدمشقي في «دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد»[٢] لأن الكيف من صفات الحدث وكل ما كان من صفات الحدث فالله عز وجل منزه عنه فاثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة» اهـ.

٣٧- وقال الشيخ عبد الله الهرري رضي الله عنه[٣]: «ويكفر من يعتقد التحيُّز لله تعالى، أو يعتقد أن الله شيءٌ كالهواء أو كالنور يملأ مكانًا أو غرفة أو مسجدًا، ونسمّي المساجد بيوت الله لا لأن الله يسكنها بل لأنها أماكن يُعْبَدُ الله فيها.

وكذلك يكفر من يقول (الله يسكن قلوب أوليائه) إن كان يفهم الحلولَ. وليس المقصود بالمعراج وصول الرسول إلى مكان ينتهي وجود الله تعالى إليه ويكفر من اعتقد ذلك، إنما القصدُ من المعراج هو تشريف الرسول ﷺ باطلاعه على عجائب في العالم العلويّ، وتعظيمُ مكانته ورؤيتُه للذات المقدس بفؤاده من غير أن يكون الذات في مكانٍ» اهـ.

---

١) فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير (ص/ ٩٦).

٢) المكتبة الأزهرية للتراث ص .

٣) الصراط المستقيم: (ص/ ٢٦).

نصوص علماء المذاهب الأربعة على تكفير من يقول الله جسم

- نقل الإجماع على تكفير من يقول الله جسم كالأجسام وعلى كفر من يقول الله جسم لا كالأجسام: الإمام الشافعي، أحمد بن حنبل، مالك، أبو حنيفة، الأوزاعي، الليث بن سعد، إسحاق بن راهويه، البيهقي، أبو بكر بن فورك، أبو الحسن الأشعري، أبو الحسن الباهلي، وكل علماء الأمة الإسلامية كفّروا من يقول إنّ الله جسم ولو قال لا كالأجسام.

قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وقال تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾.

وخالف البيجوري فقال بعدم تكفير المجسمة، ما نصه[1]: لكن المجسمة لا يكفرون إلا إن قالوا (عن الله) جسم كالأجسام.

- أقوال بعض الأئمة في تنزيه الله عن المكان والجسمية:

١- قال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «سيرجِع قومٌ من هذه الأمّة عند اقتراب الساعة كفّارًا يُنكرون خالقهم فيصفونه بالجسم والأعضاء»[2].

٢- قال الإمام الشافعيُّ رضي الله عنه: «من قال أو اعتقد أنَّ الله جالسٌ على العرشِ فهو كافرٌ»[3].

٣- قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه في كتاب «الوصية»: «من قال بحدوثِ صفةٍ من صفات الله أو شكَّ أو توقفَّ كفر».

---

١) المصدر السابق (ص/ ٩٦).

٢) رواه ابن المعلم القرشي في كتابه «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (ص/ ٥٨٨).

٣) رواه ابن المعلم القرشيُّ في كتابه «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (ص/ ٥٥١).

٤- قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «من قال الله جسمٌ لا كالأجسام كفر»[١].

٥- قال الشيخ الكمال بن الهمام الحنفي: «من قال الله جسمٌ لا كالأجسام كفر»[٢].

٦- قال الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه: «من اعتقد أنَّ الله جسمٌ فهو غير عارفٍ بربه وإنه كافرٌ به»[٣].

٧- نقل الحافظ النَّوويُّ عن الإمام المتوليّ الشافعيّ وأقرّه[٤]: «أنَّ من وصف الله بالاتصال والانفصال كان كافرًا».

٨- قال شيخ الأزهر سليم البشري المالكي[٥]: «من اعتقد أنَّ الله جسمٌ أو أنه مماسٌّ للسطح الأعلى من العرش وبه قالت الكرَّاميَّة، واليهودُ وهؤلاء لا نزاع في كفرهم».

٩- قال الإمام الشافعي رضي الله عنه[٦]: «المجسّم كافرٌ».

١٠- قال أبو حنيفة: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر» وهذا إجماع كما بيّن ذلك الطحاوي في عقيدته التي ذكر أنها عقيدة أبي حنيفة وأصحابه وكل الأمة فهو إجماع.

١١- في المنهاج القويم على المقدمة الحضرمية في الفقه الشافعي لعبد الله بن

---

١) رواه الحافظ بدر الدين الزركشي في كتابه «تشنيف المسامع».

٢) شرح فتح القدير: باب صفة الأئمة: في المجلد الأول.

٣) نقله عنه كمال الدين البياضي الحنفي في كتابه «إشارات المرام من عبارات الإمام» (ص/ ١٦٨).

٤) روضة الطالبين (١٠/ ١٥).

٥) نقله عنه الشيخ سلامة القضاعي في كتابه: «فرقان القرءان» (ص/ ١٠٠).

٦) رواه الحافظ السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» (ص/ ٤٨٨).

عبد الرحمن بن أبي بكر بافضل الحضرمي: «واعلم أنَّ القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم، القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك».

١٢- ومثل ذلك نقل مُلاّ علي القاري في كتابه «المرقاة في شرح المشكاة»، فقال: «وتعالى عن صفات المخلوقين من الطلوع والنزول». ثم قال: «(كل ليلة إلى السماء الدنيا) قال ابن حجر أي ينزل أمره ورحمته أو ملائكته وهذا تأويل الإمام مالك وغيره». ثم قال بعد ذِكر مذهب السلف والمتكلمين: «يعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر كالمجيء والصورة والشخص والرجل والقدم واليد والوجه والغضب والرحمة والاستواء على العرش والكون في السماء وغير ذلك مما يفهمه ظاهرها لما يلزم عليه من محالات قطعية البطلان تستلزم أشياء يُحكم بكفرها بالإجماع، فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ عن ظاهره». ثم قال: «وقد علمت أن مالكًا والأوزاعي وهما من كبار السلف أوّلا الحديث تأويلا تفصيليًا». ثم قال: «بل قال جمع معهم - مع السلف - ومن الخلف أن معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقي وقال إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني وقد اتفق سائر الفرق على تأويل نحو ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾»[١]. اهـ

١٣- قال ابن بلبان الدمشقي الحنبلي في كتابه «مختصر الإفادات»[٢]: «ولا يشبه شيئًا ولا يُشبهه شيء، فمن شبَّهه بشيءٍ من خلقه فقد كفر كمن اعتقده جسمًا أو قال إنه جسم لا كالأجسام فلا تبلغه سبحانه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا تضرب له الأمثال».

١٤- قال الحافظ السيوطي عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر: «المجسم

---

١) المرقاة في شرح المشكاة، دار إحياء التراث العربي، الجزء الثاني ص١٣٦-١٣٧.

٢) مختصر الإفادات (ص/ ٤٩٠).

كافرٌ قطعًا». يعني بلا خلاف ولا تردد ولا توقف جزمًا.

١٥ - قال أبو الحسن علي بن خلف بن بطال في شرحه على البخاري[١] «خلافًا لما تقوله المجسمة من أنه جسم لا كالأجسام واستدلوا على ذلك بهذه الآيات كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول وذلك كله باطل وكفر من متأوله» وفيه تكفير لمن يقول الله جسم لا كالأجسام.

١٦ - ومثل ذلك تمامًا قال سراج الدين ابن الملقن الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤هـ في كتابه «التوضيح»[٢]: «فإنه يكفر من يقول عن الله جسم لا كالأجسام».

١٧ - قال القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي المتوفى سنة ٤٢٢ هجرية في شرحه على عقيدة مالك الصغير[٣]: «ولا يجوز أن يثبت له كيفية لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء ولا سألته الصحابة عنه ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيّز والافتقار إلى الأماكن وذلك يؤول إلى التجسيم وإلى قِدم الأجسام وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام».

١٨ - ونقل عبد الرحمن الجزيري في كتابه «الفقه على المذاهب الأربعة»[٤] في تكفير المجسم، يعني أنّ المجسم كافر في المذاهب الأربعة يعني بالإجماع.

١٩ - قال عبد القاهر البغدادي في كتابه «أصول الدين»: «المشبهة مجسمة والمجسمة كفار» انتهى.

---

١) شرح البخاري (١٠/ ٤٣٢).

٢) التوضيح (٣٣/ ٢٥٦).

٣) عقيدة مالك الصغير (ص/ ٢٨).

٤) الفقه على المذاهب الأربعة (٥/ ٣٩٦).

٢٠- وقال أبو منصور البغدادي في تفسير «الأسماء والصفات»[(١)]: «وأما أصحابنا فإن شيخنا أبا الحسن الأشعري وأكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل السنة والجماعة قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرًا أو أدته إلى كفر كقول من يزعم أن معبوده صورة أو له حد أو نهاية، أو يجوز عليه الحركة والسكون أو أنه روح ينتقل في الأجساد، وأنه يجوز عليه الفناء أو على بعضه، أو قال إنه ذو أبعاض وأجزاء» اهـ.

٢١- قال النووي في «المجموع»[(٢)]: «قد ذكرنا أن من يكفر ببدعته لا تصح الصلاة وراءه ومن لا يكفر تصح فممن يكفر من يجسم» اهـ. وقد قال تقي الدين الحصني الشافعي في كتابه «كفاية الأخيار»[(٣)]: «إلا أن النووي جزم في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة، قلتُ وهو الصواب الذي لا محيد عنه، إذ فيه مخالفة صريح القرءان، قاتل الله المجسمة والمعطلة ما أجرأهم على مخالفة مَن ليس كمثله شيء». اهـ.

٢٢- وقال الشيخ أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي الشافعي (٤٠٣هـ) وذلك في «المنهاج» في «شعب الإيمان» ما نصه[(٤)]: «وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه - تعالى - ليس بجوهر ولا عرض، فلأن قومًا زاغوا عن الحق فوصفوا البارئ جل ثناؤه ببعض صفات المحدثين، فمنهم من قال: إنه جوهر، ومنهم من قال: إنه جسم، ومنهم من أجاز أن يكون على العرش كما يكون الملك على سريره، وكان ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك. فإذا أثبت المثبت أنه ليس كمثله شيء، وجماع ذلك أنه ليس بجوهر ولا عرض فقد انتفى التشبيه،

---

١) الأسماء والصفات (ص/ ١٨٨).

٢) المجموع (٤/ ٢٥٣).

٣) كفاية الأخيار (٢/ ٣٨٢).

٤) شعب الإيمان (١/ ١٨٤).

لأنه لو كان جوهرًا أو عرضًا لجاز عليه ما يجوز على سائر الجواهر والاعراض، ولأنه إذا لم يكن جوهرًا ولا عرضًا لم يجز عليه ما يجوز على الجواهر من حيث إنها جواهر كالتآلف والتجسم وشغل الأمكنة والحركة والسكون، ولا ما يجوز على الأعراض من حيث إنها أعراض كالحدوث وعدم البقاء» اهـ.

٢٣- قال البغدادي في «الفَرق بين الفِرق»[١]: وإنما تبرؤوا - أي أهل السنة - من أهل الملل الخارجة عن الإسلام ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام كالقدرية والمرجئة والرافضة والخوارج والجهمية والنجارية والمجسمة.

٢٤- في الإرشاد لإمام الحرمين الجويني[٢] قوله: «إن كل أصل قاد إلى تقدير الإلـه أو تبعيضه فهو كفر صراح». اهـ.

٢٥- يقول الإمام المدقق البحر العلامة ابن الجوزي في كتابه «المدهش» ما نصه[٣]: «وإنما تضرب الأمثال لمن له أمثال وكيف والكيف في حق الله تعالى محال أن تتخيله الأوهام وكيف تحده العقول. ويقول في الكتاب نفسه: ما عرفه من كيفه ولا وحده من مثله ولا عبده من شبهه، المشبه والمعطل أعمى» اهـ.

٢٦- قال ابن الجوزي في «صيد الخاطر»[٤]: «ومن رُزق التوفيق فليحضر قلبه لما أقول: اعلم أن ذاته سبحانه لا يُشبه الذوات، وصفاته ليست كالصفات، وأفعاله لا تقاس بأفعال الخلق». ثم قال: «فإياك إياك أن تقيس شيئًا من أفعاله على أفعال الخلق، أو شيئًا من صفاته أو ذاته سبحانه وتعالى فإنك إن حفظت هذا سلمت من التشبيه الذي وقع فيه من رأى الاستواء اعتمادًا، والنزول نقلة، ونجوت من الاعتراض الذي أخرج قومًا إلى الكفر حتى طعنوا في الحكمة». اهـ.

---

١) الفَرق بين الفِرق (ص٣٦١، دار المعرفة).

٢) الإرشاد (مكتبة الخانجي مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٩ هـ ص٤٠).

٣) المدهش (دار الكتب العلمية ص١٣٧-١٣٨).

٤) صيد الخاطر (دار ابن زيدون الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦).

٢٧- قال الجويني في البرهان في «أصول الفقه» ما نصه[١]: «وكم للحشوية المشبهة من خبط يناقض حقيقة التوحيد وشفاء الغليل في ذلك يظهر في باب التأويلات إن شاء الله عز وجل» اهـ.

٢٨- قال الغزالي في كتابه «إلجام العوام عن علم الكلام» ما نصه: «الوظيفة الأولى: التقديس ومعناه أنه إذا سمع اليد والإصبع وقوله ﷺ إن الله خمر طينة ءادم بيده وإن قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمـن، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق لمعنيين أحدهما هو الموضع الأصلي وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة أعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يلج بحيث هو إلا بأن ينتحي عن ذلك المكان، وقد يستعار هذا اللفظ أعني اليد لمعنى ءاخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلًا كما يقال: البلدة في يد الأمير فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلًا فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعًا ويقينًا أن الرسول ﷺ لم يرد بذلك جسمًا هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك في حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم فإن كل جسم مخلوق، وعبدة المخلوق كفروا وعبادة الصنم كانت كفرًا لأنه مخلوق، وكان مخلوقًا لأنه جسم فمن عبد جسمًا فهو كافر بإجماع الأمة السلف منهم والخلف» اهـ.

٢٩- قال السيوطي في «الأشباه والنظائر» في كتاب «الردة» ما نصه[٢]: قاعدة: قال الشافعي: لا يكفر أحد من أهل القبلة واستثنى من ذلك: المجسم ومنكر علم الجزئيات وقال بعضهم: المبتدعة أقسام: الأول: ما نكفره قطعًا كقاذف عائشة رضي الله عنها ومنكر علم الجزئيات وحشر الأجساد والمجسمة والقائل بقدم العالم» اهـ.

---

١) كتاب البرهان في أصول الفقه (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٨هـ الجزء الأول ص١٥١).

٢) كتاب الأشباه والنظائر: باب الردة ص٤٨٨.

٣٠- قال الأسفراييني أبو المظفر في كتابه «التبصير في الدين» بعد أن ذكر بعض أقوال المجسمة الهشامية ما نصه[١]: «والعقل بأوّل وهلة يعلم أن من كانت هذه مقالته لم يكن له في الإسلام حظ» اهـ، ولكن المداهن يقول «بل هناك خلاف»!

وقال: «وأما الهشامية فإنهم أفصحوا عن التشبيه بما هو كفر محض باتفاق جميع المسلمين وهم الأصل في التشبيه وإنما أخذوا تشبيههم من اليهود حين نسبوا إليه الولد وقالوا عزير ابن الله وأثبتوا له المكان والحد والنهاية والمجيء والذهاب تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا» اهـ.

٣١- قال القرطبي المالكي في المجسمة في تفسيره[٢]: «الصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور ويستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما يُفعل بمن ارتد».

٣٢- قال الشيخ محمد بن أحمد عليش المالكي ١٢٩٩هـ عند ذكر ما يوقع في الكفر والعياذ بالله ما نصه[٣]: «وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه، فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدث» اهـ.

٣٣- يقول الولي الصالح بلا خلاف الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه: «صونوا عقائدكم من التمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنة، فإن ذلك من أصول الكفر» اهـ.

٣٤- قال الإمام المتولي الشافعي وهو من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، كما نقل عنه النووي في «روضة الطالبين» ما نصه[٤]: «من اعتقد قِدم

---

١) التبصير في الدين (عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ص٤٠-٤١).

٢) تفسير القرطبي (٤/ ١٤).

٣)

٤) روضة الطالبين، الجزء العاشر، المسمى المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ص٦٤.

العالم، أو حدوث الصانع، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع ككونه عالمًا وقادرًا، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان، أو أثبت له الاتصال والانفصال كان كافرًا» اهـ.

٣٥- قال الشيخ محمود بن محمد خطاب السبكي في كتابه «إتحاف الكائنات» ما نصه[١]: «فمن قال إن المراد به الجلوس فقد خالف السلف والخلف وخرق الإجماع وكفر بالله تعالى وحبط كل عمله» اهـ، ذكر ذلك أثناء كلامه عن الذي يعتقد أن الله يجلس على عرشه.

٣٦- قال الإمام أبو سعيد المتولي الشافعي الأشعري في كتابه «الغنية في أصول الدين» ما نصه[٢]: «والغرض من هذا الفصل نفي الحاجة إلى المحل والجهة خلافًا للكرامية والحشوية والمشبهة الذين قالوا إن لله جهة فوق.

وأطلق بعضهم القول بأنه جالس على العرش مستقر عليه تعالى الله عن قولهم.

والدليل على أنه مستغن عن المحل أنه لو افتقر إلى المحل لزم أن يكون المحل قديمًا لأنه - أي الله - قديم، أو يكون - أي الله على زعمهم - حادثًا كما أن المحل حادث، وكلاهما كفر.

والدليل عليه أنه لو كان على العرش كما زعموا لكان لا يخلو إما أن يكون مثل العرش أو أصغر منه أو أكبر، وفي جميع ذلك إثبات التقدير والحد والنهاية وهو كفر.

٣٧- قال الملا علي القاري الحنفي في كتابه «الرد على القائلين بوحدة الوجود»

---

١) إتحاف الكائنات، المسماة مطبعة الاستقامة، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ

٢) الغنية في أصول الدين، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص٧٣-٧٤.

ما نصه[1]: «قال الإمام الرازي إن المجسم ما عبد الله قط لأنه يعبد ما تصوره في وهمه من الصورة والله تعالى منزه عن ذلك» اهـ.

٣٨- وأقدم من هؤلاء جميعهم الإمام الأشعري أبو الحسن وهو شافعي المذهب، قال رحمه الله تعالى في كتابه «النوادر» كما نقل عنه البياضي الحنفي في كتابه «إشارات المرام من عبارات الإمام»[2]: «من قال إن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به» اهـ.

٣٩- قال ابن جهبل الشافعي وهو أشعري ما نصه: «وهذا ينظم من كفره مجمع عليه ومن كفرناه من أهل القبلة كالقائلين بخلق القرءان وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها ومن لا يؤمن بالقدر. وكذا من يعتقد بأن الله جالس على العرش كما حكاه القاضي حسين هنا عن نص الشافعي» اهـ.

٤٠- قال الحافظ الفقيه اللغوي مرتضى الزبيدي: «من جعل الله تعالى مقدّرًا بمقدار كفر».

٤١- وقال النابلسي: «من زعم أن الله يسكن السماء، أو أنه جسم قاعد فوق العرش فهو كافر» اهـ.

٤٢- قال الرازي في تفسيره[3]: «أما الإيمان بوجوده، فهو أن يعلم أن وراء المتحيزات موجودًا خالقًا لها، وعلى هذا التقدير فالمجسم لا يكون مقرًا بوجود الإلـه تعالى لأنه لا يثبت ما وراء المتحيزات شيئًا ءاخر فيكون اختلافه معنا في إثبات ذات الله تعالى أما الفلاسفة والمعتزلة فإنهم مقرون بإثبات موجود سوى

---

١) الرد على القائلين بوحدة الوجود (دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ص٢٣).

٢) إشارات المرام من عبارات الإمام (للبياضي الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ص١٦٨).

٣) تفسير الرازي «التفسير الكبير» (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١١هـ، المجلد الرابع الجزء٧ ص١١٣-١١٤).

المتحيزات مُوجد لها، فيكون الخلاف معهم لا في الذات بل في الصفات» اهـ.

وقال أيضًا[1]: «وأقول: أما قوله: المجسمة قد افتروا على الله الكذب، فهو حق. وأما قوله: إن هذا افتراء على الله في صفاته، فليس بصحيح. لأن كون الذات جسمًا ومتحيزًا ليس بصفة، بل هو نفس الذات المخصوصة، فمن زعم أن إلـه العالم ليس بجسم، كان معناه أنه يقول: جميع الأجسام والمتحيزات محدثة، ولها بأسرها خالق هو موجود ليس بمتحيز، والمجسم ينفي هذه الذات، فكان الخلاف بين الموحد والمجسم ليس في الصفة بل في نفس الذات، لأن الموحد يثبت هذه الذات والمجسم ينفيها» اهـ.

وقال: «والجواب: أن الدليل على أن من قال إن الإلـه جسم فهو منكر للإلـه تعالى، وذلك لأن إلـه العالم موجود ليس بجسم ولا حال في الجسم، فإذا أنكر المجسم هذا الموجود فقد أنكر ذات الإلـه تعالى، فالخلاف بين المجسم والموحد ليس في الصفة، بل في الذات، فصح في المجسم أنه لا يؤمن بالله أما المسائل التي حكيتموها فهي اختلافات في الصفة، فظهر الفرق. وأما إلزام مذهب الحلولية والحروفية، فنحن نكفرهم قطعًا، فإنه تعالى كفَّر النصارى بسبب أنهم اعتقدوا حلول كلمة (الله) في عيسى وهؤلاء اعتقدوا حلول كلمة (الله) في ألسنة جميع من قرأ القرءان، وفي جميع الأجسام التي كُتب فيها القرءان، فإذا كان القول بالحلول في حق الذات الواحدة يوجب التكفير فلأن يكون القول بالحلول في حق جميع الأشخاص والأجسام موجبًا للقول بالتكفير كان أولى». اهـ.

٤٣- قال الباقلاني في الإنصاف[2]: «فإن قالوا: أليس تقولون إن كلام الله مسموع بحاسة الآذان على الحقيقة؟ قلنا: بلى. فإن قالوا: فليس يجوز أن يكون مسموعًا على الحقيقة إلا ما كان صوتًا أو حرفًا.

---

١) تفسير الرازي «التفسير الكبير» (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١١هـ، المجلد السابع، الجزء١٣ ص٦٩ / والمجلد الثامن، الجزء١٦ ص٢٤).

٢) الإنصاف (ص/ ١٩١).

فالجواب: أن هذا جهل عظيم، وذلك أن أهل السنة والجماعة قد أجمعوا على أن الله تعالى يُرى بالأبصار على الحقيقة، ولا يجوز أن يرى على الحقيقة إلا ما كان جسمًا وجوهرًا وعرضًا. أفتقولون: إن الله تعالى جسم، وجوهر، وعرض؟ فإن قالوا: نعم.. فقد أقروا بصريح الكفر للتشبيه، وإن قالوا: يُرى وليس بجسم، ولا جوهر ولا عرض ولا يُشْبِهُ شيئًا من المرئيات. قلنا: فكذلك كلامه قديم ليس بمخلوق ومسموع على الحقيقة، وليس بحروف ولا أصوات، ولا يُشَبَّه بشيء من المسموعات، فكما أنه يُرى على الحقيقة ولا تكييف كذلك كلامه يُسمَعُ ولا تكييف لكلماته. فاتقوا الله وقفوا عند حدود الشرع، ولا تكونوا ممن قال فيهم: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٢٩﴾﴾. وتمسكوا بقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ اهـ.

٤٤- قال الفقيه المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه «نجم المهتدي» ما نصه: «والذي يعبد جسمًا على عرش كبير ويجعل جسمه كقبر أبي قبيس سبعة أشبار بشبره كما حكي عن هشام الرافضي أو كلامًا ءاخر تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم فقد عبد غير الله فهو كافر، وقال إن قسمًا من القائلين بالتحيز بالجهة أطلقوا الجسمية ومنعوا التأليف والتركيب وقالوا: «عنيت بكونه جسمًا وجوده وهؤلاء كفروا» اهـ.

٤٥- ويقول الحصني رحمه الله: «الكيف من صفات الحدث وكل ما كان من صفات الحدث فالله عز وجل منزه عنه فإثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة» اهـ.

٤٦- يقول إمام الحرمين رحمه الله في «العقيدة النظامية»: «فذهبت طوائف إلى وصف الرب بما يتقدس في جلاله عنه، من التحيز في جهة حتى انتهى غلاة إلى التشكيل والتمثيل تعالى الله عن قول الزائغين. والذي دعاهم إلى ذلك طلبهم ربهم من المحسوسات وما يتشكل في الأوهام ويتقدر في مجاري الوساوس، وخواطر الهواجس، وهذا حيد بالكلية عن صفات الإلـهية، وأي فرق بين هؤلاء وبين من يعبد بعض الأجرام العلوية» اهـ.

٤٧- قال ابن حجر في الفتح[1]: «واستدل به أبو علي الفارسي في «التذكرة» على تكفير المشبهة فحمل الحديث عليهم وأنهم المراد بقوله المصورون أي الذين يعتقدون أن لله صورة. وتعقّب بالحديث الذي بعده في الباب بلفظ: «إن الذين يصنعون هذه الصورة يعذبون» وبحديث عائشة الذي بعد بابين بلفظ: «إنّ أصحاب هذه الصور يعذبون» وغير ذلك، ولو سَلِمَ له استدلاله لم يرد عليه الإشكال المقدم ذكره» اهـ.

وقال: «وأما أهل السنّة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل، ومن ثم قال الجنيد فيما حكاه أبو القاسم القشيري «التوحيد إفراد القديم من المحدث» وقال أبو القاسم التميمي في كتاب «الحُجّة»: التوحيد مصدر وحّد يُوحِّد، ومعنى وحّدت الله اعتقدته منفردًا بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيه، وقيل معنى وحدته علمته واحدًا، وقيل: سلبت عنه الكيفيّة والكميّة فهو واحد في ذاته لا انقسام له، وفي صفاته لا شبيه له وفي إلهيته وملكه وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره» اهـ.

فالمجسم إذن لم يتحقق التوحيد عنده.

٤٨- وقد نقل القاضي أبو علي المحسن بن علي بن محمد التنوخي المتوفى سنة ٣٤٨ للهجرة في «نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة»[2] تكفير من يقولها وأن هذا تجسيم وأقرّ ذلك. وهذه عبارته: «حضرت مجلس أبي محمد المهلبي، وكانت العامة ببغداد قد هاجت في أيام وزارته وعظمت الفتنة وقبض على جماعة من العيارين وحملة السكاكين وجعلهم في زوارق مطبقة وحملهم إلى بيروذ وحبسهم هناك. فاستهانوا بالقصة وكثّف أمرهم وكثر كلام القصاص في الجوامع ورؤساء الصوفية فخاف من تجديد الفتنة، فقبض على خلق منهم وحبسهم وأحضر أبا

---

١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، الجزء العاشر ص٣٩٧).

٢) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (٢/ ١٥٣ - ١٥٤) طبع دار الكتب العلمية.

السائب قاضي القضاة إذ ذاك، وجماعة من القضاة والشهود، والفقهاء وكنت فيهم لمناظرتهم، وأصحاب الشرط نأمن مضرتهم إذا قامت الحجج عليهم.

فاتفق أن بدئ برجل من رؤساء الصوفية يعرف بأبي إسحاق بن ثابت ينزل بباب الشام أحد الربانيين عند أصحابه، فقال له: بلغني أنك تقول في دعائك يا واحدي بالتحقيق يا جاري اللصيق» فمن لا يعلم بأن الله لا يجوز أن يوصف بأنه لصيق على الحقيقة فهو كافر لأن الملاصقة من صفات الأجسام، ومن جعل الله جسمًا كفر فمن يكون محله في العلم هذا يتكلم على الناس!!

٤٩- يقول أبو المظفر الأسفراييني في «التبصير في الدين» عن المشبهة[١]: «ومن جملتهم الهشامية وهم أتباع هشام بن سالم الجواليقي الذي كان يزعم أن معبوده على صورة إنسان ولكن نصفه الأسفل مصمت ونصفه الأعلى مجوف وله شعر أسود على رأسه وأن قلبه منبع بالحكمة نبع الماء من العيون.

ومن جملتهم اليونسية أتباع يونس بن عبد الرحمـن القمي الذي كان يقول حملة عرش الرحمـن يحملونه وإن كان هو أقوى منهم كما أن رجل الكركي تحمل بدنه وإن كان بدنه أقوى من رجله. وداود الجواربي من جملة المشبهة يثبت لمعبوده جميع أعضاء الإنسان وكان يقول أعفوني عن الفرج واللحية والكرامية من جملة المشبهة لقولهم بأنه جسم وله حد ونهاية وأنه محل الحوادث وأنه مماس للعرش ملاق له فهؤلاء كلهم مشبهة ذاته بالذوات وأما مشبهة الصفات فهم المعتزلة البصرية الذين أثبتوا إرادة حادثة كإرادات الإنسان قالوا إنها من جنس إرادتهم وشبهوا كلامه بكلام الخلق وقالوا إنه عرض حال في جسم وكذلك الكرامية شبهوا في الصفات فقالوا إن إرادته وقوله عرض حادث من جنس كلام الخلق وإرادتهم». اهـ.

٥٠- قال الملا علي القاري في كتابه «الرد على القائلين بوحدة الوجود»: فالمعطل يعبد عدما والمشبه يعبد صنمًا».

---

١) التبصير في الدين (عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ص١٢٠-١٢١).

٥١- قال البغدادي في «الفرق بين الفرق»[1]: «والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرين بحدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه وصفاته وعدله وحكمته ونَفْي التشبيه عنه» اهـ. أي أن من كان على عقيدة أهل السنة مجتنبًا ما يناقضها فهو من المسلمين.

٥٢- قال عبد القاهر البغدادي رحمه الله تعالى في «أصول الدين»[2] «المسألة الحادية عشرة من هذا الفصل في حكم المجسمة والمشبهة كل من شبه ربه بصورة الإنسان من البيانية والمغيرية والجواربية والهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي فإنما يعبد إنسانًا مثله ويكون حكمه في الذبيحة والنكاح كحكم عبدة الأوثان فيها وكذلك من زعم أن بعض الناس إلـه أو ادعى أن لله روحًا وأنها حلت فيه على مذهب الحلولية كما قالته الخطابية في جعفر الصادق وكما قالته الزرارية في أبي مسلم صاحب دعوة بني العباس وكما قالته المبيضة في المقنع فهو عابد وثن وأما مجسمة خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم إن الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفل ومنها يماس عرشه ولقوله بأن الله تعالى محل للحوادث وإنما يرى الشيء برؤية تحدث فيه ويدرك ما يسمعه بإدراك يحدث تعالى الله عما يصفون» اهـ.

٥٣- وقال نعيم بن حماد أحد شيوخ البخاري وهو صدوق «من شبه الله تعالى بخلقه كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر».

٥٤- وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في تفسيره عند قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ يُغۡشِى ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾: «ومن اعتقد أن وصف الله تعالى يشابه صفات الخلق فهو مشبه ملحد ضال» اهـ.

---

١) الفرق بين الفرق (دار المعرفة ص١٣).

٢) أصول الدين (ص٣٣٧ دار الآفاق الجديدة بيروت الطبعة الأولى).

٥٥- وفي الكتاب المسمى «اعتقاد أهل السنة» للالكائي[1]: «ذكره عبد الرحمـن قال ثنا إسماعيل بن أبي الحارث ثنا سويد بن سعيد قال ثنا علي بن عاصم قال تكلم داود الجواربي في التشبيه فاجتمع فيها أهل واسط منهم محمد بن يزيد وخالد الطحان وهشيم وغيرهم فأتوا الأمير وأخبروه بمقالته فأجمعوا على سفك دمه» اهـ.

٥٦- وفي كتاب اللالكائي: «ذكره عبد الرحمـن قال ثنا عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي قال قال نعيم بن حماد من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيها» اهـ.

٥٧- قال الشيخ محمود بن أحمد بن مسعود القونوي النسفي في كتابه «القلائد»[2] عند قول الطحاوي «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب» ما نصه: «إشارة إلى تكفيره بفساد اعتقاده كفساد اعتقاد المجسمة والمشبهة والقدرية ونحوهم» اهـ.

٥٨- وقد ذكر الفقيه يوسف الأردبيلي الشافعي[3] أن من أثبت لله الاتصال أو الانفصال فهو كافر.

٥٩- وقال ابن نجيم الحنفي في «البحر الرائق»[4] والشيخ نظام في «الفتاوى الهندية»[5] وهما من كتب الحنفية المشهورة «يكفر بإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان يكفر» اهـ.

---

١) اعتقاد أهل السنة (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، المجلد الأول ص٢٩٠).

٢) القلائد (ص/ ٢٠٠).

٣) الأنوار لأعمال الأبرار (٢/ ٤٨١).

٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٥/ ١٢٩) ابن نجيم الحنفي دار المعرفة الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ.

٥) الفتاوى الهندية (٢/ ٢٥٩) دار صادر ١٤١١هـ.

٦٠- وقال سيف السنة أبو المُعين النسفي في «تبصرة الأدلة»: «والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء، فيكون القول بإثبات المكان له ردًا لهذا النص المحكم - أي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الذي لا احتمال فيه لوجه ما سوى ظاهره. ورادّ النص كافر، عصمنا الله عن ذلك» اهـ.

٦١- قال أبو منصور البغدادي في تفسير «الأسماء والصفات» ما نصه[1]: «أجمع أصحابنا على أن الله عز وجل قديم أزلي وبأنه واحد لا شبيه له، وبأنه يجوز رؤيته وبأنه قادر على جميع المقدورات وعالم بجميع المعلومات وسميع بصير بجميع المسموعات والمبصرات، والجاهل بوجود علمه وقدرته وبقائه وسمعه وبصره وإرادته وكلامه، والجاهل بأن هذه صفات له أزلية ونعوت أبدية، والجاهل بشيء يلزمه أن يعلمه من صفات ربه القائمة به، والجاهل بنوع من أحكام عدله في جميع أفعاله، والجاهل بنفوذ قضائه ومشيئته في كل مراده ونحو ذلك جاهل بالله عز وجل غير صحيح إيمانه به» اهـ.

ثم قال «إن أصحابنا أكفروا أهل البدع في صفات البارئ عز وجل بإجماع الأمة وعلى إكفار من أنكر النبوات أو شك في عقائد الأنبياء، فما كان شكه في صفة من صفات بعض الناس يورثه الكفر فشكه في صفة لازمة لله تعالى أو جهله بها أولى بأن يوجب تكفيره» اهـ.

٦٢- وقد قال الإمام مالك رضي الله عنه في أهل الأهواء كلهم: «أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا» روى ذلك الحافظ المجتهد المطلق محمد بن المنذر في كتابه «الإشراف»[2] ومعناه أنهم كفار وهم المجسمة والجهمية والخطابية والقدرية القائلين بخلق الأفعال وبخلق القرءان على معنى أن الله ليس له كلام إلا ما يخلقه في غيره فجعلوا القرءان مما يخلقه في غيره.

---

١) تفسير الأسماء والصفات (ق/ ١٨٧).

٢) الإشراف (٣- ٢٦٠).

٦٣-قال البياضي بعد أن ذكر أصنافا من المشبهة المجسمة وذكر شيئًا من أقوالهم وكل ذلك كفر وجهل بالرب ونسبة للنقص الصريح إليه تعالى عن ذلك علوًا كبيرا. اهـ.

٦٤- وقال البياضي قبل هذا فيمن قال بعدم إكفار من قال إنه تعالى جسم لا كالأجسام، ذهب إليه محمد بن الهَيْصَم وبعض الحنابلة وإليه أشار بعدم التعرّض له في المقام هو مبتدع في إطلاق الجسم وليس بكافر لرفعه إيهام النقصان بقوله لا كالأجسام وقيل يكفر بمجرد الإطلاق كما في باب الإمامة من فتح القدير. انتهى وهذا هو الصحيح لأن الأول لا معنى له بل هو من باب جمع النقيضين.

٦٥- جاء في الكتاب المسمى «تاريخ الإسلام» للذهبي: «عبيد الله بن المحدث عبد الله بن الحسين البصري، القاضي أبو القاسم المروزي قاضي نسف، قال المستغفري: كان صلب المذهب، لما دخل سبكتكين صاحب غزنة إلى بلخ، دعا فقهاءها إلى مناظرة الكرامية، وكان منهم القاضي عبيد الله، وهو يومئذ على قضاء بلخ، فقال سبكتكين: ما تقولون في هؤلاء الزهاد الأولياء، يعني الكرامية؟ فقال القاضي: هؤلاء كفار. فقال: ما تقولون فيَّ إن كنتُ أعتقد مذهبهم؟ فقال: قولنا فيك كقولنا فيهم، فقام وضربهم بطبرزين حتى أدماهم، وشبح القاضي، وقيدهم وحبسهم، ثم خاف الملامة فأطلقهم، وتوفي القاضي سنة ثمان وثمانين» اهـ.

٦٦- جاء في شرح مسلم للنووي: قال القاضي عياض: «هذا يدل على أنهم ليسوا بعارفين الله تعالى، وهو مذهب حذاق المتكلمين في اليهود والنصارى أنهم غير عارفين الله تعالى؛ وإن كانوا يَدَّعون عبادته (لأن اليهود والنصارى لا يعبدون الله إلا بعد معرفة المعبود وكيف تصح لهم معرفة المعبود وهم ينسبون له الولد)، ويظهرون معرفته لدلالة السمع عندهم على هذا، وإن كان العقل لا يمنع أن يعرف الله تعالى من كذّب رسولا. قال القاضي عياض رحمه الله: ما عرف الله تعالى من شبهه وجسمه من اليهود، أو أجاز عليه البداء، أو أضاف إليه الولد منهم، أو أضاف إليه الصاحبة والولد، وأجاز الحلول عليه، والانتقال والامتزاج

من النصارى، أو وصفه بما لا يليق به، أو أضاف إليه الشريك والمعاند في خلقه من المجوس والثنوية فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله وإن سموه به إذ ليس موصوفًا بصفات الإلــه الواجبة له. فإذن ما عرفوا الله سبحانه».

٦٧- قال الزركشي في تفسير البحر المحيط[١]: «وارتكبوا ثلاثة أنواع من الكفر: التجسيم، لأن الولادة مختصة بالأجسام، وتفضيل جنسهم، حيث نسبوا أرفع الجنسين لهم وغيره لله تعالى؛ واستهانتهم بمن هو مكرم عند الله، حيث أنثوهم، وهم الملائكة» اهـ.

٦٨- قال إمام الحرمين الجويني في الإرشاد[٢]: «وكل أصل قاد إلى تقدير الإلــه أو تبعيضه فهو كفر صراح» إذ من المعلوم أن المحصور والمحدود قد أحاطت به المقادير والكيفيات وجاز عليه التبعيض.

٦٩- قال الشيخ حسن البنا في «مجموعة رسائل حسن البنا»[٣]: «فرقة أخذت بظواهرها كما هي فنسبت إلى الله وجها كوجوه الخلق ويدا أو ايدي كأيديهم وضحكا كضحكهم وهكذا حتى فرضوا الإله شيخا وبعضهم فرضه شابا وهؤلاء المجسمة المشبهة ليسوا من الإسلام في شئ وليس لقولهم نصيب من الصحة» اهـ. ويكفي في الرد عليهم قول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾. وقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾

٧٠- قال المفسّر عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي في كتابه «تفسير النسفي»[٤]: «ومن الإلحاد تسميته بالجسم والجوهر والعقل والعلة» اهـ.

---

١) تفسير البحر المحيط ( ).

٢) الإرشاد (ص/ ٤٠).

٣) (ص/ ٤١١ - ٤١٢) دار المؤسسة المسماة إسلامية - الطبعة الرابعة.

٤) تفسير النسفي (دار الكتاب العربي بيروت لبنان الجزء الثاني ص٨٧).

٧١- قال الإمام أبو بكر بن علي الرازي الحنفي في «شرح بدء الأمالي»[١]: «وقد ثبت قدمه فينتفي كونه جوهرا فلا يتمثل بأمثال في الفهم ولا يدخل كيفية وجوده الوهم خلافا للنصراني والمجوسي لأن الجوهر في اصطلاح المتكلمين اسم لما لا يتجزأ وهو واقع بجهة وقابل للكيفيات المتضادات والسكون ونحو ذلك والله تعالى غير متجزئ لأنه غير متحيز ولا موصوف بالكيفيات.

وكذلك الله تعالى ليس بجسم ولا عرض وهو خالق الاعراض والأجسام فلا يوصف بها لأن الجسم عند المتكلمين هو الأجزاء المركبة والله تعالى منزه عن وصف المركب.

وكذلك لا يوصف بالكل والبعض لأن الكل اسم جملة تركبت عن جوهر فصاعدا والله تعالى ليس بمتركب والفرق بين الجوهر والعرض فالجوهر ما يقوم بنفسه والعرض ما يقوم بغيره.

وقالت المشبهة والكرامية: هو جسم لا كالأجسام كما يقال هو شئ لا كالأشياء. قلنا: الله تعالى منزه عن الشبيه والنظير والجسم اسم لذات الصورة والله تعالى لا صورة له وهو خالق الصورة لقوله تعالى: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [سورة غافر] وقال[٢]: «تعالى الله عن أن يحويه مكان أو يحده زمان وهو لا في شئ ولا على شئ ولا من شئ فمن زعم هكذا فقد كفر لأنه لو كان في شئ لكان محصورا ولو كان على شئ لكان محمولا ولو كان من شئ لكان محدثا تعالى الله عن ذلك» اهـ.

٧٢- قال القاضي عبد الرحمن بن أحمد الإيجي في «شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي»[٣]: «المجتهد المبتدع إن كانت بدعته تتضمن كفرا كالمجسمة» اهـ.

---

١) شرح بدء الأمالي (دار الكتب العلمية ص١٦٠).

٢) (ص/ ٢٠٣).

٣) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي (دار الكتب العلمية ص١١٣).

٧٣- قال الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري في «كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي»[١]: «ومثل جهل المشبهة فإنهم قالوا بجواز حدوث صفات الله عز وجل وزوالها عنه مشبهين الله تعالى بخلقه في صفاته» وقال أيضا[٢]: «أو ممن ينتحل الإسلام يعني إذا غلا في هواه حتى كفر ولكنه ينتسب إلى الإسلام مع ذلك كغلاة الروافض والمجسمة» اهـ.

٧٤- قال أبو حامد بن مرزوق في «براءة الأشعريين من عقائد المخالفين»[٣]: «ذكر الحافظ ابن الأثير في «كامله» في حوادث تسعة عشر ومائة تحريق خالد بن عبد الله القسري عامل هشام بن عبد الملك على العراق للمغيرة بن سعيد وبيان، قال: وكان رأي المغيرة التجسيم» وقال: «وسرد ابن الأثير كثيرا من كفره» اهـ.

٧٥- قال الإمام محمد بن الحسن البدخشي في شرح البدخشي المسمى «منهاج العقول»[٤]: «أي أن يكون من المصلين صلاتنا الموحدين العادين أنفسهم من متابعي نبينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا يقبل خبر من لم يكن كذلك سواء علم من دينه الاحتراز عن الكذب أولا ولم يقل الإسلام كما هو مشهور لئلا يخرج كالمجسمة أي الكافر الموافق للقبلة» اهـ.

٧٦- قال الشيخ محمد عليش في «شرح منهج الجليل على مختصر العلامة خليل»[٥]: «وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدث ونفي صفات الألوهية عنه جل جلاله وعظم شأنه» اهـ.

---

١) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (دار الكتب العلمية الجزء الرابع ص ٤٦٧).

٢) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (ص/ ٤٦٩).

٣) براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (دار العلم دمشق الجزء الأول ص ٩).

٤) منهاج العقول (دار الكتب العلمية الجزء الثاني ص ٣٣٤).

٥) شرح منهج الجليل على مختصر العلامة خليل (دار الفكر الجزء التاسع ص ٢٠٦).

٧٧- قال السخاوي في «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»(١): «هذا كله في البدع غير المكفرة أما المكفرة وفي بعضها ما لا شك في التكفير فيه كمنكري العلم بالمعدوم القائلين ما يعلم الأشياء حتى يخلقها أو بالجزئيات والمجسمين تجسيما صريحا والقائلين بحلول الإلهية في علي أو غيره» اهـ. كالذي يقول الله جسم وإن قال لا كالأجسام.

٧٨- قال الإمام تقي الدين أبو بكر محمد الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد»(٢): «فالحاصل من كلام ابن حامد والقاضي وابن الزاغوني من التشبيه والصفات التي لا تليق بالله سبحانه وتعالى هي نزعة سامرية في التجسيم ونزعة يهودية في التشبيه» وقال(٣): «ومن المعلوم أن الاستواء إذا كان بمعنى الاستقرار والقعود لا بد فيه من مماسة والمماسة إنما تقع بين جسمين أو جرمين والقائل بهذا شبَّه وجسَّم وما أبقى في التجسيم والتشبيه بقية كما أبطل دلالة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى] وقال أيضا(٤): «وقال بعض أئمة الحنابلة المنزهين: من أثبت لله تعالى الصفات بمعنى المحسوس فما عنده من الإسلام خبر تقدس الله عز وجل عما يقولون علوا كبيرا» وقال(٥): «وقد بالغ في الكفر مَنْ أَلحَقَ صفة الحق بالخلق وأدرج نفسه في جريدة السامرة واليهود الذين هم أشد عداوة للذين آمنوا» اهـ.

٧٩- قال الأصفهاني في «شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول»(٦):

---

١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (دار الكتب العلمية الجزء الأول ص٣٦٤).

٢) دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (تعليق الكوثري دار الكتب العلمية ص٢٨٦).

٣) دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (ص/ ٢٨٩).

٤) دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (ص/ ٢٩٢).

٥) دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (ص/ ٢٩٤).

٦) شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول (المكتبة العصرية الجزء الثاني ص٣٩).

«لكن يخالف الجماعة في معتقد يتضمن الكفر كالمجسمة» اهـ.

٨٠- قال الإمام عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في «الفرق بين الفرق»[٧]: «وأما أهل الأهواء من الجارودية والنجارية والجهمية والأمامية الذين أكفروا خيار الصحابة والقدرية المعتزلة عن الحق والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبد الواحد والضرارية والمشبهة كلها والخوارج فإنا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ولا الصلاة خلفهم» اهـ.

٨١- قال الغزالي في «المستصفى من علم الأصول»[٨]: «أما إذا كفر ببدعته فعند ذلك لا يعتبر خلافه وإن كان يصلي إلى القبلة ويعتقد نفسه مسلما لأن الأمة ليست عبارة عن المصلين للقبلة بل عن المؤمنين وهو كافر وإن كان لا يدري أنه كافر نعم لو قال بالتشبيه والتجسيم كفرناه» اهـ.

٨٢- قال الإمام أبو زرعة العراقي في «النكت على المختصرات الثلاث»[٩]: «وفي شرح المذهب جزم بتكفير المجسمة ومنكري العلم بالجزئيات» اهـ.

٨٣- قال الشيخ محمد ياسين الفاداني في «بغية المشتاق في شرح اللمع لأبي اسحاق»[١٠]: «حتى من كان من لوازم بدعته أنه كافر عندنا وإن كان من أهل قبلتنا (كالمجسمة والمشبهة والحلولية)» اهـ.

٨٤- قال الدكتور عبد الرحمن كمال محمد في «علم أصول الدين وأثره في الفقه الاسلامي»[١١]: «أو كفر بها كالقائلين بخلق القرءان وبنفي القدر والمشبهة والمجسمة والجهمية» اهـ.

---

٧) الفرق بين الفرق (دار المعرفة ص ٣٥٧).

٨) المستصفى من علم الأصول (المكتبة العصرية الجزء الأول الطبعة الأولى ص٢٥٨).

٩) النكت على المختصرات الثلاث (دار المنهاج ص٣٤٣).

١٠) بغية المشتاق في شرح اللمع لأبي اسحاق (دار ابن كثير ص ٢٤٣).

١١) علم أصول الدين وأثره في الفقه الاسلامي (دار الكتب العلمية ص٥٩٨).

٨٥- قال الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الجزري في «معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول»[١]: «وإن كفرناه كالقائلين بالتجسيم» اهـ.

٨٦- قال الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي في «نهاية المراد في شرح هداية ابن عماد»[٢]: «وقال والدي رحمه الله فإن قال الله في السماء فإن قصد به حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر وإن أراد المكان يكفر وإن لم يكن له نية يكفر عند الأكثر كما في فصول العمادي وغيره لأنه ظاهر في التجسيم كما في البزارية» اهـ.

٨٧- قال الشيخ عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي في «التوضيح شرح الجامع الصحيح»[٣]: «خلافا لما تقوله المجسمة من أنه تعالى جسم لا كالأجسام وذلك كله باطل وكفر من متأوله» اهـ.

٨٨- قال ابن بطال في شرحه على البخاري[٤]: «خلافا لما تقوله المجسمة من أنه جسم لا كالأجسام واستدلوا على ذلك بهذه الآيات كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه واليدين ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث رسول الله وذلك كله باطل وكفر» اهـ.

٨٩- قال الشيخ أبو العباس نجم الدين أحمد بن محمد بن الرفعة في «كفاية النبيه شرح التنبيه»[٥]: «ومن كفرناه من أهل القبلة كالقائلين الله جالس على العرش» اهـ.

---

١) معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول (دار ابن حزم ص٤٢٥).

٢) نهاية المراد في شرح هداية ابن عماد (دار الجفان والجابي ص٥٧٤).

٣) التوضيح شرح الجامع الصحيح (طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر الجزء الثالث والثلاثون ص٢٥٦).

٤) (مكتبة الرشد الجزء العاشر ص ٤٣٢).

٥) كفاية النبيه شرح التنبيه (دار الكتب العلمية الجزء الرابع ص٢٤).

٩٠- قال الحافظ النووي في «المجموع شرح المهذب»[١]: «قد ذكرنا أن من يكفر ببدعته لا تصح الصلاة وراءه ومن لا يكفر تصح فمن يكفر من يجسم تجسيما صريحا» اهـ.

٩١- قال الشيخ مرتضى الزبيدي في «اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»[٢]: «والاقتداء بأهل الأهواء صحيحة إلا الجهمية والقدرية والروافض الغالية والخطابية ومن يقول بخلق القرءان والمشبهة ونحوهم ممن تكفره بدعته» اهـ.

٩٢- قال الشيخ عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي في «شرح عقيدة الإمام مالك الصغير»[٣]: «ولا يجوز أن يثبت له كيفية لأن الشرع لم يرد بذلك ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشئ ولا سألته الصحابة عنه ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن وذلك يؤول إلى التجسيم وإلى قدم الأجسام وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام» اهـ.

٩٣- قال الشيخ أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني قاضي السلطنة العثمانية صديق السلطان محمد الفاتح[٤]: «قوله: لا نكفر أحدا من أهل القبلة ولا نجوز الخروج على السلطان ونعتقد أن عذاب القبر وسؤال الملكين، أقول هذا كلام قد اشتهر بين الناس ونقل عن الأئمة مثل الشافعي وأبي حنيفة وليس على إطلاقه إذ المجسم كافر وإن صام وصلى» اهـ.

٩٤- قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن الحسين الأرموي في «الحاصل من

---

١) المجموع شرح المهذب (دار الفكر الجزء الرابع ص٢٥٣).

٢) اتحاف السادة المتقين بشرح احياء علوم الدين (دار الكتب العلمية الجزء الثالث ص ٢٩٣).

٣) شرح عقيدة الإمام مالك الصغير (دار الكتب العلمية ص٢٨).

٤) دار صادر (ص/ ٦٥٦).

المحصول في أصول الفقه»[1]: «الكافر الموافق للقبلة كالمجسمة» اهـ.

٩٥- قال الشيخ ابن الهمام الحنفي في «شرح فتح القدير على شرح الهداية شرح بداية المبتدي»[2] تكلم فيمن قال جسم كالأجسام أو جسم لا كالأجسام ثم قال: «وقيل يكفر بمجرد الإطلاق أيضا وهو حسن بل هو أولى بالتكفير» اهـ.

ونختم هذا الفصل ببيان دس وتحريف وتدليس وتلبيس المجسمة وكذبهم على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، إذ نقل العلماء عنه تكفيره لمن نسب لله المكان، أما المجسمة فحرفوا وغيروا المعنى وزعموا أن مراد الإمام أبي حنيفة على حسب أهوائهم التي هي إثبات المكان لله وتكفيرهم لمن ينزه الله عن المكان، في حين أنهم ألفوا كتابًا سمّوه «السنة» المنسوب كذبًا إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل، فيه يكفرون الإمام أبا حنيفة، فكيف يكفرونه هنا بينما يحرفون كلامه داسين عليه ومزورين ومستشهدين بتزويرهم وكذبهم على أبي حنيفة زورًا وبهتانًا؟!

قال الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الحنفي السمرقندي (٣٣٣هـ) في كتابه «شرح الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه[3]: «قال أبو حنيفة: (من قال لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض فقد كفر) لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له مكان فكان مشركًا. قال الله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ فإن قال (أقول بهذه الآية ولكن لا أدري أين العرش في السماء أم في الأرض) فقد كفر أيضًا، وهذا يرجع إلى المعنى الأول في الحقيقة لأنه إذا قال (لا أدري أن العرش في السماء أم في الأرض) فكأنه قال (لا أدري أن الله تعالى في السماء أم في الأرض) (أي جوز على الله أن يكون في جهة من الجهات وهو كفر)[4] اهـ.

١) الحاصل من المحصول في أصول الفقه (دار المدار الإسلامي الجزء الثالث ص٦٠).

٢) شرح فتح القدير على شرح الهداية شرح بداية المبتدي (دار الكتب العلمية الجزء الأول ص ٣٦٠).

٣) شرح الفقه الأكبر (طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر، ص٢٥).

٤) وكلام أبي الليث هذا، موجود في المخطوطة ص ٨١ في المكتبة السليمانية - اسطنبول - تركيا).

وقال الشيخ العز بن عبد السلام الشافعي (٦٦٠هـ) في كتابه «حل الرموز»، في بيان مراد أبي حنيفة ما نصه[١]: «وقال أبو حنيفة: «من قال لا أعرف الله أفي السماء هو أم في الأرض هو، فقد كفر»، لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا، ومن توهم أن للحق مكانًا فهومشبه» اهـ، وأيد ملا علي القاري كلام ابن عبد السلام كما في «غوث العباد ببيان الرشاد» بقوله[٢]: «ولا شك أن ابن عبد السلام من أجل العلماء وأوثقهم، فيجب الاعتماد على نقله لا على ما نقله شارح العقيدة الطحاوية (أي المجسم الذي تبع ابن تيمية وهو ابن أبي العز الحنفي الذي تستشهد المجسمة بكلامه) – مع أن أبا مطيع رجل وضاع عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد– هذا كلام العلامة ملا علي القاري. ومنه يعلم أمور: الأمر الأول: أن تلك المقالة ليست في الفقه الأكبر، وإنما نقلها عن أبي حنيفة ناقل، فيكون إسنادها إلى الفقه الأكبر كذبًا يراد به ترويج البدعة. الأمر الثاني: أن هذا الناقل مطعون فيه بأنه وضاع لا يحل الاعتماد عليه في نقل يبنى عليه حكم فرعي فضلا عن أصلي فالاعتماد عليه وحاله ما ذكر خيانة يريد الرجل بها أن يروج بدعته.

الأمر الثالث: أن هذا النقل صرح به إمام ثقة هو ابن عبد السلام بما يكذبه عن أبي حنيفة بالنقل الذي نقله عن هذا الإمام الأعظم رضي الله عنه، فاعتماد الكذاب وإغفال الثقة خيانة يراد بها تأييد بدعته وهي جرائم تكفي واحدة منها فقط لأن تسقط الرجل من عداد العدول العاديين لا أقول من عداد العلماء أو أكابر العلماء أو الأئمة المجتهدين، ويعظم الأمر إذا علمنا أن الخيانات الثلاث في نقل واحد وهو مما يرغم الناظر في كلام هذا الرجل على أن لا يثق بنقل واحد ينقله فإنه لا فرق بين نقل ونقل، فإذا ثبتت خيانته في هذا جاز أن تثبت في غيره وغيره» اهـ.

---

١) حل الرموز (الناشر المكتبة الأزهرية للتراث ص٧٥).

٢) غوث العباد ببيان الرشاد» للشيخ مصطفى أبو السيف الحمامي خطيب المسجد الزينبي سابقًا في القاهرة، طبع شركة بوغكول إنداة ص٩٩-١٠٠).

وقال المحدث محمد زاهد الكوثري في تعليقه على «الفقه الأبسط»[1]: «لم يذكر في المتن وجه كفره فبينه الشارح أبو الليث السمرقندي بقوله (لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له تعالى مكان فكان مشركًا). ويدل على ذلك ما سيجيء في المتن: قلت: أرأيت لو قيل أين الله، يقال له: كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيء يعني لا تتصور الأينية إلا في الحادث. ومما يدل على ذلك أيضًا قول الطحاوي في كتابه» بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله»: «ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية، تعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات. وهذا جلي واضح مستغن عن الإيضاح». ثم قال[2]: «قال أبو حنيفة: من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر، لأن الله تعالى قال ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾، فإن قال إنه على العرش استوى، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض، قال هو كافر لأنه أنكر كون العرش في السماء لأن العرش في أعلى عليين) ولا وجود لهذين التعليلين في رواية أبي الليث وغيرهما من أصحابنا كما سبق، على أنه ليس فيهما إثبات مكان له تعالى وإنما فيهما إثبات استوائه تعالى على العرش استواء يليق بجلاله كما هو معتقد أهل الحق، وأنى ذلك من إثبات الاستقرار المكاني له تعالى على العرش؟! وذلك القائل جوّز إثبات المكان له تعالى فأخذ يتحرى مكانًا له في السماء والأرض. وهذا جهل بالله وكفر به عند أبي حنيفة» اهـ.

وأما المجسمة فقد قالوا في دسِّهم وتحريفهم وكذبهم على الإمام أبي حنيفة، ما ذكره حبيبهم المجسم علي بن أبي العز الدمشقي الحنفي (٧٩٢هـ) في كتابه «شرح

---

١) الفقه الأبسط (لأبي حنيفة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ص٦٠٧).

٢) المصدر السابق (ص/ ٦٠٨).

العقيدة الطحاوية»[1] وعلى زعمهم بتحقيق عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بعد إيراده لقول الإمام أبي حنيفة، وما ذكره أيضًا شيخهم المجسم الألباني في كتابه «شرح العقيدة الطحاوية»[2]، حيث قالا: «وعرشه فوق سبع سماوات». ثم قالا: «لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء، فقد كفر. وزاد غيره: لأن الله في أعلى عليين، وهو يُدعى من أعلى لا من أسفل. ولا يُلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف من المعتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته» اهـ.

فانظر أخي المسلم، كيف أن المجسمة بقولهم «ولا يُلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة فقد انتسب إليه طوائف من المعتزلة»، كيف أنهم يُكفِّرون السمرقندي والعز بن عبد السلام وملا علي القاري لمخالفتهم المجسمة ولقولهم بقول أهل الحق الذي هو تكفير من يثبت الجهة لله أو يصفه بالجسمية.

والله تعالى فضح المجسمة المشبهة وبيّن دسَّهم وتدليسَهم وكذبَهم على الإمام أبي حنيفة من كتبهم وبأيديهم، فقد طبعت الوهابية كتاب «وصية الإمام أبي حنيفة النعمان» دار ابن حزم، تحقيق وتعليق أبي معاذ محمد بن عبد الحي عوينة، فيه وضعوا نسخة من المخطوطة (أ) ص١٧ للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، حيث يقول الحق: «ونقر بأن الله تعالى استوى على العرش من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه» اهـ. بينما في نفس الكتاب وبطباعتهم المنسوبة إلى المخطوطة، ص٣٩ يقولون: «واستقرَّ عليه»!!!

فيا لفضيحتهم، لاحظ تحريف المجسمة بأيديهم ومن كتبهم، على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

وقد نقل ملا علي القاري الحنفي في كتابه «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» الإجماع على تكفير من نسب لله المكان، بعد ذكر مذهب السلف

---

١) شرح العقيدة الطحاوية (مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ص٢٧٩).

٢) شرح العقيدة الطحاوية (دار الفكر العربي ص٢٦٢-٢٦٣).

والخلف، ما نصه[1]: «يعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر كالمجيء والصورة والشخص والرجل والقدم واليد والوجه والغضب والرحمة والاستواء على العرش والكون في السماء وغير ذلك مما يُفهمه ظاهرها لما يلزم عليه من محالات قطعية البطلان تستلزم أشياء يُحكم بكفرها بالإجماع، فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ عن ظاهره». ثم قال[2]: «بل قال جمع معهم – أي مع السلف – ومن الخلف أن معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقي وقال إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني» اهـ.

فيتبين مما تقدم أن عقيدة السلف والخلف من الصحابة ومن بعدهم كالأئمة الأربعة أن الله تعالى موجود بلا جهة ولا مكان ليس جسما ولا يتصف بصفات الجسم وأن من خالف في ذلك فهو كافر بالإجماع كما نقله ملا علي القاري وقد مرَّ آنفًا ويتبين أيضًا أنّ ما عليه الفقيه الشافعي العز بن عبد السلام تكفير من يثبت الجهة والمكان لله كما مرَّ من كتابه «حلُّ الرموز» فيما نقله عن أبي حنيفة وأكّده هو بقوله: «لأن من توهم أن للحق مكانًا فهو مشبه وهو موافق لقول أبي حنيفة أنه كافر ولقول السمرقندي أنه مشرك فلاحظ أيها المنصف إلى أقوالهم جميعًا في تسمية من ينسب لله المكان بالكافر والمشرك والمشبه وهذا يؤكد أن العز بن عبد السلام على ما نقله هو عن أبي حنيفة من تكفير مثبت الجهة لله تعالى ولا يجزم بما في بعض كتبه من عدم تكفير مثبت الجهة والجسمية لله فإنه مخالف لنصوص أئمة الاجتهاد الأربعة والإجماع الذي مرَّ نقله ونحن نبرئه من ذلك ونقول لعله دسّ عليه في كتبه كما دسَّ على الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتبه وعلى الشيخ محي الدين بن عربي قبلهما.

---

١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، الجزء الثاني ص١٣٦).

٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ص/ ١٣٧).

الصحيح الموافق لنصوص القرءان أن الكفار لا يرون الله في الآخرة بالمرة

ومما يُحذَر في كتاب البيجوري[1]، ما قاله بعد أن ذكر قول الله عز وجل عن الكفار ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [سورة المطففين]، قال: «وقيل: إنهم يرونه ثم يُحجبون». اهـ. وهو قول باطل لمخالفته لصريح نص الآية كما ترى فقد قال المفسر البغوي في تفسيره المسمى «معالم التنزيل» ما نصه[2]: «قال الحسين بن الفضل: كما حجبهم في الدنيا عن توحيده حجبهم في الآخرة عن رؤيته. وسئل مالك عن هذه الآية فقال: «حجب أعداءه فلم يروه». ثم قال: «وقال الشافعي رضي الله عنه: ثم أخبر أن الكفار مع كونهم محجوبين عن الله يدخلون النار». اهـ.

---

١) المصدر السابق (ص/ ١١٦).

٢) معالم التنزيل (دار المعرفة الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ، الجزء الرابع ص٤٦٠).

تحقيق في مسألة لازم المذهب

إنَّ مما يشكل على بعض الناس بسبب ما تردد على الأذهان من وجود خلاف في لازم المذهب هل هو مذهب أم ليس مذهبا، نعم إنَّ المسألة خلافية، فقد قال بعض: لازم المذهب مذهب، وقال بعض: لازم المذهب ليس مذهبا، ولكن لتتضح هذه المسألة نحتاج للإجابة عن ثلاثة أسئلة:

الأول: ما معنى لازم المذهب مذهب؟

الثاني: وأين محل الاتفاق ومحل الخلاف؟

الثالث: مَنْ مِنَ العلماء بيّن هذا التفصيل؟

فأما الأمر الأول: فهو فهم معنى قولهم: (لازم المذهب مذهب):

ولنقف على إيضاحها كلمة كلمة، وهي ثلاث كلمات، وبيانها كما يلي:

أولها لفظة لازم: وهو (في اللغة من الملازمة للشيء والدوام عليه، وهو أيضا الفصل في القضية، فكأنه من الأضداد)[1]، (والفِعل لَزِم يَلزم، والفاعل لازم والمفعولُ به ملزوم)[2]، وأنت تقول: (لازمُ الخبر احتمال الصدق والكذب)[3]، حيث يرد احتمال هذا وهذا على الخبر، (وكل شيء لازم شيئًا فقد استصحبه)[4].

وجاء في (تفسير قول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ۝٧٧﴾[5] أنه عنى به يومَ بدر، جاء أنه لوزم بين القتلى لِزامًا، وتأويله فسوف يكون تكذيبُكم لزامًا

---

١) النهاية في غريب الأثر (٤/ ٢٤٨).

٢) تهذيب اللغة (١٣/ ١٥٠).

٣) معجم مقاليد العلوم (ص/ ٩٤).

٤) تهذيب اللغة (٤/ ١٥٤)، والمصباح المنير (ص/ ١٢٧).

٥) سورة الفرقان: جزء من الآية ٧٧ .

يلزمكم، فلا تُعطَونَ التَّوبة وتلزمكم به العقوبة، فيدخل في هذا يومَ بَدر وغيره مما يلزمهم من العذاب.

وقال أَبو عُبَيدة: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ۝٧٧﴾ فَيصَلاً، وهو قريب مما مر، قال الهُذَليّ:

فإما يَنجُوَا من حَتْفِ أَرْضٍ فقد لقيَا حُتُوفهما لِزامَا

وتأويلُ هذا أن الحتْف إذا كان مقدَّرًا فهو لازم، إن نجا من حَتْفِ مكانٍ فإن الحتف وهو الهلاك أي الموت لزامًا واقع بهما في المآل، وشَرٌّ لازِب ولازم دائم، ولازم جاريته إذا عانقها ملازمة)[1].

أو تقول: (الملازمة لغة: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واللزوم والتلازم بمعناه.

واصطلاحا: كون الحكم مقتضيا لحكم آخر على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضروريا، كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل)[2]. ولا يخفى أن المقصود هنا هو فهم اللازم أي ما يلزم من اللفظ الذي تكلم به المتكلم، وأن (هذا الفهم إنّما يحصل بواسطة اللّفظ الدّال على الملزوم، لأنّ الذّهن ينتقل من اللّفظ إلى معناه ومن معناه إلى اللّزوم)[3].

فاللازم في المحصلة هو ما يتبع الشيء ويمتنع انفكاكه عنه، ولذلك قالوا: لازم المذهب مذهب.

---

١) بتصرف من تهذيب اللغة (١٣/ ١٥٠ - ١٥١).

٢) معجم مقاليد العلوم (ص/ ٧٨)، والتعاريف (ص/ ٦٧٥ - ٦٧٦)، والتعريفات (ص/ ٢٩٣ - ٢٩٤).

٣) بتصرف من البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٤٢٢).

وثانيها: لفظة المذهب:

في اللغة: (ذهب الذَّهابُ السَّيرُ والمرور، ذهب يَذهَب ذَهابًا وذُهوبًا فهو ذاهب وذَهُوب، والمَذهَبُ مصدر كالذَّهاب، وذَهَب به وأَذهَبَه غيره أَزالَه، وقالوا: ذَهبتُ الشَّامَ فعَدَّوهُ بغير حرف، وإن كان الشامُ ظرفًا مخصوصًا، شَبَّهوه بالمكان المُبهَم، إذ كان يقع عليه المكانُ والمَذهَبُ، والمَذهَب المُتَوَضَّأُ لأَنَّه يُذهَبُ إليه، وفي الحديث: أَنَّ النبي ﷺ «كان إذا أَراد الغائطَ أَبعَدَ في المَذهَب»[1] وهو مَفعَلٌ من الذَّهاب، والمَذهَبُ المُعتَقَد الذي يُذهَبُ إليه، ويقال: ذَهَبَ فُلانٌ مَذهَبًا حَسَنًا، وقولهم: به المُذْهِب، يَعنون الوَسوَسَة في الماء وكثرة استعماله في الوُضوء)[2].

فالمذهب لغة: يشمل (محل الذهاب وزمانه، والمصدر والاعتقاد والطريقة المتسعة، ثم استعمل فيما يصار إليه من الأحكام)[3].

ويقال: (المذهب الكلامي: وهو أن يورد حجة للمطلوب على طريق أهل الكلام، بأن يورد ملازمة، ويستثني عين الملزوم أو نقيض اللازم أو يورد قرينة من القرائن الاقترانيات لاستنتاج المطلوب، مثاله قوله تعالى: ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4] أي الفساد منتف فكذلك تعدد الإلهية منتفية، وقوله تعالى أيضًا: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾[5] أي الكوكب آفل، وربي ليس بآفل، ينتج من الثاني الكوكب ليس بربي)[6].

---

١) رواه ابن الجارود في المنتقى بلفظ «وكان إذا ذهب لحاجته أبعد في المذهب» (١/ ١٩)، (٢٧)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التباعد للخلاء.

٢) بتصرف من لسان العرب (١/ ٣٩٣ - ٣٩٤).

٣) التعاريف (ص/ ٦٤٦).

٤) سورة الأنبياء: جزء من الآية ٢٢ .

٥) سورة الأنعام: جزء من الآية ٧٦ .

٦) التعاريف (ص/ ٦٤٦ - ٦٤٧)، والتعريفات (ص/ ٢٦٥).

فيكون المعنى إجمالا: لازم المذهب مذهب أي أن ما يتبع المذهب أي القول الذي ذهب إليه الشخص يمتنع انفكاكه عنه، لأنه يُفهَم من قوله أو يمكن انفكاكه لوقوع الاحتمال في لفظه، على ما مر بيانه في المقدمة الثانية.

الثاني: فأين محل الاتفاق ومحل الخلاف؟

بعد أن ذكرنا معنى اللازم في لازم المذهب، وأن المقصود بلازم المذهب: ما يتبعه ولا ينفك عنه، يمكن القول: إن ثمة تفصيل يدخل المسألة، وهو أن اللازم قد يكون واضحًا بينًا وقد يكون خفيًا:

فاللازم البين الواضح هو الذي لا يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل.

وأما اللازم الخفي فهو الذي يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل.

فإذا في قولهم: لازم المذهب مذهب أو ليس مذهبا شيء لا بد من التنبيه عليه، وهو قيد لازم بالمعنى الذي بيناه قريبا، لينكشف الفرق ويتضح، وإلا فالإطلاق فيه لا يستقيم، إذ أن المتخاطبينِ يميزان حالة تخاطبهما وتحدثهما بأنه لا بد من فرق بين ما هو صريح من الكلام بحيث يفهم السامع المعنى بمجرد الإفصاح بالتصريح أو بالتضمين كما مر بيانه، وهو ما لا يقدر في العادة أن يتهرب الشخص من التزام لازمه الذي لا ينفك عنه معنى الكلام وإلا عدّوه كاذبا أو مذبذبا مترددا غير متزن، ولذلك وقع التمييز بين أهل العقل والفهم وبين غيرهم، وإذا كان الأمر كذلك فقد بقي ما يمكن أن يقع في أثناء الحديث ما يشكل أو يحتمل على السامع لأسباب منها: سبق اللسان أو الزلل، أو وقوع الاحتمال في الكلام لأن اللغة تسوغ أكثر من مقصود لبعض الكلمات، ولم يتضح من السياق، ومع ذلك يقع بعد ذلك التفاهم بسبب وضوح أو تقارب المفردات اللغوية التي يستعملها المتخاطبانِ، وهو ما يمكن التمثيل عليه بما يسمونه اليوم توصيات المؤتمرات حيث يقع الاتفاق على مضامين ومقاصد معلومة للمؤتمرين والمجتمعين، إلا أن وضع الصياغة النهائية هي ما تحتاج من أهل الاختصاص باللغة والخبرة والمعرفة

بالمصطلحات الحديثة التي تختلف باختلاف نوع تلك المؤتمرات من سياسية إلى طبية إلى هندسية إلى نقابية إلى غير ذلك، وبهذا المثال ربما يتضح الفارق بين اللازم وغير اللازم الذي يمكن أن يعبر عنه بعبارة أخرى بلفظ الصريح من الكلام الذي يفهم السامع لازمه ومعناه وبين غير الصريح من الكلام، وهو المحتمل الذي يحاول أحيانا بعض المتحدثين أن يناور به ليتخلص ربما من إجابة مباشرة يراد استخلاصها منه، وإذا تم بيان هذا التقريب فلنعد إلى بيان هذا الفارق بالآتي:

الأول: أن يقال: إن اللازم إن كان بينا أي صريحًا على ما سبق بيانه في المقدمة الثانية فلا بد أن يكون مذهبا لصاحبه، هذا إن كان يفهم ويعي ما يقول كما سبقت الإشارة إليه، (لأن الألفاظ قوالب المعاني وموضوعة لها، والمعاني إنما تؤخذ من الألفاظ وإلا لما ثبت كفر أحد ولا إيمانه، مع أن العلماء والعقلاء اجتمعوا على أن مذاهب الرجال إنما تعرف من كلامهم في كتبهم) أو أقوالهم، (وإلا فقد الأمن من كل شيء)[1].

(وصرف الكلام عن ظاهره وجواز تأويله وحمله على المجاز إنما يحكى إذا لم يصرح المتكلم أن مقصوده حقيقة الكلام، ولم يقم على إثباتها البرهان، فعند التصريح وإقامة الدليل على إثبات مفهومه الصريح يصير محكما في إفادة الحقيقة غير قابل للتأويل وحمله على المجاز، وذلك كتصريح الملاحدة الوجودية بأن الله تعالى هو الموجود المطلق المنبسط في الظاهر، ثم تلفيقهم المغالطة في صورة البرهان على إثباته، ثم تفريعهم عليه بأن كل من عبد الأصنام فقد عبد الله، وكل من ادعى الألوهية فهو صادق في دعواه، فلذلك بعدما صار محكما بالتصريح وإقامة الدليل لا يقبل التجوز والتأويل.

وبهذا يظهر لك بطلان ما يقوله الذابون عن هؤلاء الملاحدة أن ليس مراد الوجودية ما تفهمه العامة بل لهم تأويل لا يفهمه إلا الخاصة، انتهى.

---

١) مراحل السالكين لبهاء الدين الخزامي الصيادي (ص/ ٧٠)، وسبق هذه الكلمات قوله: «ولا تغتر أيها المحب بقول من يقول: إن هذه الكلمات من أمور القلب، فذلك جهل أو عناد» اهـ.

وقولهم: «لعل له تأويلا» عين الفساد في الدين أن يتكلم شخص بكلام هو كفر وإلحاد في ملة الإسلام، ويرغب فيه ويدعو إليه، ثم يقال لعل له تأويلا عند أهل الباطن، وهل باطن دين الإسلام يخالف ظاهره؟!

فإن قالوا: كلاهما حق، يقال لهم: هذا مخالف لقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾[1]، وأيضا مخالف لإجماع المسلمين أن الحق واحد في الاعتقاديات التي يكفر مخالف الحق فيها)[2].

وقد مر معنا أن الصريح من الألفاظ لا يؤول، بل مدار الحكم فيه على الأفهام لا على القصود والنيات. ولا يخفى ما في أصول الفقه من البيان أن الأصل في الكلام الحقيقة، وأن النص القطعي لا مجال فيه للاجتهاد فهو ليس كالمحتمل. ولا يخفى ما في الفقه من مثال واضح كما في ألفاظ الطلاق والعتاق الصريحة التي لا تحتاج إلى نية في مقابل ألفاظ الكناية التي تحتاج إلى نية من القائل، وإلا لم يقع الطلاق ولا العتاق، ثم لو جاز تأويل كل لفظ لجاز تأويل كلام اليهود في قولهم عزير ابن الله وهو كفر صريح كما لا يخفى.

وهكذا فيما نحن بصدده فإن العبرة في الألفاظ الصريحة بفهم الشخص لا بقصده، وقد رد بعض المعاصرين وهو الشيخ محمد الحامد الحموي على من حملوا سورة الفيل بأن هلاك القوم كان بمرض الجدري لا بالحجارة التي رمتهم بها الطيور كما هو معلوم عند أصغر الطلاب وأقربهم عهدا بالقراءة، فحكم بكفرهم، فسئل: ألا ينفع هذا المتأول تأويله ويخرجه من الكفر؟ فكان مما قاله: «التأويل إنما ينفع في مواضع احتمال اللفظ لمعان عديدة، وهجران الحقيقة إلى المجاز في الكلام لا يصح إلا إذا قامت القرائن المانعة من إرادة الحقيقة، وكانت تلك القرائن

---

١) سورة يونس: جزء من الآية: ٣٢ .

٢)ـ نقلها الشيخ بهاء الدين الصيادي في المصدر السابق (ص/ ٧٠ – ٧١).

قطعية، ولا بد أيضًا من مناسبة بين المعنى المنتقَل منه والمعنى المنتقَل إليه»[1] اهـ.

وعقّب الحافظ السبكي في السيف الصقيل على كلمة ينقلها عن ابن قيم الجوزية تلميذ ابن تيمية الحراني، وعبارته: «قال (ابن القيم): «وقضى -يعني جهما- وشيعته الذين هم الأشعرية بزعمه بأن الله كان معطلا، والفعل ممتنع بلا إمكان ثم استحال وصار مقدورا له من غير أمر قام بالديان»، فقال السبكي: «مقصوده أن الله ما زال يفعل، وهذا يستوجب القول بقدم العالم وهو كفر» اهـ.

ثم عقب الشيخ محمد زاهد الكوثري على قول السبكي: «وهذا يستوجب القول بقدم العالم» اهـ، بقوله: «وهذا الاستلزام بيّن، وما يقال من أن لازم المذهب ليس بمذهب إنما هو فيما إذا كان اللزوم غير بيّن، فاللازم البيّن لمذهب العاقل مذهب له، وأما من يقول بملزوم مع نفيه للازمه البيّن فلا يعد هذا اللازم مذهبا له، لكن يسقطه هذا النفي من مرتبة العقلاء إلى درك الأنعام، وهذا هو التحقيق في لازم المذهب، فيدور أمر القائل بما يستلزم الكفر لزوما بيّنا بين أن يكون كافرا أو حمارا»[2] اهـ.

وكلمة الشيخ الكوثري هنا على سبيل التهكم لا على سبيل التقرير كما هو واضح للمتأمل في السياق.

وقد جعل الشارع قانونا للكلمات العربية به تعرف المعاني وتفهم المقاصد كما تقدم، وعليه فلا يجوز لمسلم أن يؤول كل لفظ ولو على وجه مخالف لما يقتضيه لسان العرب التي نزل بها القرآن ووقعت بها السنة فتنقلب الحقيقة اللغوية المطابقة للقواعد الشرعية معاني مجازية والاصطلاحات المحدثة كأنها حقيقة عرفية؟

---

١) بتصرف من كتاب سيرة العلامة المجاهد الشيخ محمد الحامد لعبد الحميد طهماز (ص/ ١٣٠).

٢) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل لتقي الدين السبكي يرد به على نونية ابن القيم، وعليه تعقيبات وتكملة الرد على هذه النونية بقلم محمد زاهد الكوثري (ص/ ٣١).

وهل لمسلم أن يقول صدق فرعون في قوله: ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾[1]؟ فإن المراد بالرب هنا المَلِك، فهو كان كبيرهم ورئيسهم وزعيمهم الأعلى وتحت يده ملوك وسلاطين، أو أن يقول قائل: إن إبليس لم يعترض على الله تعالى في قوله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾[2]؟ إلى غير ذلك مما جاء في النصوص الموصوفة بأنها قطعية الدلالة في سياقها وقرائنها، محسومة عند علماء الأمة المعتبرين، فيؤدي ذلك إلى الفوضى العارمة ونسف العمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإذا لانقلبت المفاهيم وضاعت المعايير، ولما حكم العلماء في الماضي على أحد بالقتل بسبب ردته.

وقد (أحرق علي بن أبي طالب رضى الله عنه من ادعى له الإلهية، وقد قتل عبد الملك بن مروان الحارث المتنبي وصلبه، وفعل ذلك غير واحد من الخلفاء والملوك بأشباههم، وأجمع علماء وقتهم على صواب فعلهم، والمخالف في ذلك من كفرهم كافر، وأجمع فقهاء بغداد أيام المقتدر من المالكية وقاضي قضاتها أبو عمر المالكى على قتل الحلاج وصلبه لدعواه الإلهية والقول بالحلول، وقوله: «أنا الحق»، مع تمسكه في الظاهر بالشريعة، ولم يقبلوا توبته، وكذلك حكموا في ابن أبى العزافير، وكان على نحو مذهب الحلاج بعد هذا أيام الراضي بالله وقاضي قضاة بغداد يومئذ أبو الحسين ابن أبي عمر المالكي، وقال أبو حنيفة وأصحابه: من جحد أن الله تعالى خالقه أو ربه أو قال: ليس لي رب فهو مرتد)[3].

قال الجرجاني: «اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، واللازم البين هو الذي يكفي تصوره مع ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين، **وقد يقال: البين على اللازم الذي يلزم**

١) سورة النازعات: ٢٤.

٢) سورة الأعراف: جزء من الآية ١٢.

٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (٢/ ٢٩٦ ٢٩٧)، فصل هذا حكم من صرح بسبه وإضافة ما لا يليق بجلاله.

من تصور ملزومه تصوره ككون الاثنين ضعفا للواحد، فإن من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد، والمعنى الأول أعم لأنه متى كفى تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم، فيقال للمعنى الثاني اللازم البين بالمعنى الأخص، وليس كلما يكفي التصورات يكفي تصور واحد، فيقال لهذا اللازم البين بالمعنى الأعم»[1] اهـ.

وقال القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري: «ثم البين نوعان، بين بالمعنى الأخص، وبين بالمعنى الأعم. أما اللازم البين بالمعنى الأخص فهو الذي يلزم تصور الملزوم تصوره، ككون الاثنين ضعف الواحد، فإنه من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد.

وأما اللازم بالمعنى الأعم فهو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة تصور الانقسام بمتساويين، جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين، وإنما كان اللازم البين بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لأنه متى كفى تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم، وليس كلما يكفي التصور أن يكفي تصور واحد»[2] اهـ.

الثاني: أن يقال: إن اللازم إن كان غير بيّن أي كان خفيا، فهذا يصح القول فيه إنه يحتمل أن لا يكون قائله ملتزما بذلك اللازم لوقوع الاشتباه أو الإشكال في المفردات المستعملة، وفي هذا وقع الخلاف: هل لازم المذهب مذهب أم أنه ليس مذهبا لقائله، وهو ما يمكن إلحاقه باللفظ الظاهر أو الكناية، وهو ما يقع فيه النظر في فهم مراد قائله إما بالقرائن والأدلة أو بإفصاح من القائل نفسه عن مراده، ولا يقدم القاضي عندما يرفع إليه أمره على حمل كلامه على المعنى الفاسد

---

١) التعريفات (ص/ ٢٤٤)، وبأخصر منه في التعاريف (ص/ ٦١٥).

٢) دستور العلماء (٣/ ١١٢).

إلا أن يتبين أنه يريد فعلا ذلك المعنى، وكذلك غير القاضي، ولا يكون ذلك إلا حيث وقع الاحتمال، ولا يتصور عاقل أن يقع مثل هذا الخفاء والإشكال في جميع الكلام مهما كان، بل من زعم ذلك كان مكابرا للواقع، بل ربما ألحقوا كلامه بمن يتحدث حالة نومه أو كما سبق في كلام الكوثري.

قال الجرجاني: «واللازم الغير البين: هو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين، لا يكفي في جزم الذهن بأن المثلث متساوي الزوايا للقائمتين، بل يحتاج إلى وسط وهو البرهان الهندسي»[1] اهـ.

وقد جاء في الحديث الصحيح: «**إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت**»[2] اهـ.

ولذلك ينبغي التنبه إلى أن الخلاف إنما قام في اللازم الخفي لا غير، وهذا ما بينه ابن أمير الحاج في التقرير والتحبير في بحث مطول، وفيه قال: «وظهر من هذه الأمثلة للإشارة السالمة من التعقب أنها أي الإشارة الدلالة الالتزامية للمعنى المراد من اللفظ التي لم تقصد بسوقه، ويحتاج الوقوف عليها إلى تأمل، ومن ثمة قال: **وإن خفي اللزوم حتى احتاج إلى تأمل، وجرى فيه خلاف**، لأن الفقهاء لا يشرطون في الالتزامية اللازم البين، فضلا عنه بالمعنى الأخص بل الثبوت في نفس الأمر احتاج إلى تأمل»[3] اهـ.

وهو ما ينبغي أن يكون البحث فيه عند الكلام على الدلالة حيث قالوا فيها: (الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، **ودلالة اللفظ**

---

١) التعريفات (ص/ ٢٤٤)، وبأخصر منه في التعاريف (ص/ ٦١٥).

٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٧٦٩): كتاب الأدب: باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت، من حديث أبي مسعود، وابن حبان في صحيحه (٦٠٧): كتاب الرقائق، باب الحياء، من حديث أبي مسعود.

٣) التقرير والتحبير (١/ ١٤٣).

على معناه مطابقة، **وعلى جزئه تضمن**، وعلى لازمه الذهني التزام)[1]، ذلك أن: (الدلالة اللفظية الوضعية هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى **المطابقة والتضمن** والالتزام.

لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، **وعلى جزئه بالتضمن**، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام، كالإنسان فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام)[2].

يوضح ذلك بالمثال أن يقال: (إن دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه:

وهي المطابقة والتضمن والالتزام، فإن لفظ البيت يدل على معنى البيت بطريق المطابقة، ويدل على السقف وحده بطريق التضمن، لأن البيت يتضمن السقف لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان، وكما يدل لفظ الفرس على الجسم، إذ لا فرس إلا وهو جسم، وأما طريق الالتزام فهو كدلالة لفظ السقف على الحائط فإنه غير موضوع للحائط، وضع لفظ الحائط للحائط، حتى يكون مطابقًا، ولا هو متضمن، إذ ليس الحائط جزءًا من السقف، كما كان السقف جزءًا من نفس البيت، وكما كان الحائط جزءًا من نفس البيت، لكنه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه، وإياك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدل بطريق الالتزام، لكن اقتصر على ما يدل بطريق المطابقة والتضمن، لأن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حد، إذ السقف يلزم الحائط، والحائط الأس، والأس الأرض، وذلك لا ينحصر)[3].

ولذلك قال التفتازاني: «وتحقيق ذلك أن المعتبر في دلالة الالتزام عند علماء

---

١) الحدود الأنيقة (ص/ ٢٥).

٢) التعريفات (ص/ ١٤٠).

٣) المستصفى في علم الأصول لأبي حامد الغزالي (ص/ ٢٥).

الأصول والبيان مطلق اللزوم عقليا كان أو غيره، **بيّنا كان أو غير بين**، ولهذا يجري فيها الوضوح والخفاء، **ومعنى الدلالة عندهم فهم المعنى من اللفظ إذا أطلق بالنسبة إلى العالم بالوضع، وعند المنطقيين متى أطلق، فلهذا اشترطوا اللزوم البيّن بالنسبة إلى الكل**»[1] اهـ.

ومعنى ذلك أن الدلالة عند أهل الأصول والبيان هي ما يفهم من اللفظ إن كان إطلاقه بالنسبة إلى من يعلم ذلك اللفظ بأصل الوضع، سواء كان اللزوم بيّنا أو غير بيّن، كما قال التفتازاني، وأما أهل المنطق فالدلالة عندهم معتبرة كلما أطلق اللفظ، ولا يقيدونه بالعلم بالوضع، فلذلك يشترطون كون لزوم الدلالة بيّنا، فإن كان غير ذلك، أي لا بيان في اللزوم، لم تعتبر دلالته عندهم، ومقتضى ذلك أن المناطقة لا يعتبرون من لزوم الدلالة إلا ما خفاء فيه، بخلاف الأصوليين فإن العبرة عندهم بمطلق اللزوم شريطة العلم بالوضع، هذا هو المراد بالعبارة.

وقال الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع: «(قوله: الذهني) بحث فيه الناصر **بأن تقييد اللازم بالذهني خروج عن الأصول إلى فن المنطق**، لأنه مبني على أن المراد بالدلالة التي هي المقسم كون اللفظ بحيث مهما أطلق بعد العلم بالوضع فهم منه المعنى كما تقول المناطقة لا كونه إذا أطلق بعد العلم بالوضع فهم منه المعنى كما تقول الأصوليون والبيانيون، **ومن ثم ترك ابن الحاجب التقييد بذلك وضعف القول به فقال: وغير اللفظي التزام، وقيل: إذا كان ذهنيا، وأجاب بأن اللازم الذهني له معنيان:**

أحدهما: ما يمتنع انفكاك تعقله عن تعقل المسمى وهو اللازم البين عند المطابقة، وهذا هو المختلف في اشتراطه بين المناطقة وغيرهم.

والثاني: ما يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهني حصوله فيه، إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن، وهذا مراد من قيد به من أهل الأصول

---

١) شرح التلويح على التوضيح (١/ ٢٤٥).

والبيان لا الأول، وإلا لخرجت معان كثيرة في المجازات والكنايات عن المدلولات الالتزامية»[1] اهـ.

وقال عبد الرحمن البناني المغربي: «قوله: (لجزئه المدلول) أي المدلول عليه باللفظ فهو من باب الحذف والإيصال. قوله: (الذهني) لم يرد به ما لا يمكن انفكاكه عن الملزوم، وهو الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، وهو اللازم البين بالمعنى الأخص عند المناطقة، بل مطلق اللازم سواء تصور بعد الملزوم بلا مهلة أو بعد التأمل وإعمال الفكر»[2] اهـ.

الثالث: مَنْ مِنَ العلماء بيّن هذا التفصيل؟

فإن قال قائل: من أين لك هذا التفصيل، ومَنْ مِنَ العلماء بيّنه؟

أقول: تتابع شراح مختصر خليل بن إسحاق الجندي في الفقه المالكي على التنبيه لهذا القيد، اعتبارا من الشيخ محمد عليش الذي جرى كثير من الشراح على اختصار كلامه أو التعقيب عليه من باب مزيدٍ من الإيضاح، ونصه: «وسواء كفر بقول صريح في الكفر، كقوله: أكفر بالله أو برسول الله أو بالقرآن أو الإله اثنان أو ثلاثة أو المسيح ابن الله أو العزير ابن الله أو بلفظ يقتضيه **أي يستلزم اللفظ الكفر استلزاما بينا**، كجحد مشروعية شيء مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة، فإنه يستلزم تكذيب القرآن أو الرسول، وكاعتقاد جسمية الله وتحيزه، فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدث ونفي صفات الألوهية عنه جل جلاله وعظم شأنه»[3] اهـ.

وقال في موضع آخر: «ويكفر من ذهب مذهب القدماء من أن في كل جنس من الحيوان نذيرا أو نبيا حتى من القردة والخنازير والدواب والدود وهذا يستلزم

---

١) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (١/ ٥١).

٢) حاشية البناني (١/ ١٧٥).

٣) منح الجليل (٩/ ٢٠٥ - ٢٠٦).

وصف الرسل عليهم الصلاة والسلام بصفات البهائم الذميمة وهذا يوجب القتل بلا استتابة **إلا أنه تقرر أن لازم المذهب غير البين ليس بمذهب**»[1] اهـ. وفي موضع آخر قال: «**لازم المذهب ليس مذهبا إذا لم يكن بينا**»[2] اهـ.

وهذا الشيخ محمد الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير يقول: «قوله: (بصريح) أي بقول صريح في الكفر، قوله: (أو لفظ يقتضيه) أي يقتضي الكفر أي يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله: الله جسم متحيز، فإن تحيزه يستلزم حدوثه لافتقاره للحيز، والقول بذلك كفر أو تضمنه، كما إذا أتى بلفظ له معنى مركب من كفر وغيره، كقوله: زيد خداي[3]، إذا استعمله في الإله المعبود بحق، ولأجل هذا التعميم عبر بيقتضيه دون يتضمنه لإيهامه أن المعتبر في اللفظ دلالة التضمن فقط.

قوله: (كقوله: الله جسم متحيز) أي وكقوله: العزير أو عيسى ابن الله.

قوله: (أو فعل يتضمنه) إسناد التضمن للفعل يدل على أن المراد هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له.

قوله: (ويستلزم الخ) أي وأما قولهم: **لازم المذهب ليس بمذهب فمحمول على اللازم الخفي**»[4] اهـ.

كما يعقب في موضع آخر ليقول: «(قوله: أو فرعون) أي أو غزوة بدر أو أحد أو صحبة أبي بكر، (قوله: لأنه تكذيب للقرآن) أي فوجود ما ذكر معلوم بالضرورة من الدين يجب الإيمان به، لأن إنكاره يؤدي لتكذيب القرآن، لا يقال هذا ظاهر في إنكار غير صحبة أبي بكر لا فيها، لأن قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ

---

1) منح الجليل شرح مختصر خليل (٩/ ٢٠٩).

2) منح الجليل شرح مختصر خليل (٩/ ٢٤١).

3) خداي كلمة فارسية، ومعناه إله.

4) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٠١).

﴿لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ﴾[1]، وليس فيه تعيين له، لأنا نقول انعقد إجماع الصحابة على أن المراد به أبو بكر، والحق أن إنكار وجود أبي بكر ردة، **لأنه يلزم من إنكار وجوده إنكار صحبته لزوما بينا، وقد علمت أن قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب في اللازم غير البين**، كذا قرر شيخنا»[2] اهـ.

وهذا الشيخ أحمد الصاوي يشرح: «قوله: (أو فعل يتضمنه) إسناد التضمن للفعل، يدل على أن المراد به هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، فلذلك قال الشارح: أي يستلزمه، ولا يرد علينا قولهم: لازم المذهب ليس بمذهب لأنه في اللازم الخفي، وعبّر أولا بيقتضيه وثانيا بيتضمنه تفننًا»[3] اهـ.

وقال محمّد الخرشيّ المالكيّ: «قولُه: (إلا أن يقال: **لازمُ المذهب ليس بمذهب) ظاهره ولو بينا مع أنّ اللازم إذا كان بيّنا يكون كفرا**، ولا يخفى أنّ اللازم هنا بيّن فليُنظر ذلك»[4] اهـ.

وذلك **تعقيبا على قول صاحب المتن** الذي يقول: «وكذلك من اعتقد أنّ في كلّ جنس من أجناس الحيوانات من القردة والدّود ونحوهما نذيرا أي: نبيّا، فإنّه يكفر لأنّه يؤدّي إلى أنّ جميع الحيوانات تكون مكلّفة، وهذا يخالف الإجماع وأن توصف أنبياء هذه الأصناف بصفاتهم الذّميمة، وفيه من الازدراء على هذا المنصب المنيف ما فيه مع إجماع المسلمين على خلافه، وتكذيب قائله، والمراد بالأمّة في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ ٢٤﴾[5] المكلّفون وما تقدّم من التّعليل

---

١) سورة التوبة: جزء من الآية ٤٠.

٢) حاشية الدسوقي (٤/ ٣٠٣ - ٣٠٤).

٣) بلغة السالك لأقرب المسالك للشيخ أحمد الصاوي (٤/ ٢٢٤).

٤) شرح مختصر خليل للخرشي (٢٣/ ؟/ ١٠٤ - ١٠٥).

٥) سورة فاطر: جزء من الآية ٢٤.

يقتضي القتل بلا استتابة إلا أن يقال: إنّ لازم المذهب ليس بمذهب»[1] اهـ.

وفي هامش إدرار الشروق على الفروق عند كلامه على البسملة أي إن قال بسم الله إلخ عند شرب الخمر ونحوه قال: «ومنع علة التكفير إذا لم يتهاون ولم يستحل فإنه المعين على الخير والشر، على أنا لو سلمنا أن الاستعانة والتبرك به -أي بالله- لا تتصور إلا فيما فيه إذنه ورضاه فهو أمر لم يقصده، **وإنما هو لازم لما فعله، ولازم المذهب ليس بمذهب إذا لم يكن اللزوم بينا كما هنا**»[2] اهـ. وذلك أن الشخص قد يقصد عند تلفظه بالبسملة أن يخلص من ضرر الخمر، ولا يخطر له التبرك بالبسملة حال كونه يشرب الخمر الذي تعلم حرمته من الدين بالضرورة.

وقال الشيخ حسن العطار في حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: «**لازِم المَذهَب لا يُعَدُّ مَذهَبا إلا أَن يكونَ لازما بَيِّنا فَإِنَّهُ يُعَدُّ**»[3] اهـ.

وقال في موضع آخر: «(مهمّتان) الأولى: قولهم لازم المذهب ليس بمذهب، مقيّد بما إذا لم يكن لازما بينا.

الثّانية: التّكفير بالعقائد لا سيّما مسألة الكلام أمر مستفيض فيه النّزاع بين الأئمّة من قديم الزّمان حتّى نقل السّيوطيّ في شرح التّقريب أنّ القائل بخلق القرآن يكفر، نصّ عليه الشّافعيّ واختاره البلقينيّ ومنع تأويل البيهقيّ له بكفران النّعمة، فإنّ الشّافعيّ قال ذلك في حقّ حفص الفرد لمّا أفتى بضرب عنقه، وهذا ردّ للتّأويل»[4] اهـ.

ومن الأمثلة على وضوح اللازم وعدم انفكاكه ما قالوه في قوله تعالى:

---

١) شرح مختصر خليل للخرشي (٢٣/ ص١٠٣).

٢) الفروق مع هوامشه لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (١/ ٢٤٠).

٣) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ٤٢٦).

٤) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٤/ ٢٤٩).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾[1]: (فإن ﴿ ٱصۡطَفَىٰٓ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ ﴾ يدل على الفاصلة، وهي العالمين لا باللفظ بل بالمعنى، **لأنه يعلم أن من لوازم** اصطفاه شيء أن يكون مختارا على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين العالمين)[2].

و(كدلالة ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ ﴾[3] على تحريم الضرب، فإن المعنى العباري له تحريم خطاب الولد للوالدين بهذه الكلمة الموضوعة للتبرم والتضجر، ثم ينتقل منه إلى المقصود بالنهي الذي لأجله تثبت الحرمة، وهو الأذى وتثبت بدلالته حرمة ضربهما أو شتمهما بطريق أولى من حرمة التأفيف لهما نظرا إلى علة تحريمه المفهومة لكل واحد ممن يعرف اللغة وهو الإيذاء، فإن الإيذاء فيهما فوق الإيذاء بالتأفيف)[4].

وأما الالتزام فيحتاج إليه عند خفاء اللزوم لا عند كون اللازم بينا، ويكشف عن هذا أكثر ما قالوه في تعريف الإقرار أنه (إظهار **الالتزام** بما خفي أمره)[5].

وفي المحصلة يتلخص ما يلي:

قال الشيخ الكشميري: «والحاصل في مسئلة اللزوم والالتزام:

- أن من لزم من رأيه كفر لم يشعر به، وإذا وقف عليه أنكر اللزوم وكان في غير الضروريات وكان اللزوم غير بين فهو ليس بكافر، - أي إن لم يلتزمه -.

- وإن سلم اللزوم وقال: إن اللازم ليس بكفر، وكان عند التحقيق كفرا فهو

---

١) سورة آل عمران: الآية ٣٣ .

٢) كتاب الكليات (ص/ ٣٠٦ - ٣٠٧).

٣) سورة الإسراء: جزء من الآية ٢٣ .

٤) التقرير والتحبير (١/ ١٤٤).

٥) التعاريف (ص/ ٨٣).

إذن كافر»[1] اهـ. فاللازم البين قول لقائله، كقول المعتزلة: عالم بلا علم، لازمه بيّن، لزوم الفساد فيه بيّن، لأنه كقول: ليس بعالم، عالم بلا علم مثل قول: الله ليس بعالم.

قال الحافظ السخاوي ناقلا عن شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني: «والذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه فالتزمه[2]، أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا، **وينبغي حمله على غير القطعي** ليوافق كلامه الأول، وسبقه ابن دقيق العيد فقال: الذي تقرر عندنا أن لا نعتبر المذاهب في الرواية **إذ لا نكفر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار قطعي من الشريعة**»[3] اهـ. ومثله في التقرير والتحرير لابن أمير الحاج في بحث مطول[4].

وعلى ما تقدم ينكشف أن مذهب أهل السنة والجماعة جلي بحمد الله ليس فيه تسرع ولا تعميم، وأن التوسط والإنصاف في بيان المكفرات والتكفير للأفراد بضوابطه هو منهجهم المعروف.

---

١) إكفار الملحدين والمتأولين في شيء من ضروريات الدين للمحدث الشيخ محمد أنور شاه الكشميري المتوفى سنة١٣٥٢هـ (ص/ ٧٣).

٢) أي عرض عليه اللازم فقبله، بأن قيل له: هذا يلزم منه كذا تقبل ذلك، فقال: أقبل، وكان ذلك اللازم كفرا.

٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (١/ ٣٣٤).

٤) التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (٣/ ٤٠٤).

بيان حكم القتال الذي حصل بين الإمام عليّ ومعاوية وأن معاوية ومن معه بغوا[1]

ليعلم أنّ عليًّا رضي الله تعالى عنه كان مصيبًا في قتاله للناكثين وهم أهل الجمل والقاسطين وهم أهل الشام والمارقين وهم الخوارج، وأنّ كلّ خارج عليه هو من البغاة مخطئ في خروجه ءاثم فاسق لقول الله تعالى ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ ولا شك أن الفرقة الخارجة على الإمام العادل باغية، ولقوله ﷺ: «**من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فقد خلع رِبْقة الإسلام من عنقه**» رواه مسلم.

وقد بيّن ذلك علماء العقيدة في كتبهم فنقل الإمام أبو بكر بن فورك في كتابه «مجرّد مقالات الأشعري» نصا عن الإمام الأشعري والإمام البيهقي في كتابه الاعتقاد نصا عن الإمام الشافعيّ بتأثيم الخارجين على عليّ رضي الله عنه ونقل الإمام أبو منصور البغدادي في كتابه «أصول الدين» إجماع الشافعية الأشاعرة على ذلك، ولم يخالفهم فيه العلماء المحقّقون بل حكى الإمام عبد القاهر الجرجاني إجماع فقهاء الحجاز والعراق على أنّ عليا مصيب في قتاله لأهل صفين كما هو مصيب في قتاله لأهل الجمل وأنّ الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لا يكفرون ببغيهم.

فإذا ثبت هذا علم أنّ دعوى بعض الشافعية ولا سيما المتأخرين منهم أنّ معاوية كان مجتهدًا مأجورًا في قتاله لا معنى له بل هو مردود بنصّ القرءان والحديث ونصّ الإمام الشافعيّ والإمام الأشعريّ وإجماع متبعيهما. ومن المعلوم أنّ المنتسب إلى المذهب إذا خالف قوله قول إمامه ترك قوله وعُمل بقول الإمام.

---

١) هذا البيان نُقِلَ من كتاب (صريح البيان) للعلامة المحدث الشيخ عبد الله الهرري.

ومن هؤلاء البيجوري حيث يقول[1]: وفرقة اجتهدت فظهر لها أن الحق مع معاوية فقاتلت معه (أي في قتالهم لعلي رضي الله عنه) وقد قال العلماء المصيب بأجرين والمخطئ بأجر - وقال بأنهم مجتهدون - .

الردّ: قال الله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [سورة النساء].

وروى مسلم في صحيحه[2] عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «مَن خرج من الطاعةِ وفارق الجماعةَ فمات مات ميتة جاهلية»، وفيه[3] أيضًا أنه جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحَرَّة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرَّحمـن وسادة، فقال: «إني لم ءاتك لأجلس أتيتك لأحدّثك حديثًا سمعت رسول الله ﷺ يقوله، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَن خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حُجَّةَ له، ومَن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» .

وروى ابن حبان في صحيحه[4] عن عرفجة بن صريح الأشجعي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون بعدي هنات وهنات[5]، فمن رأيتموه فارق الجماعة أو يريد أن يفرق بين أمة محمد ﷺ وأمرهم جميعٌ فاقتلوه كائنًا من كان، فإن يد الله مع الجماعة[6]، وإن الشيطان مع من فارق الجماعة يرتكض» .

---

١) في نفس المصدر (ص١٤٩).

٢) صحيح مسلم: كتاب الإمارة: باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال. وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة.

٣) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان (٧/ ٥١).

٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان (٧/ ٥١).

٥) أي أشياء قبيحة.

٦) أي البركة مع الجماعة وليس معناها الجارحة لأن الله ليس جسمًا ولا يتصف بصفات الأجسام.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، قالوا: بلى، قال: «ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه» . قالوا: بلى، قال فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه اللّهمّ وال مَن والاه وعادِ من عاداه» . رواه الإِمام أحمد بن حنبل في المسند[1].

---

1) مسند أحمد (٤/ ٢٨١).

الخارجون على الإمام عليّ بغاة:

ليعلم أن الذين قاتلوا عليًّا خرجوا عن طاعة الإمام، وهو أي سيّدنا عليّ كان مأمورًا بقتال مَن خرج عليه، فقد روى البزّار[1] والطبراني[2] أنه قال: «أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين»[3].

---

١) كشف الأستار عن زوائد البزار (٤/ ٩٢).

٢) أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٨) وقال: رواه البزار والطبراني في الأوسط وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير الربيع ابن سعيد، ووثقه ابن حبّان. اهـ. انظر الثقات لابن حبّان (٧/ ٢٩٧).

٣) كانت معركة الجمل بين سيّدنا علي رضي الله عنه ومَن معه وجماعة تحمّسوا للمطالبة بدم عثمان فيهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوَّام وعائشة زوج رسول الله ﷺ وكانت خرجت من المدينة بعدما بويع سيدنا علي رضي الله عنه بالخلافة إلى مكة للحج، ثمّ التقت بأناس متحمسين للمطالبة بدم عثمان رضي الله عنه فحمّسوها فخرجت معهم، ثمَّ وصلت إلى أرضٍ سمعت فيها نباح كلابٍ فقالت: ما اسم هذه الأرض، فقيل لها: الحوأب، فقالت: ما أظنني إلا راجعة، فقيل لها: تذهبين معنا، الله يصلح بك بين المسلمين، فقالت: ما أظنني إلا راجعة فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أَيّتُكُنّ صاحبة الجمل الأدبب تنبح عليها كلاب الحوأب انظري يا عائشة أن لا تكوني أنت» فأصرّوا عليها فذهبت معهم للإصلاح ولم تذهب للقتال فوصلت إلى البصرة حيث معسكر سيّدنا عليّ ثمَّ حصل ما حصل من القتال فكسرهم سيّدنا عليّ وقُتل جمل عائشة وكان أعطاها إيّاه شخص من المطالبين بدم عثمان اشتراه بأربعمائة دينار، ثم أعادها سيدنا عليّ معزّزة مكرّمة إلى المدينة. وكان معصيتها وقوفها في معسكر الذين تمردوا على عليّ الخليفة الراشد. وكانت وقعة الجمل سنة ست وثلاثين في جمادى الآخرة.
ثمَّ دعا عليّ رضي الله عنه معاوية ومَن معه من أهل الشام إلى البيعة فرفضوا، فخرج يريدهم فبلغ ذلك معاوية فخرج فيمَن معه من أهل الشام، والتقوا في صفّين في صفر سنة سبع وثلاثين فاقتتلوا فقتل عمّار بن ياسر وخزيمة بن ثابت وأبو عمرة المازنيّ وكانوا مع عليّ، فلما أحسَّ أهل الشام باقتراب هزيمتهم رفعوا المصاحف يدعون بزعمهم إلى ما فيه، مكيدة من عمرو بن العاص أشار بذلك على معاوية وهو معه، فَحُكِّمَ الحكمان وكان حكم عليّ أبا موسى الأشعريّ وحكم معاوية عمرو بن العاص فاتفقا على أن يخلع كلٌّ منهما صاحبه ثمّ قدّم عند التحكيم عمرو أبا موسى فتكلم فخلع عليًّا وتكلم عمرو فأقرّ معاوية وبايع له، فتفرق النّاس على هذا. وأمّا الخوارج فخرجت على سيّدنا عليّ وكانوا أولا يقاتلون معه معاوية، وكفّروا سيّدنا عليًّا وقالوا: لا حكمَ إلا الله، وعسكروا بحروراء فبذلك سمّوا الحرورية، فبعث إليهم عليٌّ عبد الله بن عبّاس وغيره فخاصمهم وحاجّهم فرجع=

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه التلخيص الحبير[1] ما نصّه: «قوله - أي الرافعي -: «ثبت أنّ أهل الجمل وصفّين والنهروان بغاة» هو كما قال، ويدلّ عليه حديث عليّ: «أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين» رواه النسائي في الخصائص، والبزار[2]، والطبراني[3]، والناكثين أهل الجمل لأنهم نكثوا بيعته، والقاسطين أهل الشام لأنهم جاروا عن الحق في عدم مبايعته، والمارقين أهل النهروان لثبوت الخبر الصحيح فيهم أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» اهـ.

وروى البيهقي[4] في كتاب الاعتقاد بإسناده المتصل إلى محمّد بن إسحاق وهو ابن خزيمة قال: «وكلّ مَن نازع أمير المؤمنين عليَّ بن أبي طالب في إمارته فهو باغٍ، على هذا عهدت مشايخنا وبه قال ابن إدريس - يعني الشافعي - رحمه الله» اهـ.

وفي كتاب أحكام القرءان للجصاص الحنفي تحت باب قتال أهل البغي ما نصه[5]:

«وأيضًا قاتل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه الفئة الباغية بالسيف ومعه من كبراء الصحابة وأهل بدر من قد عُلِمَ مكانهم، وكان مُحِقًّا في قتاله لهم لم يخالف فيه أحد إلا الفئة الباغية التي قابلته وأَتْبَاعُها، وقال النبي ﷺ لعمار: «تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيَةُ»، وهذا خبر مقبول من طريق التواتر، حتى إن معاوية لم يقدر على جَحْدِهِ

= منهم قومٌ كثير وثبت قوم على رأيهم، وساروا إلى النهروان فعرضوا للسبيل وقتلوا عبد الله بن خباب بن الأرَتّ فسار إليهم عليّ فقتلهم بالنهروان وقُتل منهم ذو الثدية سنة ثمان وثلاثين.

1) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، كتاب الإمامة وقتال البغاة (٤/ ٤٤).

2) كشف الأستار (٤/ ٩٢).

3) أخرجه الطبراني في الأوسط كما عزاه الحافظ الهيثمي له في المجمع (٧/ ٢٣٨).

4) الاعتقاد والهداية (ص/ ٢٤٨).

5) أحكام القرءان (٣/ ٥٣١ - ٥٣٣).

لما قال له عبد الله بن عمر، فقال: إنما قتله من جاء به فطرحه بين أسِنَّتِنا، رواه أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الحجاز وأهل الشام، وهو عَلَمٌ من أعلام النبوة، لأنه خبر عن غَيْبٍ لا يُعلم إلا من جهة علاَّم الغيوب» اهـ.

ثم قال: «فإن قيل: قد جلس عند عليّ جماعة من أصحاب النبي ﷺ منهم سعد، ومحمد بن مسلمة، وأسامة بن زيد، وابن عمر. قيل له: لم يقعدوا عنه لأنهم لم يَرَوْا قتال الفئة الباغية، وجائز أن يكون قعودهم عنه لأنهم رأوا الإمام مكتفيًا بمن معه مستغنيًا عنهم بأصحابه، فاستجازوا القعود عنه لذلك، ألا ترى أنهم قد قعدوا عن قتال الخوارج لا على أنهم لم يروا قتالهم واجبًا لكنه لما وجدوا من كَفَاهُمْ قَتْل الخوارج استغنوا عن مباشرة قتالهم؟.

فإن احتجّوا بما رُوي عن النبي ﷺ قال: «**سَتكُونُ فِتْنَةٌ القَائِمُ فيها خَيْرٌ مِنَ المَاشي والقَاعِدُ فيها خَيْرٌ مِنَ القَائِم**»[1] قيل له: إنما أراد به الفتنة التي يقتتل الناس فيها على طلب الدنيا وعلى جهة العصبية والحَميّة من غير قتال مع إمام تجب طاعته، فأما إذا ثبت أن إحدى الفئتين باغية والأخرى عادلة مع الإمام فإن قتال الباغية واجبٌ مع الإمام ومع من قاتلهم محتسبًا في قتالهم.

فإن قالوا: قال النبي ﷺ لأسامة بن زيد[2]: «قَتَلْتَهُ وَهُوَ قَدْ قَالَ لا إلـه إلا الله!» إنّما يردّد ذلك مرارًا، فوجب أن لا يقاتَل من قال لا إلـه إلا الله ولا يُقتل.

قيل له: لأنهم كانوا يقاتَلون وهم مشركون حتى يقولوا: لا إلـه إلا الله كما قال[3] ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إلـهَ إلا الله،**

١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفتن: باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم.

٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الديات: باب قول الله تعالى ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [سورة المائدة].

٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول الله تعالى ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الشورى].

فإذا قَالُوهَا عَصَمُوا مِني دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إلا بِحَقِّهَا»، فكانوا إذا أعطوا كلمة التوحيد أجابوا إلى ما دُعُوا إليه من خلع الأصنام واعتقاد التوحيد، ونظير ذلك أن يرجع البغاة إلى الحق فيزول عنهم القتال، لأنهم إنما يقاتلون على إقامتهم على قتال أهل العدل، فمتى كفّوا عن القتال تُرك قتالهم، كما يُقَاتَلُ المشركون على إظهار الإسلام فمتى أظهروه زال عنهم، ألا ترى أن قُطَّاع الطريق والمحاربين يقاتَلُونَ ويُقْتَلُون مع قولهم لا إلـه إلا الله؟.

باب ما يُبدأ به أهل البغي

قال الله تعالى ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ [سورة الحجرات] قال أبو بكر: أمر الله عند ظهور القتال منهم بالإصلاح بينهما، وهو أن يدعوا إلى الإصلاح والحق وما يوجبه الكتاب والسنة والرجوع عن البغي. وقوله تعالى ﴿ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [سورة الحجرات] يعني والله أعلم: إن رجعت إحداهما إلى الحق وأرادت الإصلاح وأقامت الأخرى على بَغْيها وامتنعت من الرجوع فقاتِلُوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله. فأمر تعالى بالدعاء إلى الحق قبل القتال، ثم إن أبَت الرجوع قوتلت، وكذا فعل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بدأ بدعاء الفئة الباغية إلى الحق واحتج عليهم، فلما أبوا القبول قاتلهم» انتهى كلام الجصاص.

واعلم أنَّ الشافعي أخذ مسائل البغاة من قتال عليّ رضي الله عنه، ففي كتاب مناقب الشافعيّ للبيهقي[1] ما نصّه: «قال يحيى: إني نظرت في كتابه - يعني الشافعي - في قتال أهل البغي فإذا قد احتجّ من أوّله إلى ءاخره بعلي بن أبي طالب». اهـ، أي بقتال علي لأهل البغي.

وفي فتح الجواد[2] لابن حجر الهيتمي الشافعي ما نصّه: «وقد قال الشافعي رضي الله عنه: أخذت أحكام البغاة من قتال علي لمعاوية» اهـ.

ذكر ندم بعض مَن لم يشارك عليًّا في القتال:

وقد ورد عن بعض ممّن هم من أكابر الصحابة ممّن قاتلوا عليًّا وممّن لم ينصروه في قتاله الرجوع عن ذلك. فقد صحّ عن ابن عمر أنه ندم لعدم خروجه للقتال مع

---

١) مناقب الشافعي (١/ ٤٥١).

٢) فتح الجواد بشرح الإرشاد، باب في البغاة وأحكامهم (٢/ ٢٩٥).

عليّ، قال القرطبي في التذكرة[1]: «وربما ندم بعضهم على ترك ذلك كعبد الله بن عمر فإنه ندم على تخلّفه عن نصرة علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال عند موته: «ما ءاسى على شىء ما ءاسى على تركي قتال الفئةِ الباغيةِ» يعني فئة معاوية، وهذا هو الصحيح أن الفئة الباغية إذا علم منها البغي قوتلت» اهـ.

وقال صاحب العقد الثمين[2]: «وقد ندم على التخلّف عن علّي رضي الله عنه في حروبه غير واحد من كبار السلف، كما روي من وجوه عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر أنه قال: «ما ءاسى على شىء إلا أنّي لم أقاتل مع أهلي مع عليّ أهل الفئة الباغية» اهـ.

وقال الشعبي[3]: «ما مات مسروق حتى تاب إلى الله تعالى عن تخلّفه عن القتال مع عليّ» اهـ.

قال ابن عبد البر بعد ذكره لهذين الأثرين[4]: «ولهذه الأخبار طرق صحاح قد ذكرناها في موضعها» اهـ.

وأخرج الحاكم[5] وصححه والبيهقي[6] عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: «ما وجدت في نفسي من شىء من أمر هذه الآية - يعني ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ ﴾ [سورة الحجرات] - إلا ما وجدت في نفسي أني لم أقاتل هذه الفئة الباغية كما أمرني الله تعالى»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

---

١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص/ ٦٣٧)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة (٤/ ٣٣).

٢) العقد الثمين (٦/ ١٩٥).

٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة (٤/ ٣٣).

٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٥٣).

٥) مستدرك الحاكم: كتاب التفسير (٢/ ٤٦٣).

٦) السنن الكبرى، كتاب قتال أهل البغي (٨/ ١٧٢).

ندم طلحة وعائشة والزبير رضي الله عنهم:

ذكر الحافظ ابن حجر في المطالب العالية[١] أن صاحبي علي رضي الله عنه عبد الله بن الكواء وابن عباد سألاه عن طلحة والزبير قالا: «فأخبرنا عن مُلك[٢] هذين الرجلين (يعنيان طلحة والزبير) صاحباك في الهجرة وصاحباك في بيعة الرضوان وصاحباك في المشورة: فقال: بايعاني بالمدينة وخالفاني بالبصرة». اهـ. وعزاه لإسحاق بن راهويه، قال الحافظ البوصيري[٣]: «رواه إسحاق بسند صحيح» اهـ.

وروى الحاكم في المستدرك[٤] عن رِفاعة بن إياس الضَّبيّ عن أبيه عن جدّه قال: «كنّا مع عليّ يوم الجمل فبَعث إلى طلحة بن عبيد الله أن القني، فأتاه طلحةُ فقال: نشدتك الله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وءاله وسلّم يقول: «مَن كنت مولاه فعليّ مولاه اللّهمّ والِ مَن والاه وعادِ مَن عاداه»، قال: نعم، قال: فَلِمَ تقاتلني؟ قال: لم أذكر، قال: فانصرف طلحة». اهـ. ثم قتله وهو منصرف مروان بن الحكم، وكان في حزبه كما ذكر الحاكم[٥] في المستدرك، وصاحب العقد الثمين[٦]، وابن سعد[٧] في الطبقات وغيرهم. وروى الحديث الحافظ ابن حجر في المطالب العالية[٨].

---

١) انظر المطالب العالية، باب قتال أهل البغي (٤/ ٢٩٦).

٢) كذا في الأصل.

٣) إتحاف الخيرة المهرة (٤/ ٢١٨).

٤) مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة (٣/ ٣٧١).

٥) مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة (٣/ ٣٧١).

٦) العقد الثمين (٥/ ٦٩).

٧) الطبقات الكبرى (٣/ ٢٢٢).

٨) انظر المطالب العالية (٤/ ٦٥)، قال المحدّث حبيب الرّحمن الأعظمي: وفي مجمع الزوائد (٩/ ١٠٧): وزاد الراوون بعد «وال من والاه» : «وعاد من عاداه» . رواه أحمد ورجاله ثقات.

وذكر الباقلاني في كتاب تمهيد الأوائل[1]: «أن طلحة قال لشاب من عسكر عليّ وهو يجود بنفسه: «امدد يدك أبايعك لأمير المؤمنين» اهـ. كما ذكر الحاكم[2] في المستدرك عن ثور بن مَجْزَأة قال: «مررت بطلحة بن عبيد الله يوم الجمل وهو صريع في ءاخر رمق فوقفت عليه فرفع رأسه فقال: إني لأرى وجه رجل كأنه القمر ممن أنت، فقلت: من أصحاب أمير المؤمنين علي فقال: ابسط يدك أبايعك فبسطت يدي وبايعني ففاضت نفسه فأتيت عليًّا فأخبرته بقول طلحة فقال: الله أكبر، الله أكبر، صدق رسول الله صلى الله عليه وءاله وسلّم، أبى الله أن يدخل طلحة الجنّة إلا وبيعتي في عنقه» اهـ.

قال إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم: «كان مروان مع طلحة والزبير يوم الجمل فلما شبّت الحرب قال: لا أطلب بثأري بعد اليوم فرمى طلحة بسهم فأصاب ركبته فمات منه»[3] اهـ.

ثم قال: «قلت: قال ابن سعد[4] أخبرني مَن سمع أبا جَناب الكلبي يقول: حدّثني شيخ من كلب قال: سمعت عبد الملك بن مروان يقول: لولا أن أمير المؤمنين مروان أخبرني أنه قتل طلحة ما تركت أحدًا من ولد طلحة إلا قتلته بعثمان، وقال الحميدي في النوادر عن سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن مروان، قال: دخل موسى بن طلحة على الوليد فقال له الوليد: ما دخلت عليَّ قطّ إلا هممت بقتلك لولا أنَّ أبي أخبرني أنَّ مروان قتل طلحة، وقال أبو عُمَرَ بن عبد البرّ[5]: لا تختلف العلماء الثقات في أنّ مروان قتل طلحة» اهـ.

---

١) تمهيد الأوائل (ص/ ٥٥٢).

٢) مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة (٣/ ٣٧٣).

٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠)، تهذيب الكمال (١٣/ ٤٢٢).

٤) طبقات ابن سعد (٣/ ٢٢٣).

٥) الاستيعاب في أسماء الأصحاب (٢/ ٢١٣).

وروى ابن سعد في الطبقات[١] ست روايات يثبت بها أن مروان هو قاتل طلحة. وثبت أيضًا ندمُ عائشة رضي الله عنها على ما فعلت، وهو أنها مكثت في المعسكر الذي كان ضدّ عليّ مع كونها لم تخرج بنيّة قتاله ولم تقاتله.

قال الباقِلاني[٢] في كتاب تمهيد الأوائل ما نصّه: «ومنهم مَن يقول إنهم تابوا من ذلك، ويستدل برجوع الزبير وندم عائشة إذا ذكروا لها يوم الجمل وبكاءها حتّى تَبُلَّ خمارها وقولها: «وَدِدْتُ أن لو كان لي عشرون ولدًا من رسول الله ﷺ كلهم مثل عبد الرَّحمـن بن الحـرث بن هشام وأني ثَكِلْتُهم[٣] ولم يكن ما كان منّي يومَ الجمل»، وقولها: «لقد أحدقت بي يوم الجمل الأسنّةُ حتّى صِرْتُ على البعير مثل اللُّجَّة[٤]». وأنَّ طلحة قال لشابٍ من عسكر علّي وهو يجود بنفسه: «امدد يدك أبايعك لأمير المؤمنين»، وما هذا نحوه، والمعتمد عندهم في ذلك قول النبي ﷺ: «عشرة من قريش في الجنة» وعدّ فيهم طلحة والزبير، قالوا: ولم يكن ليخبر بذلك إلا عن علم منه بأنهما سيتوبان مما أحدثاه ويوافيان بالندم والإِقلاع» اهـ. وذكر مثله الحافظ البيهقي في كتاب دلائل النبوّة[٥].

وقال الذهبي في سيره[٦]: «ولا ريبَ أن عائشة ندمت ندامة كلية على مسِيرها إلى البصرة وحضورها يوم الجمل وما ظنت أنّ الأمر يبلغ ما بلغ، فعن عمارة بن عمير عمّن سمع عائشة إذا قرأت: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [سورة الأحزاب] بكت حتى تَبُلَّ خمارها». اهـ.

١) طبقات ابن سعد (٣/ ٢٢٢).

٢) تمهيد الأوائل (ص/ ٥٥٢).

٣) أي فقدتهم.

٤) لجة البحر الموج المرتفع، والأسنة الرماح، انتهى من المؤلف.

٥) دلائل النبوة (٦/ ٤١١ - ٤١٢).

٦) سير الذهبي (٢/ ١٧٧).

وذكر مثل ذلك القرطبي[1] وأبو حيان في تفسيره[2]، قال: «وكانت عائشة إذا قرأت هذه الآية - يعني ءاية ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ ﴾ [سورة الأحزاب] - بكت حتى تبلّ خمارها، تتذكر خروجها أيّام الجمل تطلب بدم عثمان» اهـ.

وروى البيهقي في دلائل النبوة[3] ما نصّه: «عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ذكر النبيُّ ﷺ خروج بعض نسائه أمّهات المؤمنين فضحكت عائشة فقال: «انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت»، ثمّ التفت إلى عليّ فقال: «يا عليُّ إن وليت من أمرها شيئًا فارفُق بها» اهـ.

وفيه[4] بسنده عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «لوددت أني متّ وكنت نسيًا منسيًّا» اهـ.

قلت: نساء النبي كلهن وليات.

وروى البخاري[5] وأحمد[6] والبيهقي[7] في الدلائل أيضًا عن الحكم قال: سمعت أبا وائل قال: لما بعث عليّ عمّارًا والحسن إلى الكوفة ليستنفرهم خطب عمّار فقال: إني لأعلم أنها زوجته - يعني زوجة النبي ﷺ - في الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها. اهـ.

وروى ابن سعد في الطبقات[8] بسنده قال: «أخبرنا الفضل ابن دُكَيْنْ، حدّثنا

---

١) الجامع لأحكام القرءان (١٤/ ١٨٠).

٢) تفسير البحر المحيط (٧/ ٢٣٠).

٣) دلائل النبوة (٦/ ٤١١).

٤) دلائل النبوة (٦/ ٤١٢). وراجع تاريخ بغداد (٩/ ١٨٥)، والمستدرك (٣/ ١١٩).

٥) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب فضل عائشة.

٦) مسند أحمد (٤/ ٢٦٥).

٧) دلائل النبوة (٦/ ٤١٢).

٨) طبقات ابن سعد (٨/ ٧٤).

عيسى بن دينار قال: سألت أبا جعفر عن عائشة فقال: استغفر الله لها، أما علمت ما كانت تقول: يا ليتني كنت شجرةً يا ليتني كنت حجرًا يا ليتني كنت مَدَرةً، قلت: وما ذاك منها، قال: توبة» اهـ.

وقال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء[1] ما نصّه: «قال محمود بن محمد: حدثنا الميمون، حدثنا سريج بن يونس، حدثنا إسمعيل بن مجالد، عن أبيه، عن الشّعبي قال: حضرت عائشة رضي الله عنها فقالت: إني قد أحدثت بعد رسول الله ﷺ حدثًا ولا أدري ما حالي عنده، فلا تدفنوني معه فإني أكره أن أجاور رسول الله ﷺ ولا أدري ما حالي عنده، ثم دعت بخرقة من قميص رسول الله ﷺ فقالت: ضعوا هذه على صدري وادفنوها معي لعلي أنجو بها من عذاب القبر» انتهى كلام الزبيدي. والسيدة عائشة رضي الله عنها، قالت هذا الكلام من باب التذلل لله عز وجل، فقد قال رسول الله ﷺ: التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

وهي لا تعني به الخوف من دخول النار إنما تعني به ما دون ذلك من الصفات التي هي خلاف صفات الكمال، وصفات الكمال بعضها فوق بعض، يجوز أن تتخيّل أن يصيبها شيءٌ من عذاب القبر لكن لا تتخيّل أن يصيبها عذاب الآخرة. وروى ابن أبي شيبة في مصنفه[2] بإسناده عن عائشة أنها قالت: «وددت أني كنت غصنًا رطبًا ولم أسر مسيري هذا».

وروى ابن سعد[3] أن عائشة رضي الله عنها قالت عند وفاتها: «إني قد أحدثت بعد رسول الله ﷺ، فادفنوني مع أزواج النبي ﷺ».

---

١) إتحاف السادة المتقين (١٠/ ٣٣٣).

٢) مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٤).

٣) طبقات ابن سعد (٨/ ٧٤).

أما عن ندم الزبير رضي الله عنه، فقد روى الحاكم في المستدرك[1] عن قيس ابن أبي حازم قال: قال علي للزبير: «أما تذكر يوم كنت أنا وأنت في سَقِيْفَةِ قوم من الأنصار فقال لك رسول الله ﷺ: «أتحبُّه» ؟ فقلت: ما يمنعني؟ قال: «أما إنك ستخرج عليه وتقاتله وأنت ظالم» قال: فرجع الزبير». اهـ.

وفي رواية للحاكم[2] أن عليًّا قال له: «أنشدك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقاتله وأنت له ظالم»، فقال: لم أذكر، ثم مضى الزبير منصرفًا». اهـ.

ورواه أبو يعلى[3] بنحوه «قال علي للزبير: أنشدك الله أسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنك تقاتل وأنت ظالم لي»؟ قال: نعم، ولم أذكر إلا في موقفي هذا، ثم انصرف».

قال صاحب العقد الثمين[4]: «وكان الزبير رضي الله عنه قد انصرف عن القتال نادمًا» اهـ.

وذكر الحاكم[5] أنه لما انصرف الزبير يوم الجمل قتله ابن جُرْمُوز، فقال عليّ للآذن لما استأذن قاتل الزبير بالدخول عليه ومعه رأس الزبير: «بشّر قاتل ابنِ صفية بالنار» اهـ. ورواه ابن سعد[6] في الطبقات بنحوه، وصححه الحافظ ابن حجر[7].

---

١) المستدرك على الصحيحين كتاب معرفة الصحابة (٣/ ٣٦٧).

٢) المستدرك على الصحيحين: كتاب معرفة الصحابة (٣/ ٣٦٦).

٣) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/ ٣٠).

٤) العقد الثمين (٤/ ٤٣٧).

٥) المستدرك على الصحيحين: كتاب معرفة الصحابة (٣/ ٣٦٧).

٦) طبقات ابن سعد (٣/ ١١٠ - ١١١).

٧) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٥٤٥).

وقال الإمام أبو منصور البغدادي[1] في كتابه الفرق بين الفرق ما نصّه: «وقالوا - أي أهل السنّة - بإمامة عليّ في وقته، وقالوا بتصويب عليّ في حروبه بالبصرة وبصفّين وبنهروان، وقالوا بأن طلحة والزبير تابا ورجعا عن قتال عليّ، لكن الزبير قتله عمرو بن جرموز بوادي السباع بعد مُنْصَرفِه من الحرب، وطلحة لما همّ بالانصراف رماه مروان بن الحكم وكان مع أصحاب الجمل بسهم فقتله» اهـ.

ثم قال: «وقالوا: إن عائشة رضي الله عنها قصدت الإِصلاح بين الفريقين، فغلبها بنو ضبّة والأزد على رأيها، وقاتلوا عليًّا دون إذنها حتى كان من الأمر ما كان» اهـ.

وقال في كتاب أصول الدين[2] ما نصّه: «أجمع أصحابنا على أن عليًّا رضي الله عنه كان مصيبًا في قتال أصحاب الجمل، وفي قتال أصحاب معاوية بصفّين، وقالوا في الذين قاتلوه بالبصرة: إنهم كانوا على الخطإ، وقالوا في عائشة وفي طلحة والزبير: إنهم أخطؤوا ولم يفسقوا، لأن عائشة قصدت الإِصلاح بين الفريقين فغلبها بنو ضبّة وبنو الأزد على رأيها، فقاتلوا عليًّا فهم الذين فسقوا دونها. وأمّا الزبير فإنه لما كلّمه عليّ يوم الجمل عرف أنه على الحق فترك قتاله وهرب من المعركة راجعًا إلى مكة، فأدركه عمرو بن جرموز بوادي السباع فقتله وحمل رأسه إلى عليّ فبشّره عليّ بالنار. وأمّا طلحة فإنه لما رأى القتال بين الفريقين همّ بالرجوع إلى مكة فرماه مروان بن الحكم بسهم فقتله، فهؤلاء الثلاثة بريئون من الفسق، والباقون من أتباعهم الذين قاتلوا عليًّا فسَقَة، وأمّا أصحاب معاوية فإنهم بغوا، وسمّاهم النبي ﷺ بغاةً في قوله لعمّار: «تقتلك الفئة الباغية» ولم يكفروا بهذا البغي» اهـ.

---

١) الفرق بين الفرق (ص/ ٣٥٠ و٣٥١) باب بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السُّنّة.
لإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٥٤٥).

٢) أصول الدين (ص/ ٢٨٩ - ٢٩٠).

وقال الإِمام عبد القاهر الجرجاني[1] في كتاب الإِمامة: «وأجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقي الحديث والرأي منهم مالك والشافعيّ وأبو حنيفة والأوزاعي والجمهور الأعظم من المتكلّمين على أنّ عليًّا كرّم الله وجهه مصيبٌ في قتاله لأهل صفّين، كما قالوا بإصابته في قتال أصحاب الجمل وقالوا أيضًا بأنّ الذين قاتلوه بغاة ظالمون له ولكن لا يجوز تكفيرهم ببغيهم» اهـ.

بيان خروج عبد الله بن عمرو بن العاص:

روى ابن عبد البر في مسألة خروج عبد الله بن عمرو مع الذين كانوا ضد علي بن أبي طالب بسنده قال: «قال عبد الله بن عمرو: ما لي ولصفّين، ما لي ولقتال المسلمين، والله لوددت أني مت قبل هذا بعشر سنين، ثم يقول: أما والله ما ضربت فيها بسيف ولا طعنت برمح ولا رميت بسهم، ولوددت أني لم أحضر شيئًا منها، وأستغفر الله من ذلك وأتوب إليه، إلا أنه ذكر أنه كانت بيده الراية يومئذ فندم ندامة شديدة على قتاله مع معاوية وجعل يستغفر الله ويتوب إليه» انتهى.

فيُعلم مما تقدم أن سيّدنا عليًّا كان الخليفة الراشد من أُولي الأمر، وأن مَن خرج عليه وقاتله وقع في المعصية والظلم، وأنه وجب عليه التوبة والرجوع عن ذلك.

زيادة تفصيل في قتال معاوية لعلي:

قتال معاوية لعليّ هو خروج عن طاعة الإِمام كما سبق وذكرنا فيكون بذلك مرتكبًا للكبيرة، فقد روى البخاري[2] حديث: «ويح عمّار تقتله الفئة الباغية» في موضعين الأول في كتاب الصلاة في باب التعاون في بناء المساجد بلفظ: «ويح

---

١) مسند أحمد (٢/ ٢٠٦)، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٤٧): «رواه أحمد ورجاله ثقات»، وصححه الحافظ البوصيري في إتحاف الخيرة (٨/ ١٥).

٢) صحيح البخاري - كتاب الصلاة - باب التعاون في بناء المساجد وكتاب الجهاد والسِيَر باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله.

عمّار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار»، ورواهُ في كتاب الجهاد والسير بلفظ: «ويح عمّار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار»، ورواه أيضًا ابن حبان في صحيحه[1]، وقال عمار بعد أن قال له الرسول ﷺ ذلك: «أعوذ بالله من الفتن». وهذا القدر: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية» من الحديث متواتر، ذكر ذلك الحافظ السيوطي في الخصائص الكبرى[2] وغيره كالمناوي في شرحه على الجامع الصغير المسمى بفيض القدير[3].

وروى ابن حبان[4] عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**تقتل عمارًا الفئة الباغية**»، وفيه[5] أيضًا عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «ويح ابن سُميَّة تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار»، ورواية الطبراني فيها زيادة وهي: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية الناكبة عن الحق»[6]. إنك لن تموت حتى تقتلك الفئة الباغية الناكبة عن الحق.

فعمّار الذي كان في جيش عليّ كان داعيًا إلى الجنّة بقتاله مع عليّ، فعليٌّ داعٍ إلى الجنّة بطريق الأولى والمقاتلون لعليّ دعاةٌ إلى النار.

ولقد قال عمّار بن ياسر لما سمع بعض الناس يقولون كفر أهل الشام - أي المقاتلون لعليّ -: «لا تقولوا كفرَ أهل الشام ولكن قولوا فسقوا أو ظلموا» رواهُ

---

١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٩/ ١٠٥ - ١٠٦).

٢) الخصائص الكبرى (٢/ ١٤٠).

٣) فيض القدير (٦/ ٣٦٦)، وانظر اللآلئ للزبيدي (ص/ ٢٢٢ - ٢٢٣).

٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨/ ٢٦٠) و(٩/ ١٠٥).

٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٩/ ١٠٥).

٦) إتحاف السادة المتقين (٧/ ١٧٨)، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٢٩٧): «وفيه مسلم بن كيسان الأعور وهو ضعيف».

البيهقي[1] وابن أبي شيبة[2].

وروى عمرو بن مرّة قال: سمعت عبد الله بن سلمة يقول: «رأيت عمّار بن ياسر يوم صفّين شيخًا طوالا أخذ الحربة بيده ويده تَرْعدُ، فقال: «والذي نفسي بيده لقد قاتلت بهذه مع رسول الله ﷺ ثلاث مرّات وهذه الرابعة، ثمَّ قال: والذي نفسي بيده لو ضربونا حتى يبلغوا بنا شَعَفَات[3] هَجَر لعرفت أنّا على الحقّ وهم على الباطل»، أخرجه ابنُ سعد في الطبقات[4] والحاكم[5] وصحّحه. وفي رواية لأبي داود الطيالسي[6] وأبي يعلى[7] وأحمد[8]: «لعرفت أن مصلحينا على الحق وأنهم على الضلالة»، قال الحافظ البوصيري[9]: «رواه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى وأحمد بن حنبل بسند صحيح» اهـ.

ولا شك أنَّ عمّارًا رضي الله عنه مصيبٌ في قوله، وهو أحدُ السابقين الأوّلين من المهاجرين الذين أخبر الله أنه رضي عنهم ورضوا عنه في قوله تعالى ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [سورة التوبة]، وهو الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «ملئ عمّار

---

١) السنن الكبرى، كتاب قتال أهل البغي: باب الدليل على أن الفئة الباغية لا تخرج بالبغي عن تسمية الإسلام (٨/ ١٧٤).

٢) مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٧).

٣) شعفة كل شيء أعلاه، وجمعها شِعافٌ يريد به رأس جبل من الجبال، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٨١).

٤) طبقات ابن سعد (٣/ ٢٥٦).

٥) مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة (٣/ ٣٨٤ و٣٩٢).

٦) مسند الطيالسي (ص/ ٨٩).

٧) مسند أبي يعلى (٣/ ١٨٥).

٨) مسند أحمد (٤/ ٣١٩).

٩) إتحاف الخيرة المهرة (٨/ ١٤).

إيمانًا إلى مِشاشه» أي إلى رءوس عظامه. رواه النسائي وغيره[1].

وروى ابن ماجَه[2] عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «عمّار ما عُرِض عليه أمران إلا اختار الأرشد منهما» .

وأخرج ابن حبان في صحيحه وغيرُه[3] عن خالد بن الوليد قال: «كان بيني وبين عمار بن ياسر كلام فانطلق عمار يشكو إلى رسول الله ﷺ، قال فجعل خالد لا يزيده إلا غِلْظَةً ورسول الله ﷺ ساكت، قال: فبكى عمار وقال: يا رسول الله ألا تسمعه، قال: فرفع رسول الله ﷺ إليَّ رأسه وقال: «من عادى عمارًا عاداهُ الله ومن أبغَضَهُ أبغضَه الله»، قال فخرجت فما كان شيء أحب إلي من رضا عمار فلقيته فرضي».

المقاتلون لعليّ بغاة ءاثمون:

ثم إن وصف النبي لمعاوية وفئته الذين قاتلوا عليًّا بالبغي صريحٌ في أنهم ءاثمون، لأن البغي إذا أطلق في مقام الذمّ لا يكون إلا بمعنى التعدّي الذي هو ظلم، فمَن زعم أن الوصف بالبغي لا يستلزم الوقوع في المعصية فقد خالف مفهوم الكلمة من حيث اللغة.

قال العلامة اللغوي ابن منظور في لسان العرب ما نصه[4]: «والبغي: التعدي، وبَغَى الرجل علينا بغيًا: عَدَل عن الحق واستطال» اهـ.

ثم قال: «وقال الأزهري: معناه الكِبرُ، والبغي: الظلم والفساد» اهـ.

---

١) سنن النسائي: كتاب الإيمان: باب تفاضل أهل الإيمان، المستدرك للحاكم (٣/ ٣٩٢).

٢) سنن ابن ماجه: المقدمة: باب فضل عمّار بن ياسر.

٣) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٩/ ١٠٦)، ومسند أحمد (٤/ ٨٩)، والمستدرك للحاكم (٣/ ٣٩٠).

٤) لسان العرب (١٤/ ٧٨)..

ثم قال: «والفئة الباغية: هي الظالمة الخارجة عن طاعة الإمام العادل، وقال النبي ﷺ لعمار: «ويح ابن سمية تقتله الفئة الباغية» اهـ.

قال القاضي عياض المالكي في مشارق الأنوار ما نصه[١]: «قوله: (تقتله فئة باغية) من البغي وهو الظلم» اهـ.

أما البغي بمعنى الطلب فهو متعدٍ بنفسه يقال: بغيت الشيء طلبته، والبغي اللازم الذي يتعدّى بحرف الجرّ تصريفه بغى يبغي يقال: بغى فلان على فلان يبغي فهو باغ. ومثال المتعدّي في القرءان قوله تعالى ﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ﴾ [سورة التوبة]، وهذا البغي المتعدي ورد للذمّ، ويأتي المزيد منه للمدح أيضًا قال تعالى ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [سورة الفتح]، وورد بلفظ المصدر في القرءان في قوله تعالى ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [سورة الليل]، أما البغي بمعنى التعدّي فقد ورد في قوله تعالى ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى﴾ [سورة الحجرات]، وقد بيّن القرءان أن البغي اللازم معناه التعدّي والخروج عن طاعة الله لقوله: ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحجرات]، لأن أمرَ الله هو طاعة الإمام، فمَن قال: إن قول النبي ﷺ: «تقتله الفئة الباغية» ليس فيه ذم، فهو مخالف لما كان عليه عليّ ومعاوية كلاهما لأن كلًّا منهما اتّهم الآخر بأن هذا الحديث فيه ودفعه عن نفسه[٢]، وما ذاك إلا لما فيه من ذم لتلك الفئة.

وروى ابن أبي شيبة في مصنفه[٣] فقال ما نصه: «حدّثنا هُشَيْمٌ، عن جويبر، عن الضحاك[٤] في قوله تعالى ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ

---

١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٩٨).

٢) انظر مسند أبي يعلى (١٣/ ١٢٣ - ١٢٤).

٣) مصنف ابن أبي شَيبة (٧/ ٥٤٩).

٤) الضحاك بن مزاحم الهلالي وثّقه أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، ويحيى ابن معين، وقال سفيان

﴿بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحجرات]، قال: بالسيف، قلت: فما قتلاهم؟ قال: شهداء مرزوقون، قال: قلت: فما حال الأخرى أهل البغي مَن قتل منهم؟ قال: إلى النار» اهـ.

وقال القرطبي[1] في حديث «ويح عمّار» : «وهو - أي هذا الحديث - من أثبت الأحاديث كما تقدم، ولما لم يقدر معاوية على إنكاره لثبوته عنده قال: إنما قتله من أخرجه، ولو كان حديثًا فيه شكّ لردَّه معاوية وأنكره وأكذب ناقله وزوّره، وقد أجاب علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه بأن رسول الله ﷺ إذًا قتل حمزة حين أخرجه، قال ابن دِحْيَة: وهذا من علي إلزام مفحم لا جواب عنه وحجة لا اعتراض عليها» انتهى كلام القرطبي.

قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ما نصه[2]: «ودلَّ حديث: «تقتل عمارًا الفئة الباغية» على أن عليًّا كان المصيب في تلك الحرب لأن أصحاب معاوية قتلوه، وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال: «كنا عند حذيفة فقال: كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف، قالوا: فما تأمرنا، قال: انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر علي فالزموها فإنها على الحق».

ثم قال الحافظ: «وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي الرضا سمعت عمارًا يوم صفين يقول: «من سرَّه أن يكتنفه الحور العين فليتقدم بين الصفين محتسبًا»، ومن طريق زياد بن الحارث: كنت إلى جنب عمار فقال رجل: كفر أهل الشام، فقال عمار: لا تقولوا ذلك، نبينا واحد، ولكنهم قوم حادوا عن الحق فحقَّ علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا» اهـ.

الثوري: «خذوا التفسير عن أربعة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك». راجع تهذيب الكمال للمزّي (١٣/ ٢٩٠ و٢٩١).

١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص/ ٦٢٧).

٢) فتح الباري (١/ ٥٤٣).

وقال القرطبي في تفسيره ما نصه[1]: «فتقرر عند علماء المسلمين وثبت بدليل الدين أن عليًّا رضي الله عنه كان إمامًا، وأن كل من خرج عليه باغٍ وأن قتاله واجب حتى يفيء إلى الحق وينقاد إلى الصلح» اهـ.

ولا خلاف بين الأمة أنه يجوز للإمام تأخير القصاص إذا أدّى ذلك إلى إثارة الفتنة أو تشتيت الكلمة. وكذلك جرى لطلحة والزبير، فإنهما ما خلعا عليًّا من ولاية ولا اعترضا عليه في ديانة؛ وإنما رأيا أن البداءة بقتل أصحاب عثمان أولى».

وقال ملا علي القاري في شرح المشكاة ما نصه[2]: «(تقتلك الفئة الباغية) أي الجماعة الخارجة على إمام الوقت وخليفة الزمان، قال الطيبي: ترحم عليه بسبب الشدة التي يقع فيهما عمار من قبل الفئة الباغية يريد به معاوية وقومه فإنه قتل يوم صفين، وقال ابن الملك: اعلم أن عمارًا قتله معاوية وفئته فكانوا طاغين باغين بهذا الحديث لأن عمارًا كان في عسكر علي وهو المستحق للإمامة فامتنعوا عن بيعته، وحكي أن معاوية كان يؤوّل معنى الحديث ويقول: نحن فئة باغية طالبة لدم عثمان وهذا كما ترى تحريف إذ معنى طلب الدم غير مناسب هنا لأنه ﷺ ذكر الحديث في إظهار فضيلة عمار وذم قاتله لأنه جاء في طريق ويح، قلت: ويح كلمة تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم عليه ويرثى له بخلاف ويل فإنها كلمة عقوبة تقال للذي يستحقها ولا يترحم عليه، هذا وفي الجامع الصغير برواية الإمام أحمد والبخاري عن أبي سعيد مرفوعًا: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» وهذا كالنص الصريح في المعنى الصحيح المتبادِر من البغي المطلق في الكتاب كما في قوله تعالى ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ﴾ [سورة النحل] وقوله سبحانه: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [سورة الحجرات] فإطلاق اللفظ الشرعي على إرادة المعنى اللغوي عدول عن العدل وميل إلى الظلم

١) تفسير القرطبي (١/ ٣١٨).

٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ٤٤٧).

الذي هو وضع الشيء في غير موضعه.

والحاصل أن البغي بحسب المعنى الشرعي والإطلاق العرفي خصص عموم معنى الطلب اللغوي إلى طلب الشر الخاص بالخروج المنهي، فلا يصح أن يراد به طلب دم خليفة الزمان وهو عثمان رضي الله عنه.

وقد حكي عن معاوية تأويل أقبح من هذا حيث قال: إنما قتله علي وفئته حيث حمله على القتال وصار سببًا لقتله في المآل، فقيل له في الجواب: فإذن قاتل حمزة هو النبي ﷺ حيث كان باعثًا له على ذلك والله سبحانه وتعالى حيث أمر المؤمنين بقتال المشركين. والحاصل أن هذا الحديث فيه معجزات ثلاث إحداها أنه سيقتل وثانيها أنه مظلوم وثالثها أن قاتله باغ من البغاة والكل صدق وحق» اهـ.

ثم قال[1]: «قلت: فإذا كان الواجب عليه أن يرجع عن بغيه بإطاعته الخليفة ويترك المخالفة وطلب الخلافة المنيفة فتبين بهذا أنه كان في الباطن باغيًا وفي الظاهر متسترًا بدم عثمان مراعيًا مرائيًا فجاء هذا الحديث عليه ناعيًا وعن عمله ناهيًا، لكن كان ذلك في الكتاب مسطورًا فصار عنده كل من القرءان والحديث مهجورًا، فرحم الله من أنصف ولم يتعصب ولم يتعسف وتولى الاقتصاد في الاعتقاد لئلا يقع في جانبي سبيل الرشاد من الرفض والنصب بأن يحب جميع الآل والصحب» اهـ.

وقال المناوي في شرح الجامع الصغير ما نصه[2]: «(ويح عمار) ابن ياسر (تقتله الفئة الباغية) قال البيضاوي: يريد به معاوية وقومه (يدعوهم إلى الجنة) أي إلى سببها وهو طاعة الإمام الحق (ويدعونه إلى) سبب (النار) وهو عصيانه ومقاتلته وقد وقع ذلك يوم صفين دعاهم فيه إلى الإمام ودعوه إلى النار وقتلوه» اهـ.

---

١) المرجع السابق (٥/ ٤٤٧ - ٤٤٨).

٢) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٤٨٣).

وقال في موضع ءاخر من شرحه على الجامع الصغير ما نصه[1]: «(ويح عمار) بالجر على الإضافة وهو ابن ياسر (تقتله الفئة الباغية) قال القاضي في شرح المصابيح: يريد به معاوية وقومه اهـ. وهذا صريح في بغي طائفة معاوية الذين قتلوا عمارًا في وقعة صفين وأن الحق مع عليّ وهو من الإخبار بالمغيبات (يدعوهم) أي عمار يدعو الفئة وهم أصحاب معاوية الذين قتلوه بوقعة صفين في الزمان المستقبل (إلى الجنة) أي إلى سببها وهو طاعة الإمام الحق (ويدعونه إلى) سبب (النار) وهو عصيانه ومقاتلته. قالوا وقد وقع ذلك في يوم صفين دعاهم فيه إلى الإمام الحق ودعوه إلى النار وقتلوه فهو معجزة للمصطفى وعلم من أعلام نبوته» اهـ.

ثم قال المناوي بعد ذلك ما نصه: «(تتمة) في الروض الأنف أن رجلًا قال لعمر رضي الله تعالى عنه: رأيت الليلة كأن الشمس والقمر يقتتلان ومع كل نجوم قال عمر: مع أيهما كنت؟ قال: مع القمر قال: كنت مع الآية الممحوة اذهب ولا تعمل لي عملًا أبدًا فعزله فقتل يوم صفين مع معاوية واسمه حابس ابن سعد» اهـ.

وقال مفتي بيروت الشيخ عبد الباسط الفاخوري ما نصه[2]: «على أن معشر أهل الحق من أهل السنة والجماعة يعتقدون أن معاوية كان مخطئًا بغى على الإمام الحق علي بن أبي طالب لسبق البيعة والخلافة له رضي الله عنه وهو مصيب بمحاربة معاوية وأصحابه بحكم قتال أهل البغي من المسلمين ولذا لم يعاملهم معاملة المرتدين ولا الكافرين، وأن عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم قد رجعوا عن خطئهم بخروجهم متأسفين والندم توبة من الخطيئة، فاتبع الحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله والله أعلم» اهـ.

١) فيض القدير (٦/ ٣٦٥ - ٣٦٦).

٢) تحفة الأنام (ص/ ٦٧).

وقد نقل الفقيه المتكلم ابن فورك في كتاب مقالات الأشعري كلام أبي الحسن الأشعري في أمر المخالفين لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال ما نصّه[1]: «وكان - أي الأشعري - يقول في أمر الخارجين عليه والمنكرين لإمامته إنهم كلهم كانوا على الخطإ فيما فعلوا، ولم يكن لهم أن يفعلوا ما فعلوا من إنكار إمامته والخروج عليه. وكان يقول في أمر عائشة رضي الله تعالى عنها إنها إنما قصدت الخروج طلبًا للإصلاح بين الطائفتين بها للتوسط في أمرهما، فأما طلحة والزبير فإنهما خرجا عليه وكانا في ذلك متأولين مجتهدين يريان ذلك صوابًا بنوع من الاجتهاد، وإن ذلك كان منهما خطأ وإنهما رجعا عن ذلك وندما وأظهرا التوبة وماتا تائبين مما عملا. وكذلك كان يقول في حرب معاوية إنه كان باجتهاد منه وإن ذلك كان خطأ وباطلًا ومنكرًا وبغيًا على معنى أنه خروج عن إمام عادل، فأمّا خطأ طلحة والزبير فكان يقول إنه وقع مغفورًا للخبر الثابت عن النبيّ أنه حكم لهما بالجنّة فيما روي في خبر بشارة عشرة من أصحابه بالجنّة فذكر فيهم طلحة والزبير، وأمّا خطأ من لم يبشره رسول الله ﷺ بالجنّة في أمره فإنه مجوّز غفرانه والعفو عنه» اهـ.

وهذا نص صريح من شيخ أهل السنّة أبي الحسن الأشعري بأن كل مقاتليه عصوا، وأن طلحة والزبير تابا من ذلك جزمًا، وأما الآخرون فهم تحت المشيئة يجوز أن يغفر الله لمن شاء منهم. فبعد هذا لا يسوغ لأشعري أن يخالف كلام الإمام فيقول: إن معاوية وجيشه غيرُ ءاثمين مع الاعتراف بأنهم بغاة، وأمّا من قال إنهم مأجورون فأبعد من الحق.

وليعلم أن ما ذكر في بعض كتب الأشاعرة كالغزالي مما يخالف كلام الأشعري مردود لا يلتفت إليه.

وفي تعبير الإمام الأشعري عن حرب معاوية بأنه باطل ومنكر وبغي، الحكم بأن ذلك معصية. وكلامه هذا بعيد من كلام أولئك الذين قالوا إن عمل هؤلاء

---

١) مجرد مقالات الأشعري لابن فورك (ص/ ١٨٧ - ١٨٨).

الذين قاتلوا عليًّا يدخل تحت حديث: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» . لأن الاجتهاد الذي نصّ عليه الحديث هو الاجتهاد الذي يكون فيما لم يرد فيه نص صريح، ومسئلة مقاتلة الإمام الرشيد كعلي معلوم حرمتها من عدة أحاديث كحديث: «من كره من أميره شيئًا فليصبر عليه فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبرًا فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية» رواه مسلم وغيره.

قال الفقيه الأصولي بدر الدين الزركشي بعد كلام في شرحه على جمع الجوامع[1]: «هذا مع القطع بتخطئة مقاتلي علّي وكل من خرج على من اتفق على إمامته، لكن التخطئة لا تبلغ إلى حد التفسيق عند القاضي أبي بكر، وقالت الشيعة بالتفسيق، ونسبه الآمدي لأكثر أصحابنا» اهـ.

وقوله: «أصحابنا» يعني به الأشاعرة.

ولا نعتقد نحن أن الصحابي منهم فسق فسقًا يمنع قبول روايته للحديث، بل نعتقد أنهم كغيرهم ءاثمون بلا استثناء، والدليل عليه حديث النبي ﷺ للزبير رضي الله عنه: «إنك لتقاتلنه وأنت ظالم له» رواه الحاكم وصحّحه ووافقه الذهبي، والأشعري في عبارته المذكورة لم ينف الإِثم عن الذين قاتلوا عليًّا بل قال: إثم طلحة والزبير وقع مغفورًا بكونهما من المبشّرين بالجنّة بالتعيين، وقال عن خطإ غيرهما إنه مجوز غفرانه والعفو عنه. فتبيّن أن تعبيره بالخطإ ليس معناه أنهما لم يعصيا إنما مراده أن إثمهما كان صادرًا عن خطإ في الرأي، ومثل هذا لا يدخل تحت حديث: «وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»[2] لأن هذا الخطأ المذكور في هذا الحديث المراد به ما حصل بلا إرادة من فاعله كالذي ينطق بالقول المحرم الكفر وغيره عن سبق لسان، والفعل الذي يكون على هذا

١) تشنيف المسامع (٤/ ٨٤٢) مكتبة قرطبة القاهرة الطبعة الأولى.

٢) مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري لابن فورك (ص/ ١٨٧ - ١٨٨).

الوجه كفعل من أراد أن يرمي إلى صيد فأصاب سهمه إنسانًا مسلمًا مؤمنًا فقتله. كما أن هذا لا يدخل تحت حديث: «إذا اجتهد الحاكم ...» المتقدم ذكره، يمنع من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام للزبير: «وأنت ظالم له»، ولا يخفى على القارئ أن الخطأ في عبارات العلماء يقع على معنيين: أحدهما مخالفة الصواب إن كان مما يؤدي إلى معصية أو إلى ما دونها، والثاني ما يحصل من الإنسان من قول أو فعل بلا إرادة كالذي حصل من الرجل الذي أضلّ دابته ثم وجدها فقال: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك» أخطأ من شدة الفرح فسبق لسانه إلى ما لم يرده.

فالخطأ الذي أورده الإمام الأشعري من القسم الأول، أراد أن هؤلاء عصوا بدليل قوله في طلحة والزبير: «إنهما تابا»، فلا يشتبه عليك الأمر يا طالب العلم. ولا ينبغي أن يفهم من كلام الأشعري من تعبيره بالخطإ في أمر معاوية أنه كان حصل منه ذلك باجتهاد كاجتهاد الأئمة في استخراج المسائل من الكتاب والسنّة على حسب أفهامهم، وذلك لأن سيدنا عليًّا رضي الله عنه قال: «إن بني أمية يقاتلونني يزعمون أني قتلت عثمان، وكذبوا إنما يريدون المُلك» رواه مسدَّد بن مُسَرْهَد في مسنده[1] كما سيأتي، وكذلك قال سيدنا عمّار بن ياسر رضي الله عنهما عن معاوية إن همه كان الدنيا ودعواه إلى الأخذ بدم عثمان إنما هو اتخذها ذريعة للوصول إلى المُلك، ذكر ذلك الحافظ المجتهد ابن جرير الطبري كما سيأتي.

ودعوى أن معاوية حصل منه ذلك على طريقة الاجتهاد المعروف بين الأئمة تخيُّلٌ لما هو مخالف للواقع، ويؤيد ذلك أنه لو كان الإمام الأشعري أراد بقوله إن معاوية اجتهد ذلك الاجتهاد الذي رفعت المؤاخذة عن المخطئ فيه لم يقل إن ما حصل منهم مجوّز الغفران، وهذا ظاهر لمن يفهم العبارات.

قال المؤرخ ابن العماد الحنبلي في كتابه شذرات الذهب[2] عند ذكر وقعة

---

١) عزاه له الحافظ ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٤/ ٢٩٣).

٢) شذرات الذهب (١/ ٤٥).

صفّين ما نصّه: «والإِجماع منعقد على إمامته - أي عليّ - وبغي الطائفة الأخرى ولا يجوز تكفيرهم كسائر البغاة، واستدلّ أهل السنّة والجماعة على ترجيح جانب عليّ بدلائل أظهرها وأثبتها قوله ﷺ لعمّار بن ياسر: «تقتلك الفئة الباغية» وهو حديث ثابت. ولما بلغ معاوية ذلك قال: إنما قتله من أخرجه، فقال عليٌّ: إذًا قتل رسول الله ﷺ حمزة لأنه أخرجه[1]، وهو إلزام لا جواب عنه وحجة لا اعتراض عليها، وكان شبهة معاوية ومن معه الطلب بدم عثمان، وكان الواجب عليهم شرعًا الدخول في البيعة ثمَّ الطلب من وجوهه الشرعية» اهـ.

وهذا من معاوية بحسب الظاهر لا بحسب الباطن، أمّا من ناحية جماعته فقد يكونون على ظن أنهم على حق. وإنما قلنا ذلك لما سبق من أن عليًّا قال: «إنّما يريدون الملك».

ويؤيد قول علي رضي الله عنه ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده[2].

قال القرطبي[3]: «والإِجماع منعقد على أن طائفة الإِمام طائفة عدل والأخرى طائفة بغي، ومعلوم أنَّ عليًّا رضي الله عنه كان الإِمام» اهـ.

وأخرج البزار[4] بسند جيد عن زيد بن وهب قال: «بينما نحن حول حذيفة إذ قال: كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيّكم فرقتين يضرب بعضكم وجوه بعض بالسيف، فقلنا: يا أبا عبد الله وإن ذلك لكائن، فقال بعض أصحابه: يا أبا عبد الله فكيف نصنع إن أدركنا ذلك الزمان، قال: انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر عليّ رضي الله عنه فالزموها فإنها على الهدى» اهـ. ومعنى هذا أن الأخرى على الباطل.

---

١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص/ ٦٢٧).

٢) مسند الطيالسي (ص/ ١١٦ - ١١٧).

٣) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص/ ٦٢٦).

٤) انظر كشف الأستار عن زوائد البزّار (٤/ ٩٧)، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٦): «رواه البزار، ورجاله ثقات».

مراد معاوية من القتال:

ثم ليعلم أن معاوية كان قصده من هذا القتال الدنيا، فلقد كان به الطمع في الملك وفرط الغرام في الرئاسة، فلما وصل إلى الخلافة وصار ملك مصر وغيرها تحت يده كفّ عن المطالبة بدم عثمان وهو ما اتخذه حجة للخروج على عليّ وقتاله وأكثر المتهمين من أهل مصر والكوفة والبصرة كلهم تحت حكمه وغلبته كما ذكر القرطبي في التذكرة[1].

روى أبو داود في سننه[2] عن سَفينة قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي الله المُلْك**» أو: «ملكه مَن يشاء» .

قال سعيد: قال لي سفينة: «أمسك عليك أبا بكر سنتين، وعمر عشرًا، وعثمان اثنتي عشرة، وعليًّا كذا، قال سعيد: قلت لسفينة: إن هؤلاء يزعمون أن عليًّا عليه السلام لم يكن بخليفة، قال: كذبت أَسْتَاه بني الزرقاء يعني مروان». اهـ.

وروى هذا الحديث أيضًا الحاكم[3] والبيهقي بنحوه[4] وذكر أن خلافة علي كانت ست سنوات.

وروى أحمد[5] في المسند والبيهقي[6] والطيالسي[7] واللفظ لأحمد عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون النبوّة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوّة فتكون ما شاء الله أن تكون،

---

١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص/ ٦٢٢).

٢) أخرجه أبو داود في سننه: كتاب السُّنّة: باب في الخلفاء.

٣) مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة (٣/ ١٤٥).

٤) دلائل النبوة (٦/ ٣٤١ و٣٤٢).

٥) مسند أحمد (٤/ ٢٧٣).

٦) دلائل النبوة (٦/ ٣٤٠ - ٣٤٢).

٧) مسند أبي داود الطيالسي (ص/ ٣١ و١١٦ - ١١٧).

ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها ثم تكون ملكًا عاضًّا...» الحديث، وفي رواية: «عضوضًا» [1]. أي ظلومًا.

وحديث أبي داود المتقدّم أخرجه أيضًا الترمذي[2] وحسّنه، وأبو نعيم[3][(٣٣٨)] بنحوه عن سفينة قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافة النبوّة»، وعند أحمد بلفظ: «الخلافة ثلاثون عامًا ثم يكون بعد ذلك الملك»[4].

وأخرج البيهقي[5] عن أبي بكرة قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خلافة النبوّة ثلاثون عامًا ثم يؤتي الله المُلْكَ مَن يشاء»، فقال معاوية: «قد رضينا بالمُلْك».

وروى مسدد[6] في مسنده عن عبد الله بن أبي سفيان أن عليًّا قال: «إن بني أمية يقاتلونني، يزعمون أني قتلت عثمان وكذبوا إنما يريدون المُلْك، ولو أعلم أن يذهب ما في قلوبهم أني أحلف لهم عند المقام والله ما قتلت عثمان ولا أمرت بقتله لفعلت، ولكن إنما يريدون المُلْك، وإني لأرجو أن أكون أنا وعثمان ممّن قال الله عزّ وجلّ فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [سورة الحجر] الآية»، وروى نحوه سعيد بن منصور في سننه[7]. قال ابن كثير في البداية والنهاية[8] ما نصّه: «وهذا مقتل عمّار بن ياسر رضي الله عنه مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قتله أهل الشام. وبان وظهر بذلك سرّ ما أخبر به الرسول ﷺ من أنه تقتله الفئة

---

١) هي رواية البيهقي (٦/ ٣٤٠) والطيالسي (ص/ ٣١).

٢) جامع الترمذي: كتاب الفتن: باب ما جاء في الخلافة.

٣) ذكر أخبار أصبهان (١/ ٢٤٥).

٤) مسند أحمد (٥/ ٢٢٠).

٥) دلائل النبوة (٦/ ٣٤٢).

٦) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٤/ ٢٩٣).

٧) سنن سعيد بن منصور (٢/ ٣٣٥ - ٣٣٦).

٨) البداية والنهاية (٧/ ٢٧٦).

الباغية، وبان بذلك أن عليًّا محقّ وأن معاوية باغ، وما في ذلك من دلائل النبوّة» اهـ.

وذكر الذهبي في تذكرة الحفّاظ في ترجمة النسائي[1] أنه قال: «دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير فصنّفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله، ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة فقيل له: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أيّ شيء أخرج؟ حديث: «اللهم لا تشبع بطنه» . فسكت السائل». اهـ.

وأما اتّهامهم له بالتشيّع فليس صحيحًا إذ إنهم اتهموه بذلك لقوله: لم يصحّ في فضائل معاوية إلا: «لا أشبع الله بطنه»، ولأنه ألّف في فضل عليّ ولم يصنّف في مناقب غيره بالتخصيص، والصواب أنه إنّما قال: لم يصحّ في فضائل معاوية إلا: «لا أشبع الله بطنه» لأنَّ الحقيقة هي هذه، وليس هو أوّل قائل لهذا بل سبقه إلى هذا كما سبق وذكرنا شيخ البخاري إسحـق بن راهويه، وهو إنما صنّف في مناقب عليّ ولم يصنّف في مناقب غيره بالتخصيص لما بَيّنَهُ بقوله: «دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله».

1) السنن الكبرى (٨/ ١٧٤).

بيان أن قتال معاوية للإمام علي
ليس اجتهادًا معتبرًا

فإن قيل: أليس قتال معاوية لعليّ يدخل في باب الاجتهاد؟

فالجواب: أن الاجتهاد لا يكون مع النص القرءاني أو الحديثي ولا مع إجماع العلماء، وقتال معاوية لعلي فيه مخالفة للنص الحديثي، فلا يكون هذا الأمر اجتهادًا مقبولا.

ففي الحديث الصحيح: «ويح عمّار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار»، دلالة على أن الرسول سمّاهم فئة باغية.

وقد روى هذا الحديث أربعةٌ وعشرون صحابيًّا منهم معاوية وعمرو بن العاص.

قال الحافظ ابن حجر[1]: «روى حديث: «تقتل عمّارًا الفئة الباغية» جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما تقدم وأمّ سلمة عند مسلم، وأبو هريرة عند الترمذي، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النّسائي، وعثمان بن عفّان، وحذيفة وأبو أيّوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليَسَر وعمّار نفسه، وكلها عند الطبراني وغيره، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة، وفيه عن جماعة ءاخرين يطول عدّهم، وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعمّار وعليّ وردّ على النواصب الزاعمين أن عليًّا لم يكن مصيبًا في حروبه». اهـ.

فكيف يكون بعد هذا اجتهاد مع النص؟!

ومن الشطح الذي وقع فيه بعض الفقهاء أنهم بعد ذكرهم لهذا الحديث يقولون: إن عليًّا اجتهد فأصاب فله أجران، وإن معاوية اجتهد فأخطأ فله أجرٌ

---

١) فتح الباري (٨/ ٥٧٦ - ٥٧٧).

كما قال صاحب كتاب الزبد:

وماجرى بين الصحاب نسكت		عنه وأجر الاجتهاد نثبت

وقال اللَّقَّانِيُّ:

وأوِّلِ التشاجرَ الذي وردْ		إنْ خضتَ فيه واجتنبْ داءَ الحَسدْ

أقول: المنصف المتأمّل في الأمر لا يشك أن عليًّا وعمارًا رضي الله عنهما أعرف بحقيقة معاوية في قتاله أمير المؤمنين، والعجيب كيف أن صاحب الزبد يذكر ذاك البيت مع أنه ذكر في نفس الكتاب بيتًا ءاخر وهو:

ولم يجز في غير محض الكفر		خروجنا على ولي الأمر

فالعجب العجاب كيف ساغ عند هؤلاء اجتماع المعصية والأجر فهو جمع بين أمرين متناقضين وهو تحريمه الخروج على ولي الأمر وهو حق مجمع عليه وإثباته الأجر لذلك العدد أعني معاوية ومن معه في خروجهم على ولي الأمر وهو علي رضي الله عنه، وأي اجتهاد هذا خالف الإجماع وأدى إلى قتل ألوف من المسلمين فيهم من هم من خيار الصحابة رضي الله عنهم.

فتبين بما مضى أنّ معاوية لم يكن مجتهدًا في قتاله وإنما كان يريد الوصول للملك، ولا شكّ أنّ عليًّا وعمّارًا رضي الله عنهما أعرف بحقيقة معاوية من كثير من المؤلّفين الذين يقولون اجتهد فأخطأ فلا يأثم. وهذا تحسينُ ظنّ في غير محلّه، وكيف يصحّ قولهم وقد جاء في الصحيح «من كره من أميره شيئًا فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبرًا فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية»[1]، وصحَّ أيضًا: «مَن خلع يدًا من طاعةٍ لقيَ الله يوم القيامة لا حجّة له، ومَن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[2]، فالجزء الثاني من الحديث ينطبق على كل من قاتل عليًّا ولم يتب من ذلك.

---

١) الكامل في التاريخ (٣/ ٣٠٨ - ٣٠٩).

٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٧/ ٥١).

هذا مع ما قدمنا من قول عمّار بن ياسر الذي رواه البيهقي: «لا تقولوا كفر أهل الشام ولكن قولوا فسقوا أو ظلموا» وفي رواية ابن أبي شيبة[1]: «ولكنهم قوم مفتونون جاروا عن الحق فحقّ علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا إليه».

أقول: ولا يخفى على مثل عمار أن المجتهد إذا أخطأ في اجتهاده لا يقول عنه مجتهدٌ ءاخر فسق وظلم. وفي الحديث الذي رواه الحاكم[2] عن تراجع الزبير عن قتال علي بعدما ذكّره بكلام النبيّ: «لتقاتلنه وأنت ظالم له»، دليل واضح على أنّ الذين قاتلوا عليًّا لا يقال فيهم اجتهدوا فلا إثم عليهم، لأنه لو كان الأمر كذلك لكان الزبير أولى بأن يكون معذورًا غير مأثوم لمخالفته عليًّا بنكث العهد أي عهد البيعة، وهو أحد السابقين الأوّلين وأحد العشرة المبشرين بالجنّة، فإذا كان أمر الزبير هكذا أي أنه أثم بخروجه على عليّ فما بال معاوية. وهذا يدلّ على أن الاجتهاد لا يكون مع النص.

فكيف يصحّ أن يقال عن معاوية وجيشه إنهم مأجورون غير ءاثمين مع وصف الرسول لمعاوية وجيشه بأنهم دعاة إلى النار بقوله: «يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار» .

فإن قيل: كيف يجوز تسمية جيش معاوية بغاة أو كيف يقال إنهم عَصَوْا وفيهم صحابة وقد قال رسول الله ﷺ: **«لا تسبّوا أصحابي»**، وقال أيضًا: **«إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»**.

فالجواب: أن حديث مسلم: «لا تسبّوا أصحابي لا تسبّوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما أدرك مدَّ أحدهم ولا نصيفه»[3]،

---

١) مصنف ابن أبي شَيبة: كتاب الجمل (٧/ ٥٤٧).

٢) مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة (٣/ ٣٦٦).

٣) صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة: باب تحريم سبّ الصحابة رضي الله عنهم، والبخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي: «لو كنت متخذًا خليلًا» .

هو في طائفة خاصة من الصحابة لأن المخاطبين صحابة والمتكلّم عنهم صحابة فلما قال: «أحدكم» علم أن الذين حذّر من إيذائهم وسبّهم غير الذين كانوا معه عند ذكر الحديث، وإلا لزم اتحاد المخاطب والمتكلّم عنه، وهذا كلام ركيك لا يصدر من أفصح خلق الله. ويبين ذلك سبب الحديث وهو أن خالد بن الوليد سبّ عبد الرَّحمـن بن عوف، فمعنى الحديث أن خالدًا أو غيره من الذين ليس لهم تلك السابقية في الفضل بينهم وبين من كان من أهلها كعبد الرَّحمـن بن عوف هذا الفرق العظيم وهو أن مُدَّ أحد هؤلاء أفضل عند الله من أن يتصدّق الآخرون بمثل جبل أُحد ذهبًا. ومَن ظن أن هذا لعموم الصحابة فقد جهل الحقيقة وخبط خبط عشواء. وروى الحديث أيضًا ابن حبّان في صحيحه وغيره[1].

فيعلم من هذا أنه لم يكن مراد النبي بقوله: «أصحابي» جميع أصحابه لأنه كان يخاطب بعضًا منهم وإنما مراده مَن كان مثل عبد الرَّحمـن بن عوف وعليّ بن أبي طالب من السابقين الأوّلين من المهاجرين والسابقين الأوّلين من الأنصار وهؤلاء لا يدخل فيهم خالد بن الوليد الذي سمّاه النبي ﷺ: «سيف الله» ولا معاوية بن أبي سفيان.

ثم إنّ الذي لم يطبّق هذا الحديث هو معاوية فقد ثبت وصحّ عنه أنه كان يأمر بسبّ عليّ، فقد روى مسلم في صحيحه[2] ما نصّه: «عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعدًا فقال: ما يمنعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثًا قالهنّ له رسول الله ﷺ فلنْ أسُبَّهُ لأَنْ تكونَ لي واحدةٌ منهنّ أحبُّ إليَّ مِنْ حُمرِ النَّعَمِ سمعت رسول الله ﷺ يقول له وقد خلَّفَهُ في بعض مغازيه فقال له علي: يا رسول الله

---

١) صحيح ابن حبان: كتاب فضائل الصحابة، انظر الإحسان (٩/ ١٨٨)، ورواه أبو داود في سننه: كتاب السنة: باب في النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ، والترمذي في سننه: كتاب المناقب: باب (٥٩)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٨٧).

٢) صحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة: باب في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبوّة بعدي» . وسمعته يقول يوم خيبر: «لأعطينّ الراية رجلًا يحبّ الله ورسولَهُ ويحبّه الله ورسولُهُ»، قال: فتطاولنا لها فقال: «ادعوا لي عليًّا» فأُتي به أرْمَدَ فبصقَ في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه. ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [سورة آل عمران] دعا رسول الله ﷺ عليًّا وفاطمة وحسنًا وحسينًا فقال: «اللّهمّ هؤلاء أهلي» اهـ، ورواه أيضًا النسائي[1].

ورواه ابن ماجه أيضًا بلفظ[2]: «قدم معاوية في بعض حجاته فدخل عليه سعد فذكروا عليًّا فنال منه فغضب سعد وقال: تقول هذا لرجل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كنتُ مولاه فعلي مولاه» وسمعته يقول: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، وسمعته يقول: «لأعطين الراية اليوم رجلًا يحب الله ورسوله» .

فالذي يسبّ عليًّا ويبغضه ولا يحبّه يكون مرتكبًا كبيرة وأية كبيرة فقد روى النسائي[3] والحاكم[4] حديث: «**مَنْ سبّ عليًّا فقد سبّني**»[5]، وروى مسلم[6]

---

١) خصائص الإمام علي (ص/ ٢٣ و٥٨).

٢) سنن ابن ماجه: المقدمة: باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٣) خصائص الإمام علي (ص/ ٥٦).

٤) المستدرك (٣/ ١٢١).

٥) معناه كأنه سبني كأنه ءاذاني، إلى هذا الحدّ الرسول عليه الصلاة والسلام عظّم أمر علي رضي الله عنه.

٦) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب الدليل على أن حبّ الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق.

والترمذي[1] والنسائي[2] وأبو نعيم في الحلية[3] وأحمد[4] والخطيب البغدادي[5] وءاخرون أن عليًّا رضي الله عنه قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأميّ إليّ أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق» اهـ. وعن أم سلمة رفعته[6]: «لا يحب عليًّا منافق ولا يبغضه مؤمن».

وكذلك كان الحال في عهد خلفاء بني أمية بعد معاوية من الأمر بسبّ عليّ إذا استثني التابعي الجليل عمر بن عبد العزيز، فإنه هو الذي منع سبّ سيدنا عليّ بعد أن كان يُسَبّ على المنابر كذا في تاريخ الخلفاء[7] للسيوطي وفي كتاب مناقب عمر بن عبد العزيز لابن الجوزي.

وأمّا الذي يقول: إن الذين قاتلوا عليًّا بغاةٌ أو يقول في مقاتلي عليّ من أهل صفّين دعاة إلى النار أو إنهم عصوا، فلا يعدّ واقعًا في المحظور الذي ينهى عنه النبيّ بقوله: «لا تسبّوا أصحابي» فإن النبي ﷺ هو الذي سمّى مَن قاتل عليًّا في وقعة صفّين بغاة وهو الذي قال فيهم دُعاة إلى النار، فليعلم ذلك.

وأما حديث «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا» فهو ضعيف[8] ولا يُعارض حديث

---

١) جامع الترمذي: كتاب المناقب: مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٢) سنن النسائي: كتاب الإيمان: باب علامة المنافق.

٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ١٨٥).

٤) مسند أحمد (٦/ ٢٩٢).

٥) تاريخ بغداد (١٤/ ٤٢٦).

٦) انظر جمع الفوائد وأعذب الموارد (٢/ ٥١٧).

٧) تاريخ الخلفاء (ص/ ٢٤٣).

٨) المعجم الكبير (٢/ ٩٦) و(١٠/ ٢٤٤)، وقال المنّاوي في فيض القدير (١/ ٣٤٨): قال العراقي في سنده: ضعيف، انظر تخريج الإحياء (٤/ ١١٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٠٢ - ٢٠٣): «وفيه يزيد بن ربيعة وهو ضعيف»، وقال عن رواية أخرى للطبراني: «وفيه مسهر بن عبد الملك، وثقه ابن حبان وغيره وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وقال ابن رجب: «روي من وجوه في=

عمار المتواتر بمثل هذا، ومعناه: أمسكوا عمّا لا يجوز ذكرهم به، ولو لم يكن كذلك لما قال عمّار بن ياسر فيهم تلك المقالة التي رواها البيهقي وابن أبي شيبة والتي سبق ذكرها وفيها أنه قال في أهل الشام: «فسقوا أو ظلموا» يعني الذين قاتلوا عليًّا.

فإن قيل: أليس في قول عمّار بن ياسر في أهل الشام تعارض مع الحديث الذي رواه الحاكم «فلا تسبوا أهل الشام وسبّوا ظلمتهم فإنّ فيهم الأبدال[1]».

فالجواب أن مراد عمّار بن ياسر ليس جميع أهل الشام بل مراده معاوية وجيشه، وهم ليس فيهم من هو بهذه الصفة، على أنَّ هذا الحديث لم يصح مرفوعًا.

فإن قيل: أليس اتفق المحدّثون على أنَّ الصحابة عدول.

فالجواب أن المحدّثين قالوا بعدالة الصحابة في الرواية لأنّ الواحد منهم لا يكذب على رسول الله ﷺ، لا على معنى أنهم كلهم أتقياء صالحون، فقد صحَّ في الحديث الذي رواه أحمد[2] وابن حبان[3] وغيرهما أنّ الرسول قال في رجل من أهل الصُّفة لما مات فوجدوا في شمْلَته دينارين فذكروا ذلك للنبيّ ﷺ فقال: «كيّتان»، وفضل أهل الصفة معروف، فهذا لإخفائه دينارين عن الناس وإظهار الفاقة قال الرسول فيه ما قال، ومع ذلك فله فضل باعتبار أنه من أهل الصفة.

فائدة مهمة: قال الحافظ أحمد الغماري في كتابه «جؤنة العطار»[4] ما نصه: «نقل الذهبي في (التاريخ)[5] عن الإمام مالك أنه قال: معاوية نتف الشيب كذا

= أسانيدها كلها مقال»، وأورده ابن عدي في الكامل (٦/ ٢١٧٢/ ٦) وأعلَّه بمحمد بن الفضل بن عطية وقال: «وعامة حديثه لا يتابعه الثقات عليه» اهـ.

١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٥٥٣).

٢) مسند أحمد (١/ ٤٥٧).

٣) صحيح ابن حبان: كتاب الزكاة: باب الوعيد لمانع الزكاة، انظر الإحسان (٥/ ١٠٩).

٤)

٥) سنن الدارقطني: كتاب الحج: باب المواقيت (٢/ ٢٧٨).

وكذا سَنَة، وكان يخرج إلى الصلاة ورداؤه يُحمَلُ، فإذا دخل مصلاه جُعل عليه وذلك من الكبر» اهـ. وهذا يُكذّب ما نُقل عنه من قوله: غبار حافر فرس معاوية أفضل من عمر بن عبد العزيز، وربما نقل بعضهم هذا عن ابن المبارك وكله كذب، وإذا وصف مالك معاوية بالكبر وهو يعلم الحديث الصحيح: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة خردل من كبر» المُخرَّج في صحيح مسلم[1] فلا يجوز أن يقول ذلك في عمر بن عبد العزيز» انتهى كلام الغماري.

وبعض الناس إذا رأوا هذا البيان والإيضاح الذي أوردناه والذي هو الموافق للحق يقولون: هذا الكلام لا ينبغي إطلاع العامة عليه، هذا للخصوص فقط. يقال لهم: المحدّثون فيما مضى ما كانوا حين يقرؤون كتب الحديث بما فيها حديث: «ويح عمّار» يخصصون الكبار والخواص بالإسماع دون الصغار، بل كان المحدّث يقرأ جهرًا ويُسمع الكبار والصغار، وقد كان من عادة أهل الحديث في الماضي إحضار الصغار مجالسهم مع الكبار، حتى إنهم كانوا يحضرون أبناء الخمس سنوات. فهذه الأحاديث ما دوّنت في كتب الحديث لتدفن بل لتعلَّم للكبير والصغير، فأي عيب في معرفة الحق للصغير والكبير؟.

تنبيه: ادعى بعض الجهلة أننا نسب معاوية والصحابة وهذا غير صحيح إنما الأمر أننا نبين حقيقة ما جرى بين علي رضي الله عنه ومعاوية وذلك بإيراد الأدلة والأحاديث، فكيف بعد هذا يرموننا بأننا نشتم معاوية وتغافلوا عن أمر وهو أن معاوية هو الذي كان يأمر بسب علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخليفة الراشد، وابن عم رسول الله ﷺ، وزوج ابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، وأحد السابقين الأولين، وفضائله كثيرة ومناقبه شهيرة، ألم يكن معاوية يأمر بسب علي على المنابر وسرت هذه البدعة القبيحة مدة بعده إلى أن جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فأبطلها، ألم يأمر معاوية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بسب علي، سبحان الله الجهل يُعمي ويُصم.

---

١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمّته.

بيان بطلان ما يتوهمه بعض النّاس من أن القبر يضيق على كل أحد

إن ما يتوهّمهُ بعضُ النّاس من أنّ القبرَ يضيّقُ على كلّ أحدٍ في البدايةِ ثمّ يوسَّعُ على المؤمنِ غيرُ صحيحٍ، وهو لا يليقُ بكرامةِ المؤمنِ عندَ الله أي المؤمن التَّقي لأنَّ بعضَ العصاةِ يحصلُ لهم ذلك برهةً من الزمنِ، وأمّا ما يرويهِ بعضُهم في حقّ سعدِ بن معاذٍ رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «لو نجا أحد من ضغطة القبر لنجا سعد» فغيرُ صحيحٍ وإن صحَّحَهُ من صحَّحَهُ.

وممن خالف في ذلك البيجوري حيث قال في شرحه على جوهرة التوحيد[1]: وورد أن الأرض تضمه حتى تختلف أضلاعه.

الرد: وردَ في فضلِ سعدٍ «اهتز العرش لموتِ سعد بن معاذ» رواه البخاري، فمن اهتزَّ العرش لموتِهِ كيف يليقُ بمقامِهِ أن يصيبَهُ ضغطةُ القبرِ. وما يُروى عنه من أنّه كان لا يحترز من البولِ فغيرُ صحيحٍ بدليلِ ما وَرَدَ عن رسولِ الله من أنّه وَصَفَ سعدًا «بأنّه شديدٌ في أمرِ الله»، ووردَ عن عائشة أنّها قالت في حقّ سعدٍ: «لم يكن في عشيرةِ بني الأشهلِ أفضل من سعدِ بن معاذٍ وأسيدِ بن حُضيرٍ وعبّاد ابن بشرٍ. وكان أسيدُ بن حضيرٍ رضي الله عنه لما يقرأ القرءانَ أحيانًا تنزلُ الملائكةُ إليه من السّماءِ.

وأما الأحاديثُ التي وردَت في حصولِ ضغطةِ القبرِ لصبي دُفِنَ في عصرِ الرسولِ وأن النبي قال: «لو كانَ يَسلَمُ منها أحدٌ لَسَلِمَ منها هذا الصبي»، وفي حق سعدِ بن معاذ رضي الله عنه وفي حَقّ بنتِ النبي زينب، فهذه الأحاديثُ معارِضَةٌ لما هو أقوَى منها وهي لم يخرجها الشيخان. والحديثُ الذي في الصحيحِ أن ضغطةَ القبرِ للكافرِ والمنافقِ فكيف يقال إنها تصيبُ كلَّ ميت إلا الأنبياء. ومما يمنعُ صحة

---

١) جوهرة التوحيد (ص/ ١٦٩).

ما وَرَدَ في حق سعدٍ من ضغطةِ القبرِ أنه كان شهيدًا لأنه ماتَ من جُرحٍ أصيبَ به في غزوةِ الخندقِ، والحديث الصحيح الوارد في حقهِ أنهُ اهتزَّ عرشُ الرحمـنِ لموتِ سعدٍ فكيفَ يصحُّ في حقهِ مع هذينِ الأمرينِ أن يُعَذَّبَ بضغطةِ القبرِ، وتُدفَعُ تلكَ الأحاديثُ أيضًا بالآية: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [سورة يونس].

بيان أنه لا يجوز الخُلف على الله لا في وعده ولا وعيده

ليعلم أن خبرَ الله صدقٌ وحقٌّ فيستحيل أن يتخلَّفَ حتى في الوعيدِ. فينبغي الحذر من مقالة البيجوري حيث يقول[1]: وأما الوعيد فيجوز الخُلْفُ فيه.

الرد: ليُعلم أنَّ بعض المؤلفين تهوَّر فجوَّز على الله تعالى الخلف في وعيده، محتجًّا بقول بعضهم إنَّ العرب تعدُّ الخُلف في الوعد كذبًا وتعدُّ الخُلف في الوعيد كرمًا وبأنَّ بعض الشعراء تمدَّح بأنه يُنجز وعده ويُخلف وعيده؛ والحقُّ أنَّ تجويز ذلك على الله تعالى جهلٌ وكفرٌ لأن الخلف وصف لا يليق بالخالق، لا في الوعد ولا في الوعيد، فكون الخُلف في الوعيد كرمًا قد يُقبل في حقّ مثل هذا الشاعر المشار إليه، وأمَّا في حقّ الخالق الذي لا تخفى عليه خافية، فكيف يجيز منصف أن يُخبر الله أنه سيعذّب شخصًا وهو يعلم أنه في الحقيقة سيعفو عنه ويُعفيه من العذاب، أليس هذا إخبارًا بحصول ما لن يحصل، فهو إخبار بخلاف الواقع، ممَّن لا يخفى عليه أنه خلاف الواقع، فهو عين الكذب، والكذب مستحيل على الخالق لأن الكلام الكذب ليس حقًّا بل هو باطل غير صحيح ومخطئ غير مصيب، فهو نقص والنقص عليه محال. نعم إنَّ مغفرة الله لبعض من استحق العذاب من عصاة المسلمين أمر ثابت، وهو كرم بلا شك ولكنه ليس خُلفًا في الوعيد، لأنَّ كل ما ورد من وعيد الله في الكتاب والسنّة في حقّ عصاة المسلمين يُمكن حمله على عدم الاستغراق الشامل للجميع، أي يُمكن تفسيره بتعذيب بعضهم، وهذا حاصل لا محالة، لأنه لا بدَّ من أن يُعذب بعض عصاة المسلمين بذنوبهم، كما نصَّ عليه غير واحدٍ من الأئمة، فلا خُلف.

تعقيبًا على قول الشارح «وأما الوعيد - وهو تعذيب الله الكفار والعصاة وإدخالهم النار - فذهب الأشاعرة إلى أنه يجوز أن يغفر الله الذنوب ولا يدخل

---

١) المصدر السابق (ص/ ١٠١).

مرتكبها النار ولا يعذبه كما يجوز أن يعاقبه ويدخله النار».

قال الحافظ الشيخ عبد الله الهرري رحمه الله: إن كان يفهم لا يدخل أحدًا من المؤمنين جهنم يكفر يقال له انت كذبت حديث رسول الله الذي رواه البخاري وغيره «يخرج أناس من النار بشفاعة محمد» هذا كلام الرسول نفسه هؤلاء عطلوا شفاعة الرسول هذا تكذيب لخبر الرسول، كذَّب المقام المحمود أيضًا، المقام المحمود هو مقام الشفاعة عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته هذا أثبت إخلاف الوعد من الله ليعرف نفسه أين هو؟

ويستحيل أن تتعلق مشيئة الله بمغفرة جميع ذنوب المسلمين لأن في هذا نسبة الكذب إلى الله في خبره.

هذا القائل صار كالمرجئة التي ورد حديث صحيح في تكفيرهم وهم الذين يعتقدون أن المؤمن لا يعذب مهما كان عليه ذنب، كما أن الكافر لا يدخل الجنة مهما كان له من عمل خير، الرسول عليه السلام قال: «صنفان من أمتي ليس لهما نصيب من الإسلام القدرية والمرجئة» لا يعرفون أنفسهم، ما سمع أن الأنبياء يشفعون والملائكة يشفعون.

أما بالنسبة لبعض (العصاة) فتحمل تلك النصوص بقيد المشيئة أي إن كان يغفر لهذا الفرد لا تصيبه تلك العقوبة (فهذا لا يعارض النصوص وإنما يوافقها).

تعقيبًا على كلام الشارح: «فإن إخلاف الإنسان ما توعد به وهدد به لا يعد نقصًا بل يعد كرمًا وحسن خلق وقد تمدح به الناس فمن ذلك قول الشاعر:

وإني وإن أوعدته أو وعدته   لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

فلما اختلف أمر الخلف في الوعد والوعيد فعد العقلاء إخلاف الوعد نقصًا وعدوا إخلاف الوعيد كرمًا وكان الله سبحانه وتعالى موصوفًا بكل كمال جاز أن يخلف الإيعاد ولم يجز أن يخلف الوعد».

قال الشيخ رحمه الله: هذا بما لا يؤدي إلى كذب أما بما يؤدي إلى كذب فهو

مستحيل على الله وعلى رسوله، الرسول يقول: يخرج قوم من النار بشفاعتي، وهذا يقول لا يخرج، أليس هذا نسب إليه الخلف في الوعيد ماذا يريدون من هذا الجمود.

وعليه فقد تبين أنه لا يجوز أن يتخلف وعد الله ولا وعيده وأما ما قاله بعض الأشاعرة أن الله تعالى قد يعفو عن المسلم العاصي فلا يعذبه بالمرة ولم يقولوا ذلك في الكفار ولا فيمن أراد الله أن يعذبهم وقد فهم بعض الناس خطأ هذه المسئلة فنسبوا للأشاعرة «القول بالخلف» في وعيد الله وقد قال إمام مقدم من الأشاعرة وهو عبد القاهر البغدادي عليه الرحمة والرضوان في كتابه «أصول الدين» ما نصه[1]: قال أصحابنا (الأشاعرة) إن تأبيد العذاب إنما يكون لمن مات على الكفر أو على البدعة التي يكفر بها صاحبها كالقدرية والخوارج وغلاة الروافض ومن جرى مجراهم فأما أصحاب الذنوب من المسلمين إذا ماتوا قبل التوبة فمنهم من يغفر الله عزَّ وجلَّ له قبل تعذيب أهل العذاب ومنهم من يعذبه في النار مدةً ثم يغفر له ويرده إلى الجنة برحمته اهـ فاتضح الحق لذي عينين.

---

١) أصول الدين (ص/ ٢٤٢).

بيان أن ءاه ليس من أسماء الله

قال البيجوري[1]: وينبغي للمريض أن يقول آه لأنه ورد أنه من أسماء الله تعالى.

الرد: اعلم أنّ من البدع القبيحة قول بعض الناس أن «ءاه» من أسماء الله تعالى واعلم أن قول البيجوري هذا هو قول بعض جهلة المتصوفة ممن ينتسب إلى الطريقة الشاذلية وهو مخالفٌ للقرءان الكريم والسنة النبوية وانحراف عن نهج الأمة الإسلامية وعن طريق التصوف الصحيح بل وعن نهج الشيخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه. وما استندوا إليه لتسويغ بدعتهم هو حديث موضوع في إثبات هذه البدعة المنكرة حتى قال بعض هؤلاء وهو من أهل دمشق: إن «ءاه» أقرب للفتوح من «الله»، فمن أين لهذا المدعي وأمثاله الفتوح أو التجلي وهذا ينطبق عليه قول الجنيد البغدادي رضي الله عنه:

فساد كبير عالم متهتكُ وأكبر منه جاهل متنسكُ

ثم هذا ليس من التجليات بل هذا من الشيطان حيث أوهمهم بأن هذا فيه عبادة لله وما يحصل لهم من الفرح النفساني فهذا فرح الهوى وليس من الوجد. فمن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعملًا بقوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [سورة ءال عمران].

نقول هذا الأمر ليس من أصل الطريقة الشاذلية بل شىء أحدثه بعض جهلة المتصوفة من شاذلية فاس كما قال شيخ الشاذلية في المدينة المنورة الشيخ ظافر المدني الشاذلي رحمه الله تعالى في رسالة له فقال: «إن الاشتغال بـ «ءاه» من فعل شاذلية فاس» اهـ.

وقولهم هذا أي زعمهم أن «ءاه» من أسماء الله مردود بكتاب الله تعالى وسنة نبيه محمد ﷺ وأقوال أهل المذاهب الأربعة واللغويين وعلماء الأزهر.

---

١) المصدر السابق (ص/ ١٥٧).

مخالفتهم للقرءان الكريم

أما ما يرد به عليهم من كتاب الله عز وجل أن الله وصف نفسه بأن له الأسماء الدالة على الكمال فقال عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [سورة الأعراف/ ١٨٠]، وقال تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[سورة الإسراء/ ١١٠]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الحشر]، ومعنى الحسنى أي الدالة على الكمال، فلا يجوز أن يكون اسم من أسماء الله تعالى دالًا على خلاف الكمال، قال الزجاج[1]: «ولا ينبغي لأحد أن يدعوه بما لم يسم به نفسه»، وقال أبو سليمان الخطابي[2]: «ودليل هذه الآية (أي ءاية ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الأعراف].) أن الغلط في أسمائه والزيغ عنها إلحاد» اهـ، وقال النسفي في تفسيره[3]: «ومعنى قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [سورة الأعراف] أي اتركوا تسمية الذين يميلون عن الحق والصواب فيها فيسمونه بغير الأسماء الحسنى وذلك أن يسموه بما لا يجوز عليه نحو أن يقولوا: «يا سخي يا رفيق» لأنه لم يسم نفسه بذلك، ومن الإلحاد تسميته بالجسم والجوهر والعقل والعلة» اهـ، فتبين أن الإلحاد في أسماء الله تعالى هو تسميته بما لم يسم به نفسه ولم يرد فيه نص من كتاب ولا سنة ولا إجماع لأن أسماء الله سبحانه وتعالى كلها توقيفية أي يتوقف إطلاقها عليه تعالى على ورودها في كتاب الله أو سنة نبيه أو إجماع، ومن هنا يعلم أنه لا يجوز تسمية الله تعالى بـ

---

١) زاد المسير (٣/ ٢٩٣).

٢) زاد المسير (٣/ ٢٩٣).

٣) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٨٧).

«ءاه» لأنه لفظ يدل على العجز والشكاية والتوجع وما كان كذلك يستحيل أن يكون اسمًا لله تعالى.

مخالفتهم للسنة النبوية المطهرة

أما ما يرد على هؤلاء من حديث رسول الله ﷺ فما ثبت عنه أنه قال: «إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فإذا تثاءب أحدكم فلا يقل: ءاه ءاه فإن الشيطان يضحك منه» أو قال: «يلعب منه»[1] رواه الترمذي والحافظ المجتهد ابن المنذر وابن خزيمة واللفظ له، فلو كان لفظ ءاه من أسماء الله تعالى التي يتقرب بها إلى الله تعالى كما يزعمون لم يقل النبي ﷺ: «فإن الشيطان يضحك منه».

ثم إنه لم يرد في حديث صحيح ولا حسن أن «ءاه» اسم من أسماء الله تعالى، وإنما الذي ورد ما رواه الديلمي في مسند الفردوس بلفظ[2]: «يا حميراء أما شعرت أن الأنين اسم من أسماء الله تعالى يستريح به المريض») والرافعي في تاريخ قزوين[3] أن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ وعندنا مريض يئن فقلنا له: اسكت فقد جاء النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «دعوه يئن فإن الأنين اسم من أسماء الله تعالى يستريح إليه العليل»، رواه الديلمي من طريق محمد بن أيوب بن سويد ثنا أبي عن نوفل بن الفرات عن القاسم عن عائشة، والقزويني من طريق إسماعيل بن عياش عن ليث بن أبي سليم عن بهية عن عائشة، وهو حديث موضوع جزمًا أي مكذوب على رسول الله ﷺ وحاشا أن يقول النبي ﷺ

---

١) رواه الترمذي في سننه: كتاب الأدب: باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب، وصححه، وابن خزيمة في صحيحه: أبواب الأفعال المكروهة في الصلاة: باب الزجر عن قول المتثائب في الصلاة هاه وما أشبهه.

٢) الفردوس بمأثور الخطاب (٥/ ٤٣١).

٣) تاريخ قزوين (٤/ ٧٢).

بذلك، وقد عزاه له السيوطي في الجامع الصغير وسكت عليه[1]، وتعقبه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري في كتابه المغير على الجامع الصغير وحكم بوضعه فقال ما نصه[2]: «أخرجه أيضًا الديلمي من طريق الطبراني وفيه محمد بن أيوب بن سويد الرملي[3]، المجروحين[4]، تهذيب التهذيب[5]، لسان الميزان[6]، الميزان[7]، المدخل إلى الصحيح[8]، المغني[9]، سؤالات البرقاني للدارقطني[10]، الكشف الحثيث[11]، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي[12]، النكت البديعات للسيوطي[13]، تنزيه الشريعة[14]، الضعفاء لأبي نعيم[15]، الموضوعات[16] وهو متهم بوضع الحديث ولي في بيان وضعه جزء مستقل» اهـ.

---

١) الجامع الصغير (١/ ٦٥١).

٢) المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير (ص/ ٦٢-٦٣).

٣) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص/ ٣٥٣).

٤) المجروحين (٢/ ٢٩٩).

٥) تهذيب التهذيب (٩/ ٦٩).

٦) لسان الميزان (٥/ ٨٧).

٧) الميزان (٣/ ٤٨٧).

٨) المدخل إلى الصحيح (ص/ ٢٠٨).

٩) المغني (٢/ ٥٥٨).

١٠) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص/ ٥٨).

١١) الكشف الحثيث (ص/ ٣٥٤).

١٢) الضعفاء والمتروكين (٣/ ٤٣).

١٣) النكت البديعات (ص/ ١٧٧).

١٤) تنزيه الشريعة (١/ ١٠١).

١٥) الضعفاء (ص/ ١٤٣).

١٦) الموضوعات (١/ ٢٠١).

وقال الحافظ أحمد الغماري في كتابه المداوي لعلل المناوي بعد إيراد سنده ما نصه[1]: «ومحمد بن أيوب بن سويد قال ابن حبان[2]: لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة، كان أبو زرعة يقول: رأيته أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري وكان يحدث بها اهـ، فالحديث موضوع» انتهى كلام الغماري.

قلت: وهو كما قال فهو جدير بأن يكون موضوعًا، ومحمد بن أيوب قال فيه أيضًا الدارقطني[3]: متروك، والحاكم وأبو نعيم[4]: روى عن أبيه أحاديث موضوعة.

أما سند القزويني ففيه إسماعيل بن عياش[5] وإن كان حافظًا فقد ضعفه النسائي، وقال الحاكم: «هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه»، وقال أبو حاتم: ليّن، وقال ابن حبان: «كثر الخطأ في حديثه فخرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه»، ووثقه يحيى وغيره، وهذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده وروايته عنهم ضعيفة كما نقل ذلك الحفاظ المعتبرون.

وفيه أيضًا ليث بن أبي سليم[6] روى له مسلم مقرونًا بأبي إسحاق الشيباني

---

١) المداوي لعلل المناوي (٤/ ٣٦).

٢) المجروحين (٢/ ٢٩٩).

٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص/ ٥٨).

٤) المدخل إلى الصحيح (ص/ ٢٠٨)، الضعفاء لأبي نعيم (ص/ ١٤٣).

٥) (الضعفاء والمتروكين للنسائي ص/ ٤٩، ولابن الجوزي ١/ ١١٨، التاريخ الكبير ١/ ٣٦٩، المجروحين ١/ ١٢٤، الجرح والتعديل ٢/ ١٩١، المغني ١/ ٧٦، الميزان ١/ ٢٤٠، تهذيب التهذيب ١/ ٣٢١، الضعفاء الكبير ١/ ٨٨، سؤالات الآجري لأبي داود ٢/ ١٣٣، الكامل ١/ ٢٨٨).

٦) (الضعفاء والمتروكين للنسائي ص/ ٢٠٩، ولابن الجوزي ٣/ ٢٩، التاريخ الكبير ٧/ ٢٤٦، المجروحين ٢/ ٢٣١، الجرح والتعديل ٧/ ١٧٧، المغني ٢/ ٥٣٦، الميزان ٣/ ٤٢٠، تهذيب التهذيب ٨/ ٤٦٥، لسان الميزان ٧/ ٣٤٧، الضعفاء الكبير ٤/ ١٤، الكامل ٦/ ٢١٠٥، أحوال الرجال=

لكن ضعّفه النسائي والقطان وأبو زرعة وأبو حاتم وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال ابن حبان: «كان من العبّاد ولكن اختلط في ءاخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه، وتركه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين».

وفيه أيضًا بهية مولاة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهي مجهولة، وهي أيضًا ليست بحجة كما قال ابن عمار الموصلي[1].

وفيه أيضًا غير هؤلاء من المجاهيل، فتلخص بذلك أن هذا السند مشتمل على ضعفاء ومجاهيل لذا فهو ساقط ظاهر النكارة.

وممن رده أيضًا المناوي في شرح الجامع الصغير فقال ما نصه[2]: «لكن هذا لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن وأسماؤه تعالى توقيفية» اهـ.

ولا يدفع قولهم ما ذكره العزيزي شارح الجامع الصغير[3]: «قال الشيخ: حديث حسن لغيره» اهـ، فلا معنى له لأن شيخ العزيزي هو الشيخ محمد حجازي الشعراني ولا ذكر له ولا للعزيزي في طبقات المحدثين فضلًا عن الحفاظ الذين إليهم المرجع في معرفة درجة الحديث، إذ التصحيح والتحسين من شأن الحافظ المطلع كما هو معلوم عند أهل الحديث، قال الحافظ السيوطي في ألفيته[4]:

وخذهُ حيث حافظٌ عليه نص = أو مِن مصنَّفٍ بجمعِهِ يُخَص

= ص/ ٩١، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/ ١١٣، البيان والتوضيح ص/ ٢١٨، الموضوعات ٢/ ١٢٩، سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ٣٠٤، تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين ص/ ١٦٢).

١) تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٠٥).

٢) فيض القدير (٣/ ٥٣٣).

٣) السراج المنير شرح الجامع الصغير (٢/ ٢٨٧).

٤) ألفية السيوطي (ص/ ١٢).

أي يُعرف الحديث إذا نص حافظ على صحته أو ذكره في كتاب اشترط أن لا يذكر فيه إلا الصحيح كالحافظ سعيد بن السكن فإنه ألف كتابًا اشترط أنه لا يذكر فيه إلا الصحيح وسماه: «السنن الصحاح».

قال المحدث عبد الله الغماري المغربي ما نصه[1]: «وهذا الحديث رواه الرافعي في تاريخ قزوين والديلمي في مسند الفردوس عن عائشة بإسناد فيه راو كذاب، فهو حديث واه نازل عن درجة الاحتجاج بالمرة. ولقد غلط العزيزي في شرح الجامع الصغير حيث ادعى أنه حسن لغيره مع أن عمدته في التصحيح والتحسين غالبًا - وهو المناوي - لم يحسنه أصلًا لا في شرحه الكبير ولا الصغير ولا حسنه الحافظ السيوطي الذي هو عمدتهم جميعًا، وكيف يستطيع أن يحسنه وفي سنده كذاب كما ذكرنا» اهـ.

فإن قيل: كيف يكون موضوعًا وقد أورده السيوطي في الجامع الصغير الذي التزم في مقدمته أنه صانه عما تفرد به وضاع أو كذاب؟ فالجواب: أن كتاب الجامع الصغير ليس من هذا القبيل الذي ذكرناه ففيه الكثير من الصحيح والحسن والكثير من الضعيف وفيه جملة من الموضوع كما في شأن حديث: «دعوه يئن»، كما أن السيوطي نفسه لم يوف بشرطه فقد أورد في جامعه أحاديث حكم هو بوضعها إما بإقراره حُكمَ ابنِ الجوزي بوضعه وذلك في اللآلئ المصنوعة أو في ذيلها، أو حَكمَ بوضعها في كتابه ذيل الموضوعات.

مخالفتهم لعلماء الفقه

أما ما يرد مزاعمهم من أقوال علماء الفقه من أهل المذاهب الأربعة وغيرها ما رواه ابن المنذر في الأوسط[2] أن الأنين ـ وهو قول «ءاه» و«أوه» وفيها لغات كثيرة (قال الشرنبلالي الحنفي ممزوجًا بالمتن في باب ما يفسد الصلاة ص/ ٦١

---

١) مجلة الإسلام (العدد/ ٣٥، ص/ ٣١).

٢) الأوسط في السنن والإجماع والخلاف (٣/ ٢٥٧).

ما نصه: «(والأنين) وهو أه بسكون الهاء مقصور بوزن دع (والتأوه) وهو أن يقول أوه وفيها لغات كثيرة» اهـ.) ـ يفسد الصلاة وحكاه عن الشعبي والنخعي ومغيرة وبه قال سفيان الثوري، وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أصحها إن ظهر منه حرفان أفسد وإلا فلا[1]، قال العمراني في البيان[2]: «فإن تنحنح أو أنّ أو تنفس أو نفخ فإن تبين منه حرفان مثل أن يقول: «ءاه» أو «واه» أو «أُف» بطلت صلاته لأن ذلك يُعد كلامًا»، وقال المقدسي الحنبلي في المغني والشرح الكبير ما نصه[3]: «ولم أر عن أحمد في التأوه شيئا ولا في الأنين والأشبه بأصولنا أنه متى فعله مختارًا أفسد صلاته»، لكن المالكية[4] والحنفية[5] قالوا: «الأنين والتأوه إن كان من خشية الله أو خوف النار أو العذاب لا يفسد الصلاة وإلا فسدت».

ثم مما يدل على أن هذه اللفظة ليست من أسماء الله تعالى أنه لا يثبت بها اليمين وكذا لا يثبت بقول بعض الجهال: «واللا» بدون هاء بل من قال ذلك عليه معصية لأنه حرّف اسم الله تعالى.

فبعد هذا كيف يكون ءاه اسمًا لله تعالى وهو يُبطل الصلاة، فإنه لم يذكر واحد من الفقهاء أن واحدًا من ألفاظ الأنين هو اسم من أسماء الله، بل قال جمع من السلف ومن فضلاء أهل التصوف الحقيقي ومنهم طاووس والفضيل بن عياض وذو النون المصري وسفيان الثوري والإمام أحمد بن حنبل وجماعة من الشافعية منهم أبو الطيب وابن الصباغ: «إن أنين المريض وتأوهَه مكروه»، وتعقبه بعضهم وهو النووي وقال: اشتغاله بالذكر أولى، وهي مسئلة مشهورة بين الفقهاء ومع

١) فتح الباري (٢/ ٢٠٦).

٢) البيان في مذهب الشافعي (٢/ ٣٠٩).

٣) المغني والشرح الكبير (١/ ٧٠٧).

٤) الخرشي على مختصر خليل (١/ ٣٢٥)، منح الجليل شرح مختصر خليل لمحمد عليش (١/ ٢٠٣ـ ٢٠٤).

٥) مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح (ص/ ٢٢٠)، حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح (ص/ ٢٢٠)، إعلاء السنن (٥/ ٤٧).

ذلك لم يقل أحد منهم إن «ءاه» من أسماء الله تعالى.

مخالفتهم لأقوال أهل اللغة

أما مخالفتهم لعلماء اللغة فقد قال الحافظ اللغوي الفقيه محمد مرتضى الزبيدي في شرح القاموس[1] بعد أن عدّ جملة من ألفاظ الأنين ما نصه: «أوَّهِ، وءاهِ، وأوَّهْ، وأوِّ، وءاوُوه، وءاهٍ، وأوَّتاه، وءاويَّاه» ثم قال ممزوجًا بالمتن: «فهن اثنتان وعشرون لغة كل ذلك كلمة تقال عند الشكاية أو التوجع والتحزن» اهـ، وكذا ذكر صاحب لسان العرب[2]، وقال الفيومي في المصباح[3]: «ءاهِ من كذا بالمد وكسر الهاء لالتقاء الساكنين كلمة تقال عند التوجع وقد تقال في الإشفاق، وأوْهِ بسكون الواو وبالكسر كذلك وقد تشدد الواو وتفتح وتسكن الهاء وقد تحذف الهاء فتكسر الواو. وتأوه مثل توجع وزنًا ومعنًى» اهـ.

فالعجب كيف أن الذين يعملون بزعمهم حضرة ذكرٍ عند وقوفهم وقيامهم متماسكين بالأيدي واهتزازهم مع التثني والتكسر اختاروا لفظ «ءاه» من بين تلك الكلمات العديدة التي ذكرها الحافظ الزبيدي في شرح القاموس والتي كلها تدل على الشكاية والتوجع والعجز.

أيضًا المريض يقول: «ءاه» والمظلوم يقول: «ءاه» وقد قال بعض المداحين:

ءاهٍ مما جنيتُ إن كان يغني = ألِفٌ من عظيمِ ذنبٍ وهاءُ

ومعناه إن كان يغني ألف وهاء من عظيم ذنبٍ فـ ءاهٍ مما جنيتُ من ذنوب كثيرة ولكنها لا تغني ولا تفيد، فهذا دليل على أن «ءاه» ليس من أسماء الله.

ومما يرد مزاعمهم الباطلة في اختيار هذه اللفظة أن المذكور في الحديث

---

١) (تاج العروس ٩/ ٣٧٦ـ ٣٧٧).

٢) لسان العرب (١٣/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣).

٣) المصباح المنير (ص/ ٣١).

المكذوب على رسول الله ﷺ لفظ الأنين وليس لفظ «ءاه» فمقتضى احتجاجهم بهذا الحديث الموضوع أن يكون لفظ: ءاه، وءاووه، وأوتاه وغيرها من ألفاظ الأنين وهي نحو العشرين كما ذكر الحافظ محمد مرتضى الزبيدي فيلزم على كلامهم أن تكون كل تلك الكلمات اسمًا من أسماء الله وهم لا يقولون ولا يذكرون ذلك فالعجب كيف أنهم اختاروا من بينها لفظ «ءاه» وقالوا عنه اسمًا من أسماء الله، وهذا الحديث الموضوع الذي يحتجون به لم ينص على لفظ من ألفاظ الأنين التي هي اثنتان وعشرون كلمة فما هذا التحكم، فبأي حجة اختاروا «ءاه» من بين تلك الكلمات فليس لهم مستند إلا الهوى، فتبين أن مستندهم أوهى من بيت العنكبوت وتبين أن الطريقة الشاذلية بريئة من هذا ومن نسبه إلى الشيخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه فقد افترى عليه، وتبين أيضًا بطلان ما ذكره الأمير والباجوري في حاشيتهما على جوهرة التوحيد حيث قال الباجوري[1]: «ينبغي للمريض أن يقول «ءاه» لأنه ورد أنه اسم من أسمائه تعالى»، وذكر نحوه الأمير في شرحه على منظومة «غرامي صحيح» فليُحذر من ذلك.

فبعد هذا ماذا بقي للمتشبث بهذا الرأي الفاسد بعد هذا إلا العناد.

* ومن الكفر اعتقاد جواز نبوة أحد بعد نبينا محمد ﷺ، لما فيه من تكذيب للقرءان والسنّة وإجماع المسلمين المعلوم بين علمائهم وعوامهم، أما القرءان فقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [سورة الأحزاب]، أما السنّة فقوله ﷺ: «**وأنا العاقب الذي ليس بعده نبيّ**» أخرجه البخاري وغيره[2]. ومخالفة القاديانية أتباع غلام أحمد القادياني الباكستاني الذي ادّعى النبوة لهذا، وتأويلهم للخاتم بمعنى الزينة كفر، وهذا غلام أحمد قال عن نفسه إنه نبي رسول، وقال إنها نبوة

---

١) شرح جوهرة التوحيد (ص/ ١٥٧).

٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: باب ما جاء في أسماء رسول الله، ومسلم في صحيحه: كتاب الفضائل: باب في أسمائه ﷺ، والترمذي في سننه: كتاب الأدب: باب ما جاء في أسماء النبي ﷺ، وأحمد في مسنده (٤/ ٨٠).

تجديدية، وقال إنها نبوة ظلية أي تحت ظل محمد، ثم المسلمون قاموا ليقتلوه أول ما دعا إلى الإيمان بأنه نبي فاحتمى بالإنكليز، فشرطوا عليه أن يعطل حركة الجهاد في الهند كلها، فقال فيما ادعى إنه وحي من الله: «يجب علينا شكر الدولة البريطانية لأنهم أحسنوا إلينا بأنواع الامتنان، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان، وحرام علينا وعلى جميع المسلمين محاربة الإنكليز»، فوفى بالشرط الذي طلبوا منه، ثم قام مقامه بعض ذريته لتلك الدعوة. ومن جملة تمويهاتهم أنهم يقولون: معنى «**لا نبي بعدي**» المذكور في الحديث لا نبي ءاخر في حال حياتي، وهذا تحريف للحديث، بل معناه أنا ءاخر النبيين لا يأتي بعدي نبي إلى يوم القيامة.

ويصدق هذا الحديث الصحيح الذي رواه مسلم[1] فإنه ﷺ قال: «**وخُتِمَ بي النبيّون**». وهذا يزيد معنى وخاتم النبيين وضوحًا أنه بمعنى ءاخرهم أي بمعنى الآخر الذي لا نبيّ بعده، وكذلك قوله ﷺ لعليّ رضي الله عنه عند السفر إلى تبوك: «**أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبيّ بعدي**»، رواه البخاري[2]، وقوله ﷺ: «**لم يبق من النبوة إلا المبشرات**» قالوا: وما المبشرات؟ قال: «**الرؤيا الصالحة**». رواه البخاري[3]. وهذا التمويه يُردّ أيضًا بقوله ﷺ: «**لو كان بعدي نبي لكان عمر**» رواه الترمذي[4]، وبالحديث الذي فيه إخبار النبي أنه سيأتي بعده كذّابون كل منهم يزعم أنه رسول الله، فغلام أحمد داخل في هؤلاء لأن الرسول ذكر أنهم ثلاثون ولم يدّع في حياة رسول الله النبوة إلا الأسود العنسي ومسيلمة الكذّاب.

* ومن الكفر الفعلي كتابة الفاتحة بالبول ولو كان لغرض الاستشفاء، وما

---

١) أخرجه مسلم في صحيحه: أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: باب مناقب علي رضي الله عنه.

٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التعبير: باب المبشرات.

٤) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب المناقب: باب في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

يوجد في حاشية ابن عابدين نقلاً عن صاحب الهداية من أنه يجوز كتابة الفاتحة بالدم على الجبهة لمن رعف وكذلك بالبول إن علم فيه شفاء، فهو مردود، وهو مجرد رأي لبعض الحنفية لم ينقل عن صاحب المذهب أبي حنيفة ولا عن أحد من كبار أصحابه؛ ومستبعد أن يكون من كلام ابن عابدين لأنه ذكر في ثَبته أنه لا يجوز كتابة القرءان بالدم فقال فيه[1] ما نصّه: «ومنها ما رأيته بخطه أيضًا مما يكتب للرعاف على جبهة المرعوف: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ [سورة هود]. ولا يجوز كتابتها بدم الرعاف كما يفعله بعض الجهال لأن الدم نجس فلا يجوز أن يكتب به كلام الله تعالى».ا.هـ. فليحذر هذا النقل الذي في الحاشية فإن المذهب الحنفي بريء منها، فوبالها على من قالها ومن اتبعها أو صدّقها.

فائدة مهمة: ويجب على من وقعت منه ردّة أن يعود فورًا إلى الإسلام بالشهادتين والإقلاع عما وقعت به الردّة، ولا يكفي للدخول في الإسلام قول أستغفر الله بدل الشهادتين، ويدل على ذلك ما رواه ابن حبان[2] عن عمران بن حصين قال: أتى رسول الله ﷺ رجل فقال: يا محمد، عبد المطّلب خير لقومه منك كان يطعمهم الكبد والسنام وأنت تنحرهم فقال له ما شاء الله[3]، فلما أراد أن ينصرف قال: ما أقول قال: «**قل اللّهم قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري**» فانطلق الرجل ولم يكن أسلم، وقال لرسول الله: إني أتيتك فقلت علمني فقلت: **قل اللهمّ قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري**[4]، فما أقول الآن حين أسلمت، قال: «**قل اللهمّ قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري، اللهمّ اغفر لي ما أسررت وما أعلنت وما أخطأت وما عمدت وما جهلت**». والدليل فيه أن الرسول لما

---

١) عقود اللآلي (ص/ ١٨٧).

٢) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/ ١٢٨).

٣) أي رد عليه.

٤) أي دلّني على ما فيه خيري وصلاحي ويسر لي أحسن شيء لنفسي.

جاءه هذا الرجل كافرًا لم يأمره بالاستغفار باللسان لأنه لا ينفعه وهو على كفره، ثم لما جاءه وقد أسلم أمره بالاستغفار، وأما قوله تعالى حكاية عن نوح: ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ ﴾ [سورة نوح] فمعناه: اطلبوا المغفرة من الله بالدخول في الإسلام، وليس الاستغفار اللساني المجرد عن الدخول في الإسلام أي الإيمان بالله ونبي ذلك الوقت وهو نوح.

وروى هذا الحديث أحمد والنسائي[1] عن عمران بن حصين، عن أبيه قال: «أتى رسول الله ﷺ رجل فقال: يا محمد، عبد المطلب خير لقومك منك كان يطعمهم الكبد والسنام وأنت تنحرهم قال: فقال ما شاء الله، فلما أراد أن ينصرف قال: ما أقول قال: «**قل اللّهمّ قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري**» فانطلق ولم يكن أسلم. ثم إنه أسلم فقال: يا رسول الله إني كنت أتيتك فقلت علمني فقلت: «قل: اللّهمّ قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري» فما أقول الآن حين أسلمت؟ قال: «**قل: اللّهمّ قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري، اللّهمّ اغفر لي ما أسررت وما أعلنت وما أخطأت وما عمدت وما علمت وما جهلت**».

أخبرنا أبو جعفر بن أبي سريج الرازي، قال: أخبرني محمّد بن سعيد وهو ابن سابق القزويني، قال: ثنا عمرو وهو ابن أبي قيس، عن منصور، عن ربعي ابن حراش، عن عمران بن حصين، عن أبيه أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا محمّد كان عبد المطلب خيرًا لقومك منك، كان يطعمهم الكبد والسنام وأنت تنحرهم، فقال له ما شاء الله أن يقول، ثم قال له: «**قل اللّهمّ قني شر نفسي واعزم لي على رشد أمري**»، ثم أتاه وهو مسلم فقال: قلت لي ما قلت فكيف أقول الآن وأنا مسلم؟ قال: «**قل: اللّهمّ اغفر لي ما أسررت وما أعلنت وما أخطأت وما عمدت وما جهلت**».

أخبرني زكريا بن يحيى، قال: حدثنا عثمان هو ابن أبي شيبة، قال: حدثنا محمّد

---

١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٤٤٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص/ ٥٤٧ - ٥٤٩).

ابن بشر، قال: حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة، قال: حدثنا منصور بن المعتمر، قال: حدثني ربعي بن حراش، عن عمران بن حصين، قال: جاء حصين إلى النبيّ ﷺ قبل أن يسلم فقال: يا محمّد كان عبد المطلب خيرًا لقومك منك كان يطعمهم الكبد والسنام وأنت تنحرهم، فقال له رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول، ثم إن حصينًا قال: يا محمّد ماذا تأمرني أن أقول؟ قال: «**تقول: اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي وأسألك أن تعزم لي على رشد أمري**». ثم إن حصينًا أسلم بعد ثم أتى النبيّ ﷺ فقال: إني كنت سألتك المرة الأولى وإني أقول الآن ما تأمرني أن أقول؟ قال: «**قل اللّهمّ اغفر لي ما أسررت وما أعلنت وما أخطأت وما جهلت وما علمت**» .ا.هـ. ورواية ابن حبان ليس فيها تسمية الرجل حصينًا[1].

فتبين بهذا صحة ما ذكر في تأليف للشيخ عبد الله رحمه الله ان المرتد إذا قال أستغفر الله قبل أن يتشهد لا يزداد إلا ذنبًا، لأن معناه اللّهمّ اغفر لي وأنا كافر بك، وذلك مراغمة للدين فيكون ذلك منه زيادة كفر. واستغفار إبراهيم لأبيه الذي كان كافرًا وهو على كفره معناه أنه يطلب له من الله المغفرة بالدخول في الإسلام لأن الإسلام كفارة الكفر، قال الله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [سورة الأنفال]، وعلى ذلك يحمل قول رسول الله ﷺ في حق أبي طالب حين عرض عليه الإسلام فأبى: «**لأستغفرن لك ما لم أنه عنك**»[2] أي ما لم يوح الله إليَّ أنك تموت كافرًا. فهذه المسئلة من المهمات لأن كثيرًا من الناس يقعون في الرّدّة بسب الله أو غير ذلك ثم يقولون أستغفر الله أستغفر الله من دون أن يقولوا الشهادتين، وهؤلاء لا ينفعهم قول أستغفر الله بل يزيدهم كفرًا، وهذا كثير في بعض البلاد، فلينبهوا وليعلموا الصواب، وإلى الله المرجع والمآب. وكان

---

١) وعلى روايته المعوّل وعليها اعتمادنا.

٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع وهو الغرغرة...إلخ، وأحمد في مسنده ٥/ ٤٣٣، والحاكم في المستدرك ٢/ ٣٣٦.

رجل ممن ينتسب إلى العلم قد رأى في تأليف «الصراط المستقيم»[1] هذه المسئلة فقال: هذا غير صحيح كيف لا يجوز لمن وقع في الردة أن يقول أستغفر الله قبل دخوله في الإسلام، فاستنكر ذلك استنكارًا شديدًا، ثم وجه إليه الشيخ عبد الله رحمه الله من يورد عليه هذا الحديث، ولا أدري هل رجع عن رأيه أم لا.

حكم من ينكر أمرًا مجمعًا عليه

وأما المجمع عليه فجحده فيه تفصيل ذكره الزركشي في تشنيف المسامع ممزوجًا بالمتن فقال ما نصه[2]: «**خاتمة** جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعًا وكذا المشهور المنصوص في الأصح وفي غير المنصوص تردد ولا نُكَفِّرُ جاحد الخفي ولو منصوصًا (ش) من جحد مجمعًا عليه فله أحوال أحدها: أن يكون ذلك المجمع عليه معلومًا من الدين بالضرورة كأركان الإسلام فهو كافر قطعًا، وليس كفره من حيث انه مجمع عليه بل بجحده ما اشترك الخلق في معرفته، ولأنه صار بخلافه جاحدًا لصدق الرسول؛ واعلم أنه قد يستشكل قولهم المعلوم من الدين بالضرورة فإنه ليس في الأحكام الشرعية على قاعدة الأشعَرية شيء يعلم كونه حكمًا شرعيًّا إلا بدليل. وجوابه: أنها ثبتت بأعظم دليل وإنما سميت ضرورية في الدين من حيث أشبهت العلوم الضرورية في عدم تطرق الشك إليها واستواء الخواص والعوام في دركها».

ثم قال الثالثة: «أن يكون خفيًّا لا يعرفه إلا الخواص كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف، وتوريث بنت الابن السدس مع بنت الصلب، فإذا اعتقد المعتقد في شيء من هذا أنه خلاف إجماع العلماء لم نُكَفِّره لكن يحكم بضلاله وخطئه، ولا فرق في هذا القسم بين المنصوص عليه وغيره لاشتراك الكل في الخفاء ولا نَعلَمُ فيه خلاف» اهـ.

---

١) الشيخ عبد الله الهرري رحمه الله.

٢) تشنيف المسامع (ص/ ٢٣٥).

ليعلم أنه لا يجوز في الشرع أن يقول المرء اللهم اغفر لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم لثقتنا بخبر الله عزّ وجلّ وخبر رسوله ﷺ بأنّ من المسلمين من يعذّب بذنوبه وعليه فلا عبرة بقول البيجوريّ[1] أنه يصح على قول الأشاعرة أن تقول اللهم اغفر لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم.

بيان أن الشفاعة حق لأهل الكبائر من المسلمين

اعلم أن الشفاعة هي طلب الخير من الغير للغير، وهي ثابتة بنص القرءان والحديث فلا يصح ولا يجوز أن يقال الله يشفع لأنه لا يرجو شيئًا من أحد.

خالف في ذلك البيجوري فقال في شرحه على جوهرة التوحيد[2]: فإنه تعالى يشفع.

الرد: قال الله تبارك وتعالى ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [سورة البقرة]، وقال تعالى ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [سورة الأنبياء]، وقال ﷺ: «مَن زار قبري وجبت له شفاعتي» رواه الدارقطني[3].

---

١) المصدر السابق (ص/ ١٠٢).

٢) جوهرة التوحيد (ص١٨٦).

٣) سنن الدارقطني (٢/ ٢٧٨).

بيان
الإيمان والإسلام والردّة

اعلم أن الإيمان لغة التصديق، وشرعًا تصديق مخصوص، وهو التصديق بما جاء به النبي ﷺ. والإسلام لغة الانقياد، وشرعًا انقيادٌ مخصوص، وهو الانقياد لما جاء به النبي ﷺ بالنطق بالشهادتين.

والإسلام والإيمان متلازمان لا يُقبل أحدهما بدون الآخر، وإن كانا مختلفين من حيث معنياهما الأصليان، فقد قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر: «لا يكون إيمان بلا إسلام ولا إسلام بلا إيمان فهما كالظهر مع البطن» اهـ. فكما أن الظهر لا ينفصل عن البطن مع أنهما مختلفان فكذلك الإيمان لا ينفصلُ عن الإسلام والإسلام لا ينفصل عن الإيمان، فمَن ءامن بما جاء به الرسول ﷺ وصدّق ذلك بالنطق بالشهادتين بلسانه فهو مسلم مؤمن، إن مات على ذلك لا بُدَّ أن يدخلَ الجنّة.

وأمّا قول الله عزّ وجلّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة الحجرات]. فالمراد بأسلمنا فيه الإسلام اللغوي الذي هو الانقياد لا الشرعيُّ، حيث إنّ هؤلاء الأعراب كانوا يظهرون للنّاس أنهم يحبّون الرسول ﷺ وأنهم منقادون له خوفًا من القتل وفي قلوبهم كره النبيّ.

قال أبو حيّان[1] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [سورة الحجرات] ما نصّه: «فهو اللفظ الصادق من أقوالهم وهو الانقياد والاستسلام ظاهرًا» اهـ.

وقال القرطبي[2]: «ومعنى ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [سورة الحجرات]: أي

---

١) تفسير النهر الماد (مجلد ٣ - القسم الثاني ص/ ٩٨٢).

٢) الجامع لأحكام القرءان (١٦/ ٣٤٨).

استسلمنا خوف القتل والسبي وهذه صفة المنافقين» ا.هـ فليس في هذه الآية أن هؤلاء الأعراب كانوا مسلمين حقيقة غيرَ مؤمنين.

وما جاء في الحديث وفيه: «**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تَبَعًا لما جئت به**»(١)، و: «**لا يؤمن أحدكم حتّى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه**»(٢) والحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده**»(٣)، ونحو هذا ليس المرادُ به نفي أصل الإيمان عنه، بل المراد نفي الإيمان الكامل الذي يكون به متبعًا للنبيّ اتباعًا كاملاً.

قال الحافظ ابن حجر(٤) في الفتح في هذا الحديث الأخير ما نصّه: «قوله: «**لا يؤمن**» أي إيمانًا كاملاً».ا.هـ.

وقال النووي في شرح مسلم(٥) ما نصّه: «قوله ﷺ: «**لا يؤمن أحدُكم حتى يحبّ لأخيه**» أو قال: «**لجاره ما يحبّ لنفسه**». هكذا هو في مسلم لأخيه أو لجاره على الشك، وكذا هو في مسند عبد بن حميد على الشك، وهو في البخاري وغيره: «**لأخيه**» من غير شك، قال العلماء رحمهم الله: معناه لا يؤمن الإيمان التّام، وإلا فأصل الإيمان يحصل لمن لم يكن بهذه الصفة.ا.هـ.

فلذلك لا يقال فلانٌ مسلم ولكنه ليس بمؤمن أو العكس، بل يقال فلان كامل الإيمان أو ناقص الإيمان لأن الإيمان يزيد وينقص، فمَن ءامن بالله ورسوله

---

١) قال النووي في الأربعين: حديث حسن صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح.

٢) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير.

٣) صحيح البخاري: كتاب الإيمان: باب حبّ الرسول ﷺ من الإيمان.

٤) فتح الباري (١/ ٥٨).

٥) شرح صحيح مسلم (٢/ ١٦).

وأدّى الواجبات واجتنب المحرمات فهذا مسلم مؤمن وإيمانه كامل، ومَن ترك بعض الواجبات كالصلوات الخمس أو ارتكب بعض المحرّمات كأكل الربا وشرب الخمر فهذا مسلم مؤمن وإيمانه ناقص.

قال النووي في شرح مسلم[1] باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ما نصّه: «في الباب قوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**» الحديث، وفي رواية: «**ولا يغلّ أحدكم حين يَغُل وهو مؤمن**»، وفي رواية: «**والتوبة معروضة بعد**»، هذا الحديث ممّا اختلف العلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قاله المحققون إنّ معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره كما يقال: لا علم إلا ما نفع، و: لا مال إلا الإبل. و: لا عيش إلا عيش الآخرة، وإنما تأوّلناه على ما ذكرناه لحديث أبي ذر وغيره: «**مَن قال لا إلـه إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق**»، وحديث عُبادة بن الصامت الصحيح المشهور أنهم بايعوه ﷺ على أن لا يسرقوا ولا يزنوا ولا يعصوا في معروف إلى ءاخره، ثم قال لهم ﷺ: «**فمَن وفى منكم فأجره على الله، ومَن فعل شيئًا من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفّارته، ومَن فعل ولم يعاقب فهو إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذّبه**»، فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح مع قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [سورة النساء]، مع إجماع أهل الحق على أنّ الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرّين على الكبائر كانوا في المشيئة فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنّة أولاً، وإن شاء عذّبهم ثمّ أدخلهم الجنّة، وكل هذه الأدلة تضطرنا إلى تأويل هذا الحديث وشبهه، ثم إنّ هذا التأويل ظاهر سائغ في اللغة مستعمل فيها كثير» انتهى كلام النووي.

---

١) المرجع السابق (٢/ ٤١ - ٤٢).

بِمَ ينتفي اسم الإيمان عن المؤمن

ليعلم أنه لا يزول اسم الإيمان والإسلام عن المؤمن إلا بالردّة التي هي أفحش أنواع الكفر، ويسمى عندئذ كافرًا، ولا يجوز مناداته بالمسلم ولا بالمؤمن كما فعل الإمام الشافعي فإنه قال لحفص الفرد بعدما ناقشه في مسئلة الكلام: «لقد كفرت بالله العظيم» ففي مناقب الشافعي للبيهقي[١] ما نصّه: «عن محمّد ابن إسحاق بن خزيمة قال: سمعت الربيع يقول لما كلّم الشافعي رحمه الله حفصًا الفرد فقال حفص: القرءان مخلوق، قال الشافعي: كفرت بالله العظيم».ا.هـ.

كذلك كفّر عدد من المجتهدين الحجاجَ بن يوسف الثقفي كما ذكر ذلك الحافظ العسقلاني في تهذيب التهذيب في ترجمة الحجاج[٢]، ومن جملة الذين كفّروه سعيد بن جبير رضي الله عنه والشعبي، وكذلك كفّر القاضي المالكيُّ تقيَّ الدين محمدًا الباجربقي لزندقته وإلحاده، وكان والده من العلماء الأجلاء كما في القاموس مع شرحه[٣].

وفي حديث البخاري[٤]: «**من بدّل دينه فاقتلوه**» دليل على جواز تكفير المعيّن لأن المرتد لمّا يقتل يكون ذلك تكفيرًا له بالتعيين.

وكذلك لعن الكافر المعيّن جائز وإن لم يرد نصّ قرءاني أو حديثي صحيح بموته على الكفر، لما رواه ابن حبان[٥] في صحيحه عن ابن عمر أنه سمع النبي

---

١) مناقب الشافعي، البيهقي (١/ ٤٠٧).

٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٠ - ٢١٣).

٣) تاج العروس، فصل الباء من باب القاف، (٦/ ٢٨٣).

٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسِّير: باب لا يعذّب بعذاب الله، وفي كتاب استتابة المرتدين: باب حكم المرتد والمرتدة، وفي كتاب الاعتصام: باب قول الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ﴾ [سورة الشورى].

٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣/ ٢٢١).

ﷺ قال في صلاة الفجر حين رفع رأسه من الركوع: «**ربنا لك الحمد**» في الركعة الآخرة، ثم قال: «**اللهم العن فلانًا وفلانًا**»، دعا على أناس من المنافقين فأنزل الله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [سورة ءال عمران] ففيه دليل على جواز لعن الكافر المعيّن الذي لم يعلم موته على الكفر، لأن هؤلاء أسلموا فيما بعد، فكان لعن الرسول لهم من غير أن يعلم عاقبتهم.

الردّة وأقسامها المجمع عليها

الردّة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أفعال وأقوالٌ واعتقادات كما اتّفق على ذلك أهل المذاهب الأربعة: الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة.

ومما استدَل به أهلُ الحق على أن الكفرَ ثلاثةُ أقسام ءايات منها قوله تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ ﴾ [سورة التوبة] فهذه الآية يفهم منها أن الكفر منه قوليٌّ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ ﴾ [سورة الحجرات] فهذه الآية يُفهم منها أن الكفرَ منه اعتقاديٌّ لأن الارتيابَ أي الشك يكونُ بالقلبِ، وقوله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾ [سورة فصلت] يُفهم منه أن الكفرَ منه فعليٌّ، وهذه المسئلةُ إجماعيةٌ اتفقَ عليها علماءُ المذاهبِ الأربعةِ.

وكلٌّ من الثلاثةِ كفرٌ بمفردِهِ فالكفرُ القوليُّ كفرٌ ولو لم يقترن به اعتقادٌ ولا فعلٌ، والكفرُ الفِعليُّ كفرٌ ولو لم يقترن به اعتقادٌ وانشراحُ الصّدر به ولا قول، والكفرُ الاعتقادي كفرٌ ولو لم يقترن به قولٌ ولا فعلٌ. وإنما يُشترطُ للقولِ الكفري انشراحُ الصدرِ في المُكرَهِ على قولِ الكفرِ بالقتلِ ونحوِهِ. فالمكرهُ هو الذي لا يكفُرُ لِمجردِ القول بعد أن أكره إلا أن يشرحَ صدرَه بما يقولُه فعندئذٍ يكفرُ، لأن المسلمَ المكره بالقتل على قولِ الكفرِ إن قال كلمة الكفر لإنقاذِ نفسه مما هددَهُ به الكفارُ وقلبهُ غير منشرح بما يقوله فلا يُحكَمُ بكفرِهِ، وأما إن تغيَّر خاطرهُ بعد الإكراهِ فشرحَ صدرَهُ بقولِ الكفر كفر، وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [سورة النحل] فألغى هذا الحكم الشّرعي الذي اتفقَ عليه علماءُ الإسلام وجاءت به هذه الآية أشخاصٌ من أهلِ هذا العصر أحدهم سيد سابق في كتابه فقه السُّنة وحسن قاطرجي وشخص من ءال هضيبي في كتابٍ سماه «دعاة لا قضاة» وشخص سوريٌّ من ءال الإدلبي.

فليحذر هؤلاء فهؤلاء حرَّفوا شرعَ الله وخالفوا حكَّامَ المسلمين من الخلفاءِ ونوّابِهم فإنهم لم يكونوا يقولون الشخص الذي تكلمَ بكلمةِ الكفرِ والردةِ عند تقديمه إليهم للحكم عليه هل كنتَ شارحًا صدركَ بما قلتَ من قول الكفرِ بل كانوا يجرونَ عليه حكمَ الرِّدة بمجرّدِ اعترافه أو شهادةِ شاهدين عليه بأنه قال كلمة كذا من الكفر. وهذه كتبُ التواريخ الإسلامية تشهَدُ بذلك في الوقائع التي ذكرت فيها كواقعةِ قتل الحلاج فإنه أُصدرَ عليه حكمُ الردة لقوله أنا الحقُّ أي أنا الله ونحوِ ذلك من كلمات الرّدة، فأصدرَ القاضي أبو عمر المالكي في بغداد أيام الخليفة المُقتَدر بالله حكمًا عليه فقطعت يداهُ ورجلاهُ ثم قطعت رقبته ثم أُحرقت جثتهُ ثم ذُرَّ رمادُهُ في دِجلة، وهذا التشديدُ عليه ليرتدعَ أتباعه لأنه كان له أتباع عُرفوا بالحلاّجيّةِ. وكان الإمامُ الجنيدُ رضي الله عنه سيدُ الطائفة الصوفية تَفَرَّسَ فيه بما ءَالَ إليه أمرُه لأنه قال للحلاّج: «لقد فَتَحتَ في الإسلامِ ثُغرةً لا يَسُدُّها إلا رأسُك».

وجهلة المتصوفةِ خالفوا سيدَ الصوفية الجنيد فصاروا يهوّنون أمرَ النطق بكلمات الردة ممن ينتسب إلى التصوّف فلا يكفّرون أحدًا منهم لقولِ أنا الله أو أنا الحقُّ، أو قال إن الرسول ﷺ يعلمُ جميعَ ما يعلمه الله، أو إن الله يَحُل في الأشخاصِ، أو إن الله كان واحدًا ثم صار كثيرًا فيزعمون أن العالمَ أجزاءٌ منَ الله.

أما الصوفيةُ الحقيقيونَ فهم بريئونَ منهم، فهؤلاءِ في وادٍ وأولئكَ في وادٍ ءاخر. بل قال الإمام الجنيد رضي الله عنه: لو كنت حاكمًا لضربت عنق من سمعته يقول لا موجود إلا الله.

ومن شأن هؤلاءِ أعني جهلة المتصوفة أن يقولوا إذا نُقلَ عن أحدِهم كلمة كفر «يؤوَّل» ولو كانت مما لا يقبلُ التأويل وهؤلاء من أبعدِ خلق الله عن علم الدين، فإن علماءَ الإسلام متفقونَ على أن التأويلَ البعيدَ لا يُقبل إنما التأويلُ يُقبَلُ إذا كان قريبًا قال ذلك الإمامُ الكبير حَبيبُ بنُ رَبيع المالكيُّ وإمام الحرمين الشافعيُّ والشيخ الإمام تقيُّ الدّين السُّبكي، ونُقِلَ معنى هذا عن الإمام محمدِ بن الحسن الشيباني صاحبِ أبي حنيفة.

وإننا نورد لتأييد كلامنا بعض نصوص أهل المذاهب الأربعة قال ابن حجر الهيتمي الشافعي[1] ما نصّه: «ثم كفر المسلم أي قطعه للإسلام إما أن يكون بنيّة بالقلب حالاً أو مآلاً، وإن قصد الكفر وغيره على السواء. وكذا إن تردد بأن جرى شك ينافي الجزم بالنيّة، ولا تأثيرَ لما يجري في الفكر من غير اختيار؛ أو تعمدِ فعل ولو بقلبه استهزاءً أو جحودًا، أو تعمدِ قول باعتقاد لذلك الفعل أو القول أي معه أو مع عناد من الفاعل أو القائل أو مع استهزاء أي استخفاف منهما ظاهر كالتعرّض لسبّ الله أو رسوله» ا.هـ.

وقال النووي في روضة الطالبين[2] ما نصّه: «الردة: وهي قطع الإِسلام، ويحصل ذلك تارة بالقول الذي هو كفر وتارة بالفعل، وتحصل الردّة بالقول الذي هو كفر سواء صدر عن اعتقاد أو عناد أو استهزاء» ا.هـ.

وفي كتاب مواهب الجليل للحطَّاب المالكي[3] ما نصّه: «الردة كفر المسلم بصريح لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه».ا.هـ.

وفي منح الجليل للشيخ محمد عليش المالكي[4] ما نصّه: «وسواء كفر (أي المرتد) بقول صريح في الكفر كقوله: كفرت بالله أو برسول الله أو بالقرءان، أو: الإله اثنان أو ثلاثة، أو: العُزَيْرُ ابن الله، أو بلفظ يقتضيه أي يستلزم اللفظ للكفر استلزامًا بيّنًا كجحد مشروعية شيء مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة، فإنه يستلزم تكذيب القرءان أو الرسول؛ وكاعتقاد جسمية الله أو تحيّزه».ا.هـ.

وقال الفقيه ابن عابدين الحنفي في ردّ المحتار على الدرّ المختار[5] ما نصّه:

---

١) فتح الجواد بشرح الإرشاد (٢/ ٢٩٨).

٢) روضة الطالبين: كتاب الردة (١٠/ ٦٤).

٣) مواهب الجليل شرح مختصر خليل (٦/ ٢٧٩).

٤) منح الجليل شرح مختصر خليل (٩/ ٢٠٥).

٥) رد المحتار على الدر المختار، باب المرتد (٣/ ٢٨٣).

«قوله: وركنها إجراء كلمة الكفر على اللسان، هذا بالنسبة إلى الظاهر الذي يحكم به الحاكم، وإلا فقد تكون بدونه كما لو عرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين».ا.هـ.

وقال تاج الدين السبكي في طبقاته[1] ما نصه: «ولا خلاف عند الأشعري وأصحابه بل وسائر المسلمين أن من تلفظ بالكفر أو فعل أفعال الكفر أنه كافر بالله العظيم مخلد في النار وإن عرف بقلبه» اهـ.

وفي شرح منتهى الإرادات للبهوتي الحنبلي[2] ما نصّه: «باب حكم المرتد: وهو لغة الراجع قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿٢١﴾﴾ [سورة المائدة]، وشرعًا مَن كفر ولو كان مميزًا بنطق أو اعتقاد أو فعل أو شك طوعًا ولو كان هازلا بعد إسلامه».ا.هـ.

فيتبين لك مما ذكرنا أنّ المذاهب الأربعة متفقة على هذا التقسيم أي تقسيم الكفر إلى أنواعه الثلاثة: الكفر القولي والكفر الفعلي والكفر الاعتقادي، وعلى هذا التقسيم كان مفتي ولاية بيروت الأسبق الشيخ عبد الباسط الفاخوري فإنه يقول في كتابه الكفاية لذوي العناية[3] في أحكام الردّة والعياذ بالله تعالى ما نصّه: «وهي قطع مكلف مختار الإسلام ولو امرأة بنية كفر أو فعل مكفر أو قول مكفر، سواء قاله استهزاء أو اعتقادًا أو عنادًا».ا.هـ.

وكذلك جاء هذا التقسيم في كتب تعليم الواجبات الدينية الصادرة من مكتب التوجيه والإرشاد باليمن ألّفها واطلع عليها مائة شيخ من الأزهر واليمن ففيها ما نصه[4]: «الردة هي الكفر بعد الإيمان بقول أو فعل أو اعتقاد وقد سبق

---

١) طبقات الشافعية (١/ ٩١).

٢) شرح منتهى الإرادات، باب حكم المرتد (٣/ ٣٨٦).

٣) انظر باب الردة.

٤) الكفاية لذوي العناية، الفصل الأول في أحكام الردّة.

بيان ذلك في الكتاب الأول (الإيمان)».ا.هـ. وساق أسماء المشايخ الذين راجعوا الكتاب.

وكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة يخرج من الإسلام بمفرده ولو لم ينضم إليه النوع الآخر. فيحصل بالاعتقاد المكفّر لو لم يصحبه قول أو فعل، ففي الفتاوى المهدية للشيخ محمد العباسي الحنفي[1] ما نصّه: «سئل في رجل لم تجرِ على لسانه كلمة لكنه اعتقد بقلبه ما يُكفّر هل يكون كافرًا وإن لم يتلفظ، أو يتوقف كفره على اجتماع القول والاعتقاد بالقلب أجاب: لا يتوقف كفره على اجتماع القول مع الاعتقاد في القلب بل إذا اعتقد بقلبه ما يكفّر يكون كافرًا كما أنه لو جرى على لسانه كلمةُ الكفر فإنه يحكم بكفره ظاهرًا، ففي الدرّ وحواشيه من الردّة أن ركن الردّة إجراء كلمة الكفر على لسانه وهذا بالنسبة إلى الظاهر الذي يحكم به الحاكم، وإلا فقد تكون بدونه كما لو عرض له اعتقاد باطل أو نوى أن يكفر بعد حين. والله تعالى أعلم».ا.هـ.

ولا يشترط للوقوع في الكفر انشراح الصدر بالإجماع، فقد قال ملا علي القاري[2] في شرحه على الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة ما نصّه: «ففي حاوي الفتاوى: مَن كفر باللسان وقلبه مطمئن بالإيمان فهو كافر وليس بمؤمن عند الله. انتهى. وهو معلوم من مفهوم قوله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة النحل]» ا.هـ.

قال الحافظُ ابن حجَر ما نَصُّه[3]: «قلتُ: وممّن جَنَح إلى بعض هذا البحث الطبريُّ في تهذيبه فقالَ بعدَ أن سرد أحاديثَ الباب - يعني أحاديث الخوارج -:

---

١) الفتاوى المهدية، باب التعزير والردّة، وحدّ القذف والبغاة (٢/ ٢٧).

٢) شرح الفقه الأكبر (ص/ ١٦٥).

٣) فتح الباري (١٢/ ٣٠٠).

فيه الرّدُّ على قولِ من قال لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القِبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالمًا فإنّه مُبطل لقوله في الحديث: «يقولون الحق ويقرءون القرءان ويَمْرُقُون من الإسلام ولا يتعلّقون منه بشيءٍ» ومن المعلوم أنّهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأوّلوه من ءاي القرءان على غير المراد منه، ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرءان فقال: يؤمنون بمحكمه ويهلِكون عند متشابهه» اهـ.

ثم قال ما نصُّه[1]: «وفيه أنّ من المسلمين من يخرج من الدّين من غير أن يقصد الخروج منه ومن غير أن يختار دينًا على دين الإسلام، وأن الخوارج شرّ الفرق المبتدعة من الأمّة المحمدية ومن اليهود والنصارى، قلت: والأخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقًا وفيه منقبة عظيمة لعمر لشدّته في الدّين، وفيه أنّه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشّف والورع حتى يختبر باطن حاله» اهـ.

وكذلك لا يشترط عدم الغضب، فمن تلفظ بلفظ الكفر غاضبًا عامدًا أي بغير سبق لسان، كفر قال النووي في روضة الطالبين ما نصه[2]: «ولو غضب على ولده أو غلامه فضربه ضربًا شديدًا، فقال له رجل: ألست مسلمًا؟! فقال: لا، متعمدًا كفر».ا.هـ.

وفي الفتاوى الهندية ما نصه[3]: «وإذا قيل لرجل: ألا تخشى الله، فقال في حالة الغضب: لا، يصير كافرًا. كذا في فتاوى قاضيخان».اهـ.

---

١) فتح الباري (١٢/ ٣٠١ - ٣٠٢).

٢) انظر روضة الطالبين (١٠/ ٦٨).

٣) انظر الفتاوى الهندية (٢/ ٢٦١).

وهذا فيه الردّ على ما ذكره سيد سابق في كتابه الذي سمّاه فقه السنّة[1] ونصّه: «إن المسلم لا يعتبر خارجًا عن الإسلام ولا يحكم عليه بالردّة إلا إذا انشرح صدره بالكفر واطمأن قلبه به ودخل فيه بالفعل لقول الله تعالى ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾...». ا.هـ. لأن الآية هي في المكره ليست عامة له ولغيره.

فالله تعالى أفهمنا بهذه الآية حكمين في المكره أولهما: أن المكره على الكفر إن كان قلبه مطمئنًّا بالإيمان ولم ينشرح صدرُهُ بالكفر أنه معذور لا يحكم عليه بالكفر.

والثاني: أن المكره إذا شَرحَ صدره بالكفر حُكم عليه بالكفر، فخالف هذا سيد سابق وتبعه حسن قاطرجي اللبناني فقالا: لا يحكم على من يقول كلمات الردة بالكفر إلا أن يختار على دين الإسلام دينًا غيره ويشرح صدره به ويعتقده، فهما بذلك عطّلا حكم هذه الآية وخرجا عن إجماع المسلمين.

---

١) انظر باب الردة من كتابه (٢/ ٤٥٣).

أمثلة لبعض ألفاظ الردّة

* ومن جملة ما يخرج المسلم من الإسلام بالإجماع سبُّ الله كما في الشفا للقاضي عياض[1]، فقد قال ما نصه: «لا خلاف أنَّ سابَّ الله تعالى من المسلمين كافرٌ حلالُ الدَّم» ا.هـ.

ومنها: نفي صفة من صفاته الواجبة له إجماعًا كالقدرة والعلم، وذلك بالإجماع. وأما ما رواه يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي أن لله أسماء وصفات لا يَسَع أحدًا ردّها ومَن خالف بعد ثبوت الحجّة عليه فقد كفر. وأمّا قبل قيام الحجّة فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرَّوِيّة والفكر. فمراده بذلك أن صفات الله قسمان: قسم يدرك ثبوته لله بالعقل كالصفات الثلاث عشرة: القدرة والإرادة والسمع والبصر والعلم والكلام والحياة والوجود والقِدَم والوحدانية والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والبقاء، والقسم الثاني ما لا يدرك بالعقل والرَّوِيّة والفكر؛ فالقسم الأول يكفّر جاحده، والقسم الثاني لا يكفّر جاحده قبل العلم بالحجّة لأنه يتعلق بالسمع بدليل قوله «لا يدرك بالعقل والرَّوِيّة والفكر»؛ وليس مراد الشافعي بقوله «يعذر بالجهل» ما كان من تلك الصفات الثلاث عشرة، فإنه يدرك ثبوته لله بالعقل والسمع، فمَن جهل شيئًا منها فنفى فلا عذر له فإنها شرط للألوهية قال الحافظ ابن الجوزي: «مَن نفى قدرة الله على كل شيء كافر بالاتفاق» أي بلا خلاف.

فإذا عرف هذا علِمَ فساد قول بعض المدّعين للعلم إن الشافعي نفى الكفر عمّن جهل صفات الله على وجه يشمل الجهل بقدرة الله على كل شيء والعلم بكل شيء وسائر الصفات الثلاث عشرة، فإن هذا تخليط وجهل فظيع؛ فلا يهولنّك أيّها الطالب للحق تمويه الجاهل الذي يزعم أن من جحد قدرة الله على كل شيء وعلمه بكل شيء لا يكفّر بل يكون معذورًا إن كان جاهلاً، فنصّ الشافعي يردّ

---

١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٧٠).

ما زعمه، فإن كلام الشافعي يبيّن أن مراده الأسماء والصفات التي لا يستدلّ على ثبوتها لله بالعقل إلا بالنقل. فإن العقل لو لم يرد نص بذلك يدرك ثبوت القدرة الشاملة لله والعلم الشامل والإرادة الشاملة ووجوب السمع والبصر له على ما يليق به، وهكذا بقية الصفات الثلاث عشرة؛ أما الوجه واليد والعين ونحوها مما ورد في النص إطلاقه على الله على أنها صفات لا جوارح فإن ذلك لا يدرك بالعقل. ولنضرب لذلك مثلاً: شخص سمع إضافة اليد والعين إلى الله تعالى فأنكر لأنه لم يسمع بأن النص ورد بذلك فإنه لا يُكفّر بل يعلّم أن هذا مما ورد به النص، فإن أنكر بعد علمه بورود النص في ذلك كفر، وكذلك مَن أنكر أن المؤمن من أسماء الله لأنه لم يعلم في القرءان تسمية الله بذلك فلا يكفر بل يقال له هذا ورد شرعًا تسميته به في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ﴾ [سورة الحشر]. فهل يعتقد ذو فهم في الشافعي أنه لا يُكَفِّرُ مَن نفى صفة من تلك الصفات الثلاث عشرة التي يدلّ العقل عليها وقد كَفَّرَ حفصًا الفرد لأنه لا يثبت لله الكلام الذاتي الذي هو أحد معنيي القرءان ويُطلقُ القول بمخلوقية القرءان مع ذلك، فقد قال الشافعي رضي الله عنه لحفص بعدما ناظره: «لقد كفرت بالله العظيم» كما سبق، فكيف ينسب للشافعي بعد هذا أنه لا يكفّر مَن نفى قدرة الله أو علمه أو سمعه للمسموعات أو بصره للمُبْصَرات أو صفة الوحدانية أو صفة القِدَم أو نحو ذلك، وأنه يقول إن كان جاهلاً يعذر على وجه الإطلاق.

وقد ردّ ابن الجوزي قول ابن قتيبة[1]: «قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين فلا يكفّرون بذلك»، فقال: «جحده صفة القدرة كفر اتفاقًا» اهـ. يعني - ابن قتيبة - بذلك قصة الرجل الذي قال رسول الله ﷺ فيه: «**كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا متّ فأحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني**

---

١) فتح الباري (٦/ ٥٢٣).

في الريح، فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذابًا ما عذّبه أحدًا»[1]، حيث ظن ابن قتيبة أن هذا الرجل شك في قدرة الله عليه، قال ابن الجوزي: «جحده صفة القدرة كفر اتفاقًا»، وإنما معنى قوله: «لئن قدر الله عليّ» أي ضيّق، فهي كقوله تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾ [سورة الطلاق] أي ضيّق، وأما قوله: «لعلّي أضلّ الله» كما في رواية لهذا الحديث فمعناه لعلي أفوته؛ ولعلّ هذا الرجل قال ذلك من شدّة جزعه وخوفه كما غلط ذلك الآخر فقال: أنت عبدي وأنا ربّك، أو يكون قوله: «لئن قدر عليّ» بتشديد الدال، أي قدّر عليّ أن يعذبني ليعذبني.

قال الحافظ ابن حجر[2]: «وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتى ذهب بعقله». وتتمة الحديث المذكور: «**فلما مات فعل به ذلك فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، فَفَعَلَتْ فإذا هو قائم فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا ربّ خشيتك، فغفر له**». والحديث أخرجه البخاري وغيره، وأخرجه ابن حبان[3] بلفظ: «**توفي رجل كان نبّاشًا فقال لولده: أحرقوني**» .ا.هـ.

وقال النووي[4]: «اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث فقالت طائفة: لا يصحّ حمل هذا على أنه أراد نفي قدرة الله، فإنّ الشاكّ في قدرة الله تعالى كافر، وقد قال في ءاخر الحديث إنه إنما فعل هذا من خشية الله تعالى والكافر لا يخشى الله تعالى ولا يُغفر له، قال هؤلاء: فيكون له تأويلان أحدهما: أنّ معناه لئن قدر عليّ العذاب أي قضاه يقال منه قدر بالتخفيف وقدّر بالتشديد بمعنى واحد، والثاني: أن قدر هنا بمعنى ضيق عليّ قال الله تعالى: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [سورة الفجر]. وهو أحد الأقوال في قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [سورة الأنبياء]. وقالت

---

١) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء: الباب الأخير، صحيح مسلم: كتاب التوبة: باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه.

٢) فتح الباري (٦/ ٥٢٣).

٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه: كتاب الرقاق، انظر الإحسان (٢/ ٢٢).

٤) شرح صحيح مسلم (١٧/ ٧١).

طائفة: اللفظ على ظاهره ولكن قاله هذا الرجل وهو غير ضابط لكلامه ولا قاصد لحقيقة معناه ومعتقد لها بل قاله في حالة غلب عليه فيها الدهش والخوف وشدة الجزع، بحيث ذهب تيقّظه وتدبر ما يقوله، فصار في معنى الغافل والنّاسي، وهذه الحالة لا يؤاخذ فيها وهو نحو قول القائل الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته: أنت عبدي وأنا ربّك فلم يكفر بذلك الدهش والغلبة والسهو». انتهى كلام النووي.

فإذا عرف هذا علم أنه لا يعذر أحد في نفي القدرة عن الله ونحوها من صفاته بسبب الجهل مهما بلغ الجهل بصاحبه. وكن على ذُكْرٍ واستحضار لِنَقْلِ ابن الجوزي الإجماع، والشافعي يجلّ مقامه عن أن يخرج من الإجماع.

* ومن الكفر قول المعتزلة: الله قادر بذاته لا بقدرة عالم بذاته لا بعلم، لأنه يلزم منه نفي كونه قادرًا وعالمًا. وقول بعضهم الذي هو مختلف فيه: لازم المذهب ليس بمذهب شرطه أن لا يكون اللازم بيّنًا كما ذكره ابن الحاجب في أصوله وغيره[1]، ففي هذه الحال أي حال كون اللازم بيّنًا يكون مذهبًا على القولين أي عند الذين قالوا لازم المذهب ليس مذهبًا وعند الذين قالوا لازم المذهب مذهب، فقول المعتزلي إنَّ الله قادر بذاته على الممكنات العقلية لا بقدرة يلزم من ذلك نفي كونه قادرًا من باب اللازم البيّن.

* ومن جملة المكفّرات أيضًا سبّ النبيّ - كما مرّ في باب مفصلاً - أو غيره من الأنبياء والاستهزاء بهم وتكذيبهم كنفي الآخرة والثواب والعقاب والبعث والجنّة والنّار والخلود فيهما، ولا عبرة بما قاله بعضُ المفتونين من أنَّ النار تفنى محتجًا بقوله تعالى: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾﴾ [سورة النبإ]، قال: والأحقاب جمع حُقْب وهو ثمانون عامًا، وجمع تكسير على وزن أفعال، وهو من أبنية جموع القلّة التي تكون لثلاثة وما فوقها إلى العشرة، وهذا شطح

---

١) انظر هامش الفروق للقرافي (١/ ١٤٧).

كبير لأنه مخالف للنصوص الصريحة في بقاء النّار منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾﴾ [سورة الأحزاب] وغيره، فيتعين القول إنَّ معنى ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ أي أحقابًا لا نهاية لها، وهو من باب استعمال بعض أبنية جمع القلّة بمعنى جمع الكثرة. ففي كتاب لسان العرب[1] ما نصّه: «قال – أي الفرّاء –: الحُقْبُ ثمانون سنة، والسنةُ ثلاثمائة وستون يومًا، اليومُ منها ألف سنة من عدد الدنيا، قال: وليس هذا مما يدلّ على غاية كما يظن بعض الناس، وإنما يدلّ على الغاية التوقيت، خمسةُ أحقاب أو عشرة، والمعنى أنهم يلبَثون فيها أحقابًا كلّما مضى حقْب تَبِعهُ حقبٌ ءاخر؛ وقال الزَّجَّاج: المعنى أنهم يلبثون فيها أحقابًا لا يذوقون في الأحقاب بردًا ولا شرابًا، وهم خالدون في النار أبدًا كما قال الله عزّ وجلّ».اهـ.

* ومن الكفر أيضًا إنكار نبوّة نبيّ مجمع على نبوّته كموسى وعيسى وإبراهيم وءادم عليهم الصلاة والسلام، أما نبوّة ءادم فقد اتّفق المسلمون عليها وأجمعوا، ونقل إجماعهم أبو منصور التميمي البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩ هجرية في موضعين من كتابه فقال ما نصه[2]: «أجمع أصحابُ التواريخ من المسلمين على أنّ عددَ الأنبياء عليهم السلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا كما وردت به الأخبار الصحيحة أوّلهم أبونا ءادم عليه السلام وءاخرهم نبيّنا محمد ﷺ» ا.هـ.

وقال في موضع ءاخر[3]: «أجمع المسلمون وأهل الكتاب على أنّ أوّل مَن أرسل من النّاس ءادم عليه السلام».ا.هـ.

وفي الحديث[4] عن أبي سعيد الخُدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا سيّد ولدِ**

---

١) لسان العرب مادة (ح ق ب) (١/ ٣٢٦).

٢) أصول الدين (ص/ ١٥٧).

٣) أصول الدين (ص/ ١٥٩).

٤) أخرجه الترمذي: في كتاب المناقب: باب في فضل النبي ﷺ وقال عقبه: حسن صحيح.

ءادم يوم القيامة وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبيّ يومئذ ءادم فَمَن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أوّل مَن تنشقّ عنه الأرض ولا فخر» ا.هـ.

وأما تكفير منكر نبوّته فهو في الفتاوى الهندية[1] ففيها ما نصّه: «عن جعفر فيمن يقول: ءامنتُ بجميع أنبيائه ولا أعلم أنَّ ءادم نبيٌّ أم لا، يكفر كذا في العتابية». ا.هـ.

وقال ملا علي القاري في الفقه الأكبر[2] ما نصه: «والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلّهم أي جميعهم الشامل لرسلهم ومشاهيرهم وغيرهم أولهم ءادم عليه الصلاة والسلام على ما ثبت بالكتاب والسنّة وإجماع الأمة فما نُقل عن بعض من إنكار نبوّته يكون كفرًا». ا.هـ.

وفي قول الله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ [سورة المائدة] الآية دليل على رسالة ءادم، وأن أبناءه كانوا على شريعة أنزلت على أبيهم، وفي حديث البخاري[3]: «**لا تُقتل نفسٌ ظلمًا إلا كان على ابن ءادم الأوّل كِفْلٌ**[4] **من دمها**»، دليل أيضًا لأنه لو لم يكن مرسلاً إلى أبنائه لم يكونوا مكلفين، فلم يكن يكتب على ابن ءادم الأول ذنب.

---

١) الفتاوى الهندية (٢/ ٢٦٣).

٢) انظر الفقه الأكبر (ص/ ٥٦).

٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز: باب قول النبي ﷺ: «**يُعذّب الميت ببعض بكاء أهله عليه**» إذا كان النوح من سنّته. أي إن كان أوصى بأن ينوحوا عليه بعد موته أما مجرد البكاء على الميت فلا بأس به إن كان تحزّنا على الميت وقد ثبت أن رسول الله بكى عند موت ابنه إبراهيم.

٤) الكفل بالكسر: الحظ والنصيب.

وقد أخبر الله تبارك وتعالى في كتابه بفضل البشر، ولو كان أولهم ءادم وأبناؤه عائشين بغير شريعة يعملون بها لكانوا كالبهائم ليس لهم ذلك الفضل الذي ناله أبوهم بإسجاد الملائكة له.

وروى ابن حبّان في صحيحه[1] قال: «أخبرنا محمد بن عمر بن يوسف، حدثنا محمّد بن عبد الملك بن زنجويه، حدثنا أبو توبة، حدثنا معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام قال: سمعت أبا سلام قال: سمعت أبا أمامة أن رجلاً قال: يا رسول الله أنبيًّا كان ءادم؟ قال: «**نعم مكلّم**»، قال: فكم كان بينه وبين نوح؟ قال: «**عشرة قرون**».

وفيه[2] عن أبي ذرّ أنه قال: «قلت: يا رسول الله كم الأنبياء؟ قال: «**مائة ألف وعشرون ألفًا**» قلت: يا رسول الله كم الرسل من ذلك؟ قال: «**ثلاثمائة وثلاثة عشر جمًّا غفيرًا**» قال: قلت: يا رسول الله من كان أوّلهم؟ قال: «**ءادم**» قلت: يا رسول الله أنبي مرسل؟ قال: «**نعم، خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه وكلمه قبلاً**[3]» . رواه ابن حبان وصحّحه، وكلام من تكلّم في إبراهيم بن هشام بن يحيى الغسّاني أحد رواة هذا الحديث لا يضر تصحيحه، لأن ابن حبان ذكره في كتابه الثقات[4].

ورواه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية[5] في عدة مواضع مطوّلا وعزاه لمحمد بن أبي عمر، ومختصرًا وعزاه لإسحاق بن راهويه[6].

---

١) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨/ ٢٤).

٢) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١/ ٢٨٧ - ٢٨٩).

٣) أي ليس بواسطة ملك وعلى هذا التفسير يكون ءادم أيضًا سمع كلام الله الذاتي.

٤) كتاب الثقات (٨/ ٧٩).

٥) المطالب العالية (٣/ ١١٤).

٦) المطالب العالية (٣/ ٢٦٩).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في شرح البخاري عازيًا[1] له لابن حبّان مع ذكر أن ابن حبّان صحّحه ولم ينتقده لكون ذلك الراوي المختلف فيه وجد لحديثه شواهد، وكثير من الأحاديث يكون في إسنادها من هو مختلف في توثيقه ويوجد لحديثه شاهد فيقوى بالشاهد[2].

وقال في موضع ءاخر[3]: «قوله ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ الآية، قيل: قدّم ذكر نوح فيها لأنه أول نبي أرسل[4] أو أول نبي عوقب قومه، فلا يرد كون ءادم أول الأنبياء مطلقًا كما سيأتي بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة» اهـ.

ويحتم كونه رسولاً أن النبي غير الرسول يكون تابعًا لرسول قبله ولم يكن قبل ءادم بشر حتى يكون فيهم رسول وءادم نبيًّا تابعًا له.

أما حديث البخاري[5] الذي فيه أن الناس يأتون نوحًا يوم القيامة فيقولون: أنت أوّل الرسل إلى أهل الأرض فمعناه أنه أول رسول أُرسل إلى قبائل متعددة لأن من كان قبله لم يكونوا كذلك؛ دلّ على ذلك كلمة «إلى أهل الأرض». ومن الدليل على رسالة ءادم أنه أحلّ له أن يزوج بنيه من بناته الذكر من هذا البطن من الأنثى من البطن الآخر، ثم نسخ هذا الحكم بموته. ولولا أن فعل ءادم الذي فعله من تزويج بنيه من بناته بوحي أوحي إليه لأنه رسول من الله لكان ذلك

---

١) فتح الباري (٦/ ٣٦١).

٢) قال الشيخ المحدّث حبيب الرحمـن الأعظمي الهندي في تعليقه على هذا الحديث قال البوصيري: «رواه الطيالسي وابن أبي شيبة وابن أبي عمر وإسحـق بن راهويه وأبو يعلى وأحمد والحـرث فذكره مختصرًا وابن حبان فذكره بزيادة طويلة جدًّا». اهـ. انظر تعليق الشيخ حبيب الرَّحمـن على المطالب العالية لابن حجر العسقلاني (٣/ ١١٤).

٣) فتح الباري (١/ ٩).

٤) أي إلى الكفار.

٥) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء: باب قول الله عزّ وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [سورة هود].

التصرف تصرفًا باطلاً ولكان ذلك كتسافد الحمير، ولكان البشر الأول لا نسب لهم شرعي بل كانوا أبناء زنى، وذلك منافٍ لكرامة ءادم عند الله؛ فنفي رسالة ءادم على الإطلاق تكذيب للدين فهو كفر، فهو كإنكار نبوته الذي نقل الإجماع على أنه كفر غير واحد منهم ابن حزم فقد ذكر: إن المخالف في ذلك متّفق على كفره وذلك في كتابه مراتب الإجماع[1].

وينطبق هذا الحكم على بعض الوهابية كأبي بكر الجزائري مؤلف كتاب منهاج المسلم وكتاب عقيدة المسلم، وتسمية هذين الكتابين بهذين الاسمين تحريف للحقيقة، فهذان الكتابان جديران بأن يسميا بضد ذلك فيقال في الأول: ضد منهاج المسلم وفي الثاني: ضد عقيدة المسلم.

---

١) مراتب الإجماع (ص/ ١٧٣).

الخاتمة

عُلم مما تقدم أنه لا يجوز الذكر بلفظ «ءاه» ولا بنحوه فمن أراد أن يذكر الله تعالى فليذكره بما هو ثابت في القرءان الكريم والسنة النبوية الشريفة قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ ﴿١٨٠﴾﴾ [سورة الأعراف/ ١٨٠]. قال الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه: «لا يجوز تسمية الله إلا بما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة» اهـ، وقال أبو بكر الباقلاني تلميذ الأشعري: «ما أطلق الله على نفسه أطلقناه عليه وما لا فلا» اهـ.

قال الحافظ أحمد الغماري في المداوي ما نصه(١): «بعض الشاذلية بمصر يستدلون بهذا الحديث على الذكر الذي يذكرون به ويسمونه اسم الصدر وهو ءاه ءاه والحديث كما ترى، وقد كان شيخنا أبو ثابت محمد بخيت المطيعي المصري رحمه الله سُئل عن الذكر بهذا الاسم فشرع في الجواب بإبطاله وإبطال كون ءاه اسمًا من أسماء الله تعالى إلا أنه توقف في الجواب ولم يمضه لتوقفه في الحديث وعدم اهتدائه للجواب عنه لظنه أنه ثابت فاتفق أني زرته يومًا مع حفيد الشيخ الفاسي المكي وأصحابه هم الذين يذكرون بذلك الاسم فلما استقر بنا المجلس وعرّفتُ الشيخ أن الذي معي هو حفيد الشيخ الفاسي فقال له: هل لا زلتم تذكرون باسم ءاه؟ فقال له: نعم، فشرع - يعني الشيخ المطيعي - يتكلم عليه وذكر أنه سئل عنه وأنه أجاب بالإبطال إلا أنه توقف في الحديث وذكر عن الحفني كلامًا نسيته الآن فبادرته وقلت له: إن الحديث غير صحيح، فلما سمع مني هذا طار فرحًا وفُـرِجَ عنه همٌّ كبير من جهة الحديث وطلب مني أن أكتب له بيان ضعفه ليعتمد عليه في الجواب، فلما خرجنا من عنده طلب مني حفيد الفاسي ألا أذكر له ذلك لئلا يتجيش بفتواه أعداؤهم عليهم، فتشاغلت عنه مدة لا لكلام الفاسي فكتب إليّ كتابًا مع قيّم خزانته يستحثني فيه على الجواب عن الحديث وأرسل معه نسخة من

١) المداوي لعلل المناوي (٤/ ٣٦-٣٧).

حاشيته على شرح الإسنوي على منهاج البيضاوي فكتبت له بيان وضعه وعدم صحته (هو كتابه المسمى: «الحنين بوضع حديث الأنين»، طبع حديثـاً في بيروت) ودفعته للقيّم وقلت له: إذا تم تأليف الشيخ في الجواب عن المسئلة فليتحفنا منه بنسخة، فلما مضت على ذلك نحو خمسة عشر يومًا لم يُرِعْنا إلا خبر وفاته وذلك في منتصف شعبان سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وألف»» اهـ.

وقد أفتى شيخ الأزهر الشيخ سليم البشري المالكي فتوتين بتحريم الذكر بهذا اللفظ[١]، ونقل الشيخ محمود خطاب السبكي في كتابه مختصر كتاب أعذب المسالك المحمودية إلى منهج السادة الصوفية[٢] نص السؤال الوارد على الشيخ سليم البشري ونص الجواب) وبلفظ «أح أح» وكذا بلفظ «لا إله إلا الله» بمد هاء كلمة إله، أو بلفظ من يشبع همزة إله مع مدها فيتولد عنها ياء، أو بلفظ إثبات ومد همزة لفظ الجلالة فتصير كالاستفهام، حتى إنه أفتى بتحريم حضور مجالسهم ويجب تغيير ذلك باليد لمن قدر فإن لم يقدر باليد فباللسان فإن لم يقدر فبالقلب فقال في الأولى: «لا يكون الذكر إلا كما ورد في القرءان المجيد والسنة المطهرة ولا فرق بين الشريعة والحقيقة لأن الحقيقة ما جاءت إلا من الشرع، وأما «ءاه» فلم تثبت من طريق صحيح أنه اسم من أسمائه تعالى، ولم تضِق أسماء الله عن الذكر بها حتى يذكر بغيرها»، وجاء في الثانية: «وكل هذا مخالف لما نطق به رسول الله ﷺ، وتارة يزعمون أنهم انجذبوا فيأكلون بعض حروف هذه الكلمة ويحرفونها، وربما لم تسمع إلا أصواتـاً ساذجة أو شيئـًا يشبه نهيق الحمار أو هدير الطائر، ويرحم الله الأخضري حيث قال في منظومته فيهم:

وينبَحون النبـحَ كالكلابِ = طريقـُهم ليست على الصوابِ
ولـيس فيهم مِن فتـًى مُطيعِ = فـلـعـنـةُ اللـه على الجميـعِ

---

١) مجلة الإسلام ـ السنة السادسة ـ العدد ١٣ ـ (ص/ ٢٥).

٢) مختصر كتاب أعذب المسالك المحمودية إلى منهج السادة الصوفية (ص/ ٤٢٢ ـ ٤٢٩).

نعم المأخوذ عن حسه الغائب عن نفسه كل ما جرى على لسانه لا لوم عليه إنما كلامنا في الذين يتعمدون ذلك وهم باختيارهم ولم يخرجوا عن حد التكليف فهؤلاء يخشى عليهم من تقطيع أسماء الله وتحريف أذكاره إنهم يذكرونه وهي تلعنهم على حد ما ورد: «رب قارئ للقرءان والقرءانُ يلعنه» اهـ.

وللشيخ محمد أبي الفضل شيخ الأزهر فتوتان بالتحريم الأولى موجزة أجاب بها سؤالا رُفع إليه إذ كان شيخ علماء الإسكندرية والأخرى مسهبة أجاب بها سؤالا رُفع إليه وهو شيخ الأزهر[1].

وللشيخ مصطفى بن حسن العسيلي العدوي رسالة طبعت قديمًا متضمنة للإجابة عن أسئلة رفعت إليه بشأن مد هاء «إله» من كلمة التوحيد والذكر بلفظ «ءاه» قرر فيها منع الأمرين بأدلة واضحة وقد جاء فيها ما نصه[2]: «وأما قول المحرف المعاند إنه موجود في كتب الشاذلية ما يدل على جواز الذكر بلفظ «ءاه» إلخ فالعجب ثم العجب من قوم يزعمون أنهم يذكرون ربهم ويعظمونه ويرضون بأفعاله ويأتون بلفظ «ءاه» وهو موضوع للتشكي أو التوجع» اهـ واستدل على هذا بكلام ابن الأثير في النهاية وبكلمة المصباح والمختار والقاموس ثم قال: «فقد أجمع اللغويون وشارحو الحديث على أن لفظ «ءاه» موضوع للتشكي أو التوجع فكيف يليق بقوم يزعمون أنهم يعبدون ربهم ويتقربون إليه بأسمائه أن يذكروه بكلمة الشكاية أو التوجع ويستدلون على ذلك بأشياء هي أوهى من بيت العنكبوت وما نقل أن أحدًا من السلف الصالح ذكر ربه بذلك قط» انتهى كلامه.

وقد أسلفنا أن الشيخ ظافرًا المدني شيخ شيوخ شاذلية عصره ابن الأستاذ الشيخ محمد ظافر المدني نص على عدم اسمية «ءاه» وحرمة الذكر به في رسالته المسماة: «الرسالة الظافرية في ءاداب الطريقة الشاذلية» وهي عظيمة الفائدة ومن

---

١) مجلة الإسلام – السنة السادسة العدد ١٣ – (ص/ ٢٥).

٢) مجلة الإسلام ـ السنة السادسة العدد ٢١ ـ (ص/ ٢٠).

جملة ما جاء فيها[1]: «وشروط الذكر عند من يلقنه معلومة وأوقاته معينة مرسومة ولكن لا يُلتفت لما عليه بعض زوايا الشاذلية من التحريف في «لا إله إلا الله» بمد هاء إله، ولا إلى الذكر بـ «هيْ» أو «ءاه» حيث لم يكن لذلك سند صحيح يعتمد عليه سوى أنه كان من بين رجال الطريق أشياخ مغاربة يغلب في لغتهم مد بعض الحروف المقصورة فكان يجري على ألسنتهم قهرًا لا قصدًا مد هاء إله من «لا إله إلا الله» فتبعهم في ذلك من تلقى عنهم، كما أن أصل الذكر بآه على اختلاف كيفية النطق به أنه كان مما يجري على ألسنة بعض الخواص أرباب الأحوال نحو ثلاث مرات في ءاخر نهضة من طبقة الذكر بالله الأخيرة ثم يجلس عقب ذلك فكان بعض المريدين يتبعهم في ذلك على سبيل التبرك ولكن أنكره كثير من العلماء المعول عليهم في الأحكام الشرعية المتسبين لطريقتنا الشاذلية قائلين إنه لا يجوز اتباع أرباب الأحوال في حال كما لا يجوز قصر لام «الله» بحال في أي طبقة من طبقات الذكر مهما أسرع به الذاكر، هذا هو طريق السادة الشاذلية الصحيح الذي تلقيناه عن والدنا شيخ مشايخ الطريق كما تلقاه هو كذلك وعليه العمل الآن في جميع الزوايا التابعة لنا في البلاد العثمانية والعربية وفي صحراء سيوه ومطروح متفقين جميعًا على عدم مد هاء إله في «لا إله إلا الله»، وعلى أن اسم الصدر هو لفظ الله بدون قصر ولا حذف شيء منه لا لفظُ هيْ ولا لفظ ءاه» اهـ.

وقد قرظ الرسالة المذكورة كثير من العلماء على اختلاف مذاهبهم ومن تلك التقاريظ: عبد الله دراز المالكي وكيل معهد علماء الإسكندرية، ومحمد تاج الدين الحنفي، وعبد الهادي الضرغامي المالكي، ومصطفى صفوت المالكي، وأمين سرور الشافعي المدرسين بمشيخة الإسكندرية، وإسماعيل حسين أمين الشاذلي، وعلي الشايب وكلاهما من مشايخ الأزهر، وإبراهيم السيد من مشايخ الجامع الأحمدي.

أيضًا فقد ورد سؤال على الشيخ عطية صقر الأزهري سنة ١٩٩٧ر ونصه:

---

١) مجلة الإسلام ـ السنة السادسة العدد ٢١ (ص/ ٢١).

«ما حكم ذكر بعض أرباب الطرق الصوفية بلفظ «ءاه»؟ فأجاب: «... فإن لفظ «ءاه» لم يثبت بسند صحيح أنه من أسمائه تعالى» ثم قال: «وما يروى من أن النبي ﷺ زار مريضًا كان يئن وأن أصحابه عليه الصلاة والسلام نهوه عن الأنين وأنه قال لهم: «دعوه يئن فإنه يذكر اسمًا من أسمائه تعالى» لم يرد في حديث صحيح ولا حسن كما قرره الثقات، وما قيل في بعض الحواشي من أن لفظ «ءاه» الاسم الأعظم لا سند له.

وقد أفتى شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي في هذه المسئلة فقال ما نصه: إن هذا اللفظ المسئول عنه «أه» بفتح الهمزة وسكون الهاء ليس من الكلمات العربية في شيء بل هو لفظ مهمل لا معنى له مطلقـًا، وإن كان بالمد فهو إنما يدل في اللغة العربية علي التوجع وليس من أسماء الذوات فضلًا عن أن يكون من أسماء الله الحسنى التي أُمِرنا أن ندعوه بها» إلى أن قال: «ولا يجوز لنا التعبد بشيء لم يرد الشرع بجواز التعبد به. وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[1] اهـ.

كذلك جاء في مجلة الإسلام[2] أنه منذ نحو ثلاثين سنة ظهر ببلدة (مطوبس) من بَحري مديرية الغربية قوم يذكرون بمد هاء إله وبتكرير لفظ أه بفتح الهمزة غير ممدودة وسكون الهاء فأنكر عليهم الكثير من أهل العلم وغيرهم وناقشهم الشيخ علي حسن السيسي رحمه الله من فضلاء علماء الأزهر حتى أفحمهم لكنهم لم يرجعوا فرفع سؤالًا إلى علماء المعهد الدسوقي فأفتوا بأن ما ذكر حرام بالإجماع فلم يكترثوا فأنهى سؤالا إلى العلامة الشيخ بخيت رجاء أن يرتفع بفتواه النزاع لشهرته بالجلالة علمًا وعملًا ومحبة الصوفية فأفتى كذلك بالتحريم فلم يبالوا، وما زال النزاع بينهم وبين الغيورين على الدين والطريق من العلماء وغيرهم يشتد والفتاوى تستصدر من جهابذة العلماء فيرجع للحق من شاء الله ويصر

١) (مجلة الأزهر ـ المجلد الثالث ـ سنة ١٣٥١ هـ = ١٩٣٢ ر ـ ص/ ٤٩٩).

٢) (مجلة الإسلام ـ السنة السادسة ـ العدد ٢١ ـ ص/ ١٩) الصادرة في القاهرة سنة ١٩٣٧ر).

على الباطل من أصدأ مرءاة بصيرته التعصب للموروث حتى إذا تفاقم الخلاف اتفق الفريقان على استصدار فتوى من الأستاذ الأكبر الشيخ البشري الذي كان إذ ذاك شيخًا للأزهر ورضوا به حكمًا تحسم فتواه النزاع فجاءت الفتوى بالتحريم أيضًا فنقض أولئك عهدهم وأصروا على صنيعهم، وقد ذكرنا نص هذه الفتوى والسؤال الذي هي (كذا في الأصل والصواب: «الذي هو») جواب له سابقًا، وللعلامة المذكور فتوى أخرى ربما نذكرها بعد.

وقد أسلفنا أن الشيخ بخيتـًا جرى بينه وبين الأستاذ الشيخ محمود حجازي أحد مشايخ الشاذلية مكاتبة بهذا الصدد انتهت بإقناع المذكور.

وهذه جملة من فتاوى علماء الأزهر وغيرهم في تحريم الذكر بهذا اللفظ ولم يبق للمتشبثين به بعد ذلك إلا العناد.

أقول: الحكم الشرعي في سب الله تعالى تكفير فاعله (ولا يرجع إلى الإسلام إلا بالنطق بالشهادتين) وهذا اللفظ إذا أطلق على الله بحسب اللغة هو شتم لله لأنه وصف الله بالشكاية والتوجع والتحزن وهذه صفات مستحيلة على الله تعالى ومن أطلقها على الله وهو يفهم هذا المعنى كفر، وأما من يظن أنه إذا أُطلق على الله له معنى ءاخر فلا يكفر ويبقى الإثم والمعصية لأنه سمّى الله بما لم يرد، وأما من يقصد به ترويح النفس ولا يقصد به إطلاقه على الله ولا يعتبره ذكرًا لله فلا بأس بذلك فكأنه يقول أتوجع من حالي، ولكنه تضييع للوقت.

والحمد لله أوّلا وءاخرا وصلى الله على نبيّه المصطفى وعلى ءاله وأصحابه الطاهرين الطيبين.

نسب المؤلّف إلى النّبي ﷺ

هو السيّد الشّريف عماد الدّين أبو محمّد جميل(١) بن محمّد الأشعريّ الشّافعيّ الحسينيّ الرفاعيّ القادريّ، رئيس جمعية المشايخ الصوفيّة، وهو ابن السيّد محمّد ابن السيّد عبد الحليم بن السيّد قاسم بن السيّد أحمد بن السيّد قاسم بن السيّد عبد الكريم بن السيّد عبد القادر بن السيّد عليّ بن السيّد محمّد بن السيّد ياسين ابن السيّد اسماعيل بن السيّد حسين بن السيّد محمّد بن السيّد ابراهيم بن السيّد عمر بن السيّد حسن بن السيّد حسين بن السيّد بلال بن السيّد هارون بن السيّد عليّ بن السيّد عليّ أبي شجاع بن السيّد عيسى بن السيّد محمّد بن أبي طالب بن السيّد محمّد بن السيّد جعفر بن السيّد الحسن أبي محمّد بن السيّد عيسى الرومي ابن السيّد محمّد الأزرق بن السيّد أبي الحسن الأكبر عيسى النّقيب بن السيّد محمّد ابن السيّد عليّ العُرَيْضي بن الإمام جعفر الصّادق بن الإمام محمّد الباقر بن الإمام السجّاد عليّ زين العابدين بن الإمام السّبط السّعيد الشهيد الحسين بن السيّدة الجليلة الزكيّة الطّاهرة فاطمة البتول زوجة أمير المؤمنين أسد الله الغالب عليّ بن أبي طالب عليه السلام وابنة رسول ربِّ العالمين خاتم النّبيين والمرسلين محمّد صلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدّين(٢).

---

١ أولاده السيد محمد والسيد عبد الرحمٰن والسيد زكريا والسيد يوسف والسيدة نور الهدى والسيدة هاجر.

٢ وهذا نسبٌ شريفٌ صحيحٌ بلا مِرْيَةٍ مضبوط في كتاب جامع الدّرر البهيّة بأنساب القرشيّين في البلاد الشّاميّة، جمع الدكتور الشّريف كمال الحوت الحسيني، شركة دار المشاريع الطبعة الثانية ص ٣٣٢ - ٣٣٣ تاريخ ٢٠٠٦ر - ١٤٢٧هـ، وفي كتاب غاية الاختصار في أنساب السادة الأطهار، ويليه المستدرك الطبعة الثالثة ص ١ ٤٣٤ ١هـ - ٢٠١٠م، وفي كتاب الحقائق الجليّة في نسب السّادة العريضية ص ٤٣٣ - ٤٣٤ كلاهما للدكتور الوليد العريضي الحسيني البغدادي.

من ءاثار المؤلف

- أسرار الآثار النبوية أدلة شرعية وحالات شفائية وصور نادرة للآثار المحمدية.
- التَّشرُّف بذكر أهل التصوف.
- التعليق المفيد على شرح جوهرة التوحيد.
- قرة العينين في تربية الأولاد وبر الوالدين.
- عمدة الكلام في إثبات التوسل والتبرك بخير الأنام (وهو عبارة عن مصورات كتب العلماء في الموضوع).
- النجوم السارية في تأويل حديث الجارية (وهو عبارة عن مصورات كتب أهل السنة والجماعة في الموضوع).
- لباب النقول في تأويل حديث النزول.
- نيل المرام في الوارد في اللحم والشحم من الأحكام.
- فصل الكلام في أن إجهاض الجنين الحي وإحراق النفس وما يُسمَّى تأجير الأرحام والتبرع بالأعضاء إثم وحرام.
- البرهان المبَيَّن في ضوابط تكفير المعَيَّن.
- البيان والتوضيح في أن قول النبي في معاوية «لا أشبع الله بطنه» ليس منقبة له ولا فضيلة بل دعاء عليه وذم صريح.
- الحجج النيرات في إثبات تصرف النبي والولي بعد الممات.
- القواعد القرءانية والأصول الإيمانية في تنزيه الله عن الجسمية والصورة والكيفية.
- نقل الإجماع الحاسم في بيان حكم الجهوي والمجسم.

- لطائف التنبيهات على بعض ما في كتب الحديث من الروايات.
- تحذير اللبيب من بعض ما في الكتب من الأكاذيب.
- القمر الساري لإيضاح غريب صحيح البخاري.
- إتحاف المسلم بإيضاح غريب صحيح مسلم.
- طالعة الأقمار في سيرة سيد الأبرار.
- الشهد المذاب من زهر المحبة بين الآل والأصحاب.
- الفرقان في تصحيح ما حرف تفسيره من آيات القرءان.
- لآلئ الكنوز في إباحة الرقية وحمل الحروز.
- بحر الدلائل والأسرار في التبرك بآثار المصطفى المختار.
- البركان الجارف لشرح المجسم ابن أبي الغر التالف.

الفهرس العام